AL-MOHASIBOON

العدد (٢٨) يوليو ٢٠٠٤ - السنة العاشرة

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

■ ندوة التكاليف المالية لإنتاج الماء والطرق الكفيلة بخفض هذه التكلفة بالكويت.

■ اجتماعات اللجنة الفنية لمناقشة النظام الاسترشادي الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات بدول مجلس التعاون.

■ لقاء مجلس الإدارة بأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة حول بعض الموضوعات المهنية الهامة.

■ ندوة التعديلات المرتقبة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٣٢، ٣٩

■ الملتقى الأول لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون.

■ ندوة التعريف بأعمال الخبرة والحراسة القضائية والتصفية في دولة الكويت.

■ اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

■ لجنة التدريب تختتم الجزء الثاني من الموسم التدريبي ٢٠٠٤ .

■ ندوة التعديلات المرتقبة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٢٢).

■ لقاءات مجلس الإدارة بالوزراء أعضاء مجلس الخدمة المدنية حول بدلات المحاسبين

المقالات العلمية والمهنية

● تصورات حول متطلبات تحقيق التكامل بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة والمراجعة

● نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) ماهيته وسبل الاستفادة من تطبيقه

الإفتتاحية

ترشيد إستهلاك المياه والضرورة الإقتصادية

تأتي أهمية الوعي في ترشيد استهلاك المياه من الأهمية الاقتصادية للمياه كأهم مورد من الموارد الاقتصادية للدولة كونه شريان الحياة وأساسها، خاصة وان كان هذا المورد غير متوفر بشكل طبيعي كما هو الحال في بلادنا نظراً لعدم وجود انهار أو غيرها من تلك المصادر الطبيعية، ومن ثم انتاجه بشكل صناعي الأمر الذي يحمل الدولة الكثير من الجهد والتكلفة، وزيادة نسب الاستهلاك من جراء الهدر في استهلاك المياه من قبل أفراد المجتمع جعل الكويت من أكبر مستخدمي محطات تقطير المياه في العالم، وبالتالي تحملها استثمارات رأسمالية كبيرة تستقطع من ايرادات الدولة بغرض بناء محطات جديدة أو توسع في محطات تقطير قائمة لسد الاحتياجات الكبيرة والمتصاعدة، دون استعاضة سوى جزء بسيط من تلك التكلفة من خلال إيرادات بيع المياه لأفراد المجتمع بسعر رمزي، ومن ثم تحمل الدولة الجزء الأكبر من التكلفة التشغيلية كدعم مادي لأفراد المجتمع وتحصيل جزء بسيط من تكلفة الاستهلاك.

والشيء المؤسف حقاً أن ما تتحمله الدولة من أعباء في سبيل توفير هذا المورد الحيوي الهام بدلاً من أن يكون دافعاً للمحافظة عليه من خلال ترشيد الاستهلاك وعدم الاسراف فيه، نجد العكس تماماً وذلك بتسارع قفزات نسب الاستهلاك وتزايدها حتى أصبحت تمثل خطراً استراتيجياً على مستقبل البلاد.

لذلك اصبحت المطالبة بترشيد استهلاك المياه مسئولية قومية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع دون استثناء تحقيقاً للمصلحة العامة وكذلك تحقيقاً للمصالح الخاصة لكل فرد من أفراد المجتمع، مع ضرورة استمرار الجهات المختصة في العمل على اتباع وتحديث الطرق الكفيلة لتخفيض تكلفة الانتاج، واستمرار الجهات الشعبية في العمل على زيادة الوعي بين أفراد المجتمع واتباع كافة السبل التي تساهم في وقف عوامل الهدر والاسراف في الاستهلاك.

والله الموفق،،،

رئيس التحرير
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد

العـــدد (٢٨) - السنة العاشرة
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

سكرتير التحرير
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئة التحرير
The Board of Editors
يوسف ابراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
محمد حمود الهاجرى
Mohammad H. Al-Hajri
عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

أخبار الجمعية .....(4)

- إجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- المشاركة في إجتماع اللجنة الفنية لمناقشة النظام الإسترشادي الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات بدول مجلس التعاون.
- ندوة التعديلات المرتقبة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢٢ .
- الجمعية شاركت في الملتقى الأول لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- الجمعية تعقد بالتعاون مع رابطة طلبة كلية العلوم الإدارية ندوة تعريفية حول شهادات الزمالة المهنية العالمية.
- لقاء مجلس إدارة الجمعية بأعضاء اللجنة الإقتصادية والمالية بمجلس الأمة.
- ندوة التعديلات المرتقبة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ٣٢ ، ٣٩ .
- ندوة التكاليف المالية لإنتاج الماء والطرق الكفيلة بخفض هذه التكلفة بالكويت.
- لجنة التدريب تختتم الجزء الثاني من الموسم التدريبي ٢٠٠٤ .
- الندوة التعريفية عن أعمال الخبرة والحراسة القضائية والتصفية بالكويت.
- جهود مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الجمعية.
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تعقد إجتماعها التاسع بالكويت.
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تقيم ورشة عمل في الكويت.

المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة
دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kaaa.net

الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Advertisements
Agreements in this regared should be
made with the management of
Kuwaiti Association of Accountants
and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

Issue No. (28) - Year 10
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
Chairman رئيس مجلس الادارة

عبد اللطيف أحمد عبد الله الاحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
Vice-Chairman نائب الرئيس

صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa
General Secretary أمين السر

يوسف إبراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
Treasurer أمين الصندوق

محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al-Hajri
Board Member - عضو مجلس الإدارة

عبد العزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
Board Member - عضو مجلس الإدارة
الأمين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

ناصر خليف العزي
Naser Khalif Al-Anizi
Board Member - عضو مجلس الإدارة

يوسف خالد النويف
Yousif Khalid Zaid Al-Nuwaief
Board Member - عضو مجلس الإدارة

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Board Member - عضو مجلس الإدارة

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

❖ مرحباً بأعضائنا الجدد.
❖ تهنئة المحاسبون.

شئون مهنية ..... (18)
❖ مجلس معايير المحاسبة الدولية : إصدار معايير دولية جديدة للتقارير المالية وتعديل العديد من المعايير المحاسبية الدولية القائمة.
❖ لقاءات مجلس إدارة الجمعية للوزراء أعضاء مجلس الخدمة المدنية حول بدلات المحاسبين.
❖ قالوا عن بدلات المحاسبين : إلى متى .. ؟! استجواب كادر المحاسبة.

مقالات ..... (26)
❖ تصورات حول متطلبات تحقيق التكامل بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة والمراجعة.
❖ نظام البناء والتشغيل والتحويل الـ BOT : ماهيته وسبل الإستفادة من تطبيقة.

موجز محلي ..... (33)

مال وأعمال ..... (56)

■ الاشتراكات
-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد،١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries:10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments.
Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ الأسعار
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً اليها أجور البريد.

Prices
Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

اجتمعت الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يوم السبت الموافق ٢٠٠٤/٣/١٣، وذلك بحضور رئيس وأعضاء مجلس الادارة وممثل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وأعضاء الجمعية.

حيث تمت مناقشة واعتماد التقرير الاداري والتقرير المالي والحسابات الختامية عن العام المنصرم وكذلك المصادقة على مشروع الميزانية التقديرية للعام ٢٠٠٤ واعادة تعيين مراقب حسابات الجمعية.

المشاركة في اجتماع اللجنة الفنية لمناقشة النظام الاسترشادي الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات بدول مجلس التعاون

بناءاً على دعوة من وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت شاركت الجمعية في أعمال اجتماع اللجنة الفنية المنبثقة من الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المكلفة بمناقشة النظام (القانون) الاسترشادي الموحد لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة الذي عقد بتاريخ ٨-٩ مارس ٢٠٠٤ بمقر الأمانة العامة بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وقد شارك فيه ممثل دول مجلس التعاون الست، حيث مثل الجمعية في هذا الاجتماع:

- السيد/ محمد حمود الهاجري عضو مجلس الادارة

وقد تناول الاجتماع مراجعة مواد النظام (القانون) الذي وافقت عليه لجنة التعاون التجاري في اجتماعها الرابع والعشرين بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٥ على استمرار العمل به والمتضمن (٤١) مادة، حيث تم اجراء بعض تعديلات على المواد بما يتماشى مع أراء ممثلي الدول وفقاً لما تفرضه ظروف مزاولة المهنة على مستوى دول مجلس التعاون، وتم تأجيل مناقشة المواد (٤، ٣٧، ٣٨) للاجتماع الثاني للجنة على أن توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة خلال فترة شهر من تاريخه بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتلك المواد، على أن تقوم الامانة العامة باعداد مذكرة حول هذه الالتزامات وارسالها للدول الأعضاء قبل الاجتماع الثاني بوقت كاف.

ندوة التعديلات المرتقبة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (22)

عقدت اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية ندوة حول "التعديلات المرتقبة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢٢) دمج الأعمال (الخاص بتقييم الشهرة)، وذلك مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٤/٦/١٤.

حيث حاضر في الندوة:

- السيد/ عبداللطيف محمد العيبان

مراقب حسابات ممارس - مكتب أنور القطاعي وشركاه لتدقيق الحسابات

وادار الندوة:

- السيدة/ هند عبدالله السريع

رئيسة اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية

وقد تناولت الندوة استعراض المعيار الدولي المذكور بالتفصيل منذ تطبيقه وحتى الآن ومن مناقشة ما يخص بتقييم الشهرة حسب ما كان معمول به سابقاً وفقاً لهذا المعيار، وكذلك التعديلات المرتقبة والتي سيتم العمل بها اعتباراً من العام القادم ٢٠٠٥، والتطرق باسهاب ما تتضمنه تلك التعديلات هو عدم عدم استهلاك الشهرة بل الابقاء عليها كأصل من الأصول على أن يتم اعادة تقييمها سنوياً وعمل مخصص لانخفاضها.

الجمعية شاركت في الملتقى الأول لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون

بناء على الدعوة الواردة من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شاركت الجمعية في أعمال الملتقى الأول لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بالفجيرة بدولة الامارات العربية المتحدة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ/ حمد ابن محمد الشرقي (عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة) بتاريخ ١٦-١٧ مارس ٢٠٠٤، حيث مثل الجمعية في هذا الملتقى كل من:

١ - السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد — نائب رئيس مجلس الادارة
٢ - السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع — امين السر
٣ - السيد/ محمد حمود الهاجري — عضو مجلس الادارة

والذي جاء انطلاقا من أهمية مهنة المحاسبة والمراجعة لانعكاسها المباشر على النشاط الاقتصادي وارتباطها الوثيق به، وذلك من خلال دورها في الاشراف والرقابة المالية على أداء الشركات خاصة الكبيرة منها بما يؤمن سلامة وضعها المالي والمحافظة على حقوق جميع الأطراف المعنية بهذه الشركات، ويؤمن بالتالي استقرار وسلامة الوضع المالي على مستوى الاقتصاد الكلي للدول، لما اظهره الاداء المهني لعدد من شركات المراجعة في بعض الدول المتقدمة عمق الأثر الذي يمكن أن تحدثه على الاداء الاقتصادي العام، حيث أدى عدم الالتزام بالواجبات المهنية الاخلاقية للمهنة إلى الاضرار بالاقتصاد القومي لهذه الدول وضياع الحقوق المالية لعدد من المساهمين في الشركات والمتعاملين معها مما كان له الأثر في احداث تداعيات سلبية ملموسة على اداء الأسواق المالية واحداث اضطرابات مالية في كافة القطاعات الأخرى.

لذلك كان من أهم أنشطة الملتقى تقييم دور مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ومناقشة المشاكل والصعوبات التي تواجهها، وتقديم المقترحات والتوصيات حول سبل تطوير ادائها والارتقاء به سواء في الجوانب المهنية والاخلاقية أو في مجال الاطر التشريعية والتنظيمية والرقابية والاشرافية وغيرها من الجوانب ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بعمل هذه المكاتب والشركات، وتطوير قدرات المواطنين الخليجيين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة واطلاعهم على آخر المستجدات المرتبطة بالمهنة في دول المجلس.

الجمعية تعقد بالتعاون مع رابطة طلبة كلية العلوم الادارية ندوة تعريفية حول شهادات الزمالة المهنية العالمية

قامت لجنة التدريب بالجمعية وبالتعاون مع رابطة طلبة كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت بعقد ندوة تعريفية حول شهادات الزمالة المهنية العالمية (CPA - CMA - CFM - ABA - CIA - ATP - CISA - CIDA) وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٤/٣/٣٠ باحد مدرجات كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت.

حيث حاضر فيها عضو الجمعية الدكتور/ اياد عبدالله الرشيد الحاصل على (١٥) شهادة زمالة مهنية عالمية.

وقد حضرها مجموعة كبيرة من طلبة كلية العلوم الادارية من جميع التخصصات نظراً لأهمية الموضوع بالنسبة لهم، معربين عن شكرهم للجمعية لهذا الاهتمام والتعاون البناء وما أثمرت عنه تلك الندوة من زيادة معلوماتهم العلمية والمهنية حول تلك الشهادات العالمية الهامة نظراً لارتباطها بتخصصاتهم العلمية وسعياً وراء تحقيق مستقبل علمي ومهني أفضل.

لقاء مجلس إدارة الجمعية بأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة

تفعيلاً لأنشطة مجلس ادارة الجمعية بشأن بعض الأمور المهنية الهامة، وتأصيلاً للتعاون بين الجمعية والجهات الرسمية في الدولة، تم عقد لقاء بمقر الجمعية يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٤/٤/١٧م حضره رئيس وأعضاء مجلس الادارة وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة السيد/ محمد المطير والدكتور/ حسن جوهر والدكتور/ يوسف زلزلة، حيث تم استعراض بعض الموضوعات المهنية الهامة لهدف طلب دعمهم ومؤازرتهم لتحقيقها من واقع امانة مسئولياتهم كأعضاء مجلس الأمة وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية التي تعتبر أكثر الجهات الماما بالمسئوليات المهنية الملقاة على عاتق المحاسبين والمراجعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة الاهتمام بهم وتحقيق مطالبهم المهنية ضماناً لحسن الاداء والاستمرار في العطاء، وقد تضمن اللقاء استعراض الموضوعات التالية:

١ - مشروع البدلات المقترحة للمحاسبين العاملين بالجهات والهيئات الحكومية.
٢ - مشاركة الجمعية في الدراسات التي تعقدها اللجنة المالية والاقتصادية بشأن القوانين المتعلقة بالشئون المالية والاقتصادية.
٣ - خبراء الجدول والمصنفين القانونيين بالتعاون مع وزارة العدل.
٤ - المطالبة بتخصيص مبلغ يعادل تكلفة مبنى الجمعية الجديد في ميزانية وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
٥ - تنظيم مزاولة مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت.
٦ - المطالبة بزيادة الدعم المادي السنوي للجمعية من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

حيث أبدى السادة الضيوف تأكيد أحقية الجمعية والقائمين على المهنة في تلك المطالبات المهنية الهامة مؤكدين دعمهم ومؤازرتهم لها وطرحها أمام المسئولين في الدولة لاقرارها.

ندوة التعديلات المرتقبة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ٣٢، ٣٩

عقدت اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٤/٤/١٩ ندوة حول التعديلات المرتقبة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ٣٢، ٣٩ المتعلقين بمعالجة الاستثمارات الخاصة بالشركات والمنشآت، وقد حاضر فيها كل من:

١ - السيد/ وليد عبدالله العصيمي الشريك المدير بمكتب العيبان والعصيمي لتدقيق الحسابات

٢ - السيدة/ ايمان ابراهيم الاشوك مراقب الميزانيات والأوراق المالية بوزارة التجارة والصناعة

٣ - السيد/ عبدالعزيز منصور المنصور عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

حيث افتتح الندوة السيد/ عبدالعزيز المنصور مرحبا بالحضور وقد تطرق إلى أهمية التعرف على التعديلات المرتقبة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ٣٢ و٣٩ نظراً لارتباطهم بمعالجة الاستثمارات المتاحة للبيع وجميع الأدوات المالية الاستثمارية انطلاقا من تأثيرها المباشر والكبير على أرباح وخسائر الشركة وكذلك حقوق المساهمين، وهما من العناصر الهامة في تنمية قدرات الشركة وتعظيم حجمها الاستثماري وتقييم مستواها السوقي، حيث أن المعيار الدولي ٣٩ كان صعب فهمه وتطبيقه على الجميع وأخذ وقت طويل من قبل الشركات ومراقبي الحسابات بغرض تطبيقه.

ثم قامت السيدة/ إيمان باستعراض دور وزارة التجارة والصناعة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتي بدأت منذ اصدار قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات رقم ٨١/٥ حيث قامت الوزارة بتشكيل اللجنة الفنية للقواعد المحاسبية برئاسة وكيل الوزارة وعضوية جمعية المحاسبين والمراجعين بصفتها المهنية وقد قامت اللجنة باصدار بعض المعايير الفنية التي قامت بتطبيقها وفقاً لما يتماشى مع ظروف البيئة الكويتية، بالاضافة إلى اصدار شروط الالتزام في ممارسة مهنة مراقبة الحسابات والأسس الواجب اتباعها والحد الادنى المطلوب في عرض البيانات المالية، وبعد استدراك أهمية تطبيق المعايير الدولية من واقع التطبيق العملي، قامت اللجنة باصدار قرار عام ١٩٩٠ بالزام الشركات بالمعايير الدولية واعتبارها المرجع الأساسي لاعتماد عرض البيانات والتقارير المالية للشركات حيث يتم مراجعة أي معيار يتم اصداره أو تغييره للوقوف على مدى ملائمته مع ظروف البيئة المالية في الكويت والعمل على تطبيقه أو اجراء بعض التعديلات عليه.

كما قام السيد/ وليد العصيمي باستعراض محتوى المعيار الدولي رقم ٣٩ الذي ابتدأ تطبيقه اعتباراً من ٢٠٠١/١/١، وما جاء به من مفهوم مختلف بالكامل في التطبيق عن ما جرى عليه العمل في السابق فيما يتعلق بمعالجة الاستثمارات المتاحة للبيع بالنسبة للتغييرات التي تحدث لقيمتها بعد التوصل إلى القيمة العادلة لها وما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة، مع استعراض كيفية معالجتها في الأرباح والخسائر أو حقوق المساهمين وما ينتج عن ذلك من تضخم في الأرباح أو الخسائر أو الالتزام المادي المفروض على الشركات لزيادة حقوق المساهمين، ومدى ارتباط ذلك بالمعيار الدولي رقم ٣٢. كما تم استعراض حالات عملية لكيفية تصنيف الاستثمارات التي يمكن التوصل إلى قيمتها العادلة في أي وقت من واقع السوق الحاضرة أو من واقع سوق الأوراق المالية، ومن ثم كيفية معالجة فرق القيمة الذي يتحقق بالزيادة كربح أو بالنقص كخسارة ومدى تأثير ذلك على أرباح وخسائر الشركة أو حقوق المساهمين وتوزيعات الأرباح.

ندوة التكاليف المالية لإنتاج الماء والطرق الكفيلة بخفض هذه التكلفة بالكويت

تحت رعاية معالي الشيخ/ أحمد فهد الأحمد الصباح - وزير الطاقة عقدت اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٤/٥/١٢ ندوة التكاليف المالية لانتاج الماء والطرق الكفيلة بخفض هذه التكلفة بالكويت، وقد حاضر فيها كل من:

١ - معالي الشيخة/ أمثال الأحمد الجابر الصباح رئيسة اللجنة التطوعية
٢ - الدكتور/ صادق محمد البسام رئيس قسم المحاسبة - جامعة الكويت
٣ - السيد/ جاسم العوضي مراقب التشغيل والبرمجة بوزارة الطاقة
٤ - السيد/ عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

حيث افتتح السيد/ عبداللطيف الماجد الندوة بتقديم الشكر والتقدير لمعالي الشيخ/ أحمد فهد الأحمد الصباح - وزير الطاقة على رعايته الكريمة وإلى السادة المحاضرين الذين شاركوا في الندوة، كما رحب بجميع الحضور على مشاركتهم في أعمال الندوة نظراً لأهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، موضحاً بأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بصفتها احدى جمعيات النفع العام تؤثر وتتأثر بجميع هموم ومشكلات المجتمع الكويتي، لذلك أخذت على عاتقها المبادرة بعقد تلك الندوة للمساهمة بقدر الامكان في تحقيق اهداف الحملة الترشيدية لاستهلاك المياه.

ثم أوضحت الشيخة/ أمثال الأحمد أن الهدر والاسراف في استخدام المياه في ضوء المعلومات التي جمعناها من جميع المحافظات كان كافياً لانشاء اللجنة الوطنية لترشيد الاستهلاك وتوعية المواطنين والمقيمين بأهمية الحفاظ على الثروة المائية وعدم الافراط في استخدامها، واكدت ان اللجنة حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال التوعية والحد من الاسراف الذي كان سمة عامة لدى جميع المواطنين والمقيمين، وبينت مدى الضرر الذي يلحق بالشوارع والأبنية من جراء استخدام المياه الصليبية مؤكدة أن سلوك العديد من المواطنين والمقيمين تعتبر باتجاه الافضل بعد اللقاءات التي أجرتها اللجنة معهم، ودعت إلى اقامة معرض لجميع الشركات التي تبيع اجهزة وقطع تحد من الهدر في المياه، وابرزت أهمية قيام القنصليات الكويتية بوضع ملصقات لتوعية العمالة الوافدة قبل مجيئها في الكويت بأهمية المياه والحد من استهلاكها.

كما قدمت الشيخة/ أمثال الأحمد عرضاً مصوراً لطرق الاسراف في استخدام المياه مثل طريقة غسل السيارات والشوارع والأرصفة وسقاية النباتات الزراعية داخل اسوار المنازل وخارجها.

البسام

ومن ناحيته وصف الدكتور/ صادق البسام التكاليف المالية لانتاج الماء بأنها قضية جسيمة في الكويت، وطرح بعض الأفكار المحاسبية للقضاء على الآثار السلبية لهذه القضية، وقال أن الكويت من أكبر مستخدمي محطات تقطير المياه في العالم مؤكداً أن القفزات المتسارعة والكبيرة في استهلاك المياه العذبة خلال السنوات القليلة الماضية في الكويت اصبحت تمثل خطراً استراتيجياً على مستقبل البلاد خصوصاً أن تقطير المياه يصاحبه ضخ استثمارات رأسمالية كبيرة من بناء محطات جديدة أو توسع في محطات تقطير قائمة.

واعتبر أن قيام الدولة بتحمل جزء كبير من التكلفة الفعلية لانتاج وتوزيع المياه من أبرز اسباب تشجيع الهدر وعدم الاكتراث لكميات المياه المستهلكة.

١٠٦ ملايين

وقال أن حجم الدعم المادي الذي تقدمه الدولة للمستهلك يصل في المتوسط الى ١٠٦ ملايين دينار كويتي سنوياً. ومضى قائلاً ان أسعار البيع للمياه لا تعكس الكلفة الكلية فضلاً عن أن قطاع الماء يعاني من تحديات ادارية تشغيلية ابرزها ان المؤسسات العامة عرضة للضغوط السياسية اكثر من المؤسسات الخاصة، كما أن المؤسسات العامة لا تجعل من عامل الربح والخسارة امراً حيوياً.

ودعا الدكتور/ صادق البسام إلى تبني اسعار حقيقية لوحدة المياه لتغطية الكلفة الكلية للانتاج والتوزيع حيث أن نظام التسعير في الكويت لا يغطي التكلفة التشغيلية، وبين أن الحكومة تصرف ٥,٥ فلوس مقابل كل فلس ايراد من الماء العذبة وقدم البسام مقترحات عدة لخفض تكلفة المياه العذبة في الكويت أولها الابقاء إلى قطاع المياه تحت ملكية الدولة مع ادخال شرائح تصاعدية لتسعير المياه، وثانيها بناء محطات تقطير تنتج المياه بتكلفة لا تذكر وقد تبلغ اربع فلس للغالون الواحد، وثالثاً خصخصة مرافق الدولة بشكل عام والتي تقدم سلعاً وخدمات للجمهور وبشكل خاص مرفق الماء والكهرباء.

وخلص إلى القول أن مشروع الصليبية لمعالجة مياه المجاري والذي عمل على أساس طاقة انتاجية تصل إلى ٣٧٥ الف متر مكعب يومياً ومدته ٣٠ سنة سيوفر على الدولة ٣ مليارات دولار على مدى ٢٧,٥ سنة من التشغيل وذلك على شكل ارباح ومنافع ووفورات بناء.

من جهته أورد السيد/ جاسم العوضي ما يتعلق بتكاليف الانتاج حيث قال أن اجمالي تكلفة التوزيع للمياه العذبة ومصاريف المنشآت والشبكة المائية وصل إلى ٣٧,٠٦٧ مليون عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ منها ٢٧,٨٧٩ مليون دينار مجموع التشغيل والصيانة و٥,٣١٤ ملايين مجموع المصاريف الأخرى. في حين بلغ استهلاك الاصول ٢٧,٦٥٧ مليون دينار للفترة نفسها منها ١٦,٨٤٠ مليون استهلاكا في اصول المقطرات وملحقاتها و١٠,٨١٦ ملايين دينار استهلاكا في اصول الغلايات وملحقاتها.

وبالنسبة لمصاريف التشغيل اشار العوضي إلى أن هذه المصاريف تصل إلى ٤٠,٤٨١ مليون دينار منها ٩,٦٢٥ ملايين رواتب وأجور ومكافأة نهاية الخدمة و١,٥٤٤ مليون كيماويات ومختبرات و١٨,٣٣١ مليون دينار لتشغيل القوى المحركة والكهرباء واستهلاك الطاقة الكهربائية في تشغيل المحطات و٩,٦١١ ملايين مصاريف تشغيل الغلايات. وذكر أن مصاريف الصيانة وصلت إلى ١٢,٧٤٢ مليون دينار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ منها ٤,١٢٤ ملايين مصاريف صيانة الغلايات و٤,٦٦٩ ملايين صيانة جارية و٢,٢٢٢ مليون قطع غيار صيانة و٥٣٩ الفا للمشغل الرئيسي وأجهزة فحص القياس.

لجنة التدريب تختتم الجزء الثاني من الموسم التدريبي ٢٠٠٤

اختتمت لجنة التدريب بالجمعية الجزء الثاني من الموسم التدريبي ٢٠٠٤ بعقد الدورات التدريبية التالية:

١ - اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من ١٥ - ١٩ مايو ٢٠٠٤ .

٢ - معايير المحاسبة الدولية - الافصاح وعرض القوائم المالية خلال الفترة من ٥ - ٩ يونيو ٢٠٠٤ .

وقد شارك في تلك الدورات عدد من المرشحين من الجهات المختلفة في الدولة، وكذلك بعض أعضاء الجمعية، حيث اشاد المشاركين بالمستوى العلمي والمهني لها وكذلك باهتمام الجمعية بالأمور التدريبية والتأهيلية لما يعود منها من فائدة على جميع المشاركين فيها ولما لها من دور فعال في رفع مستوى المهنة والقائمين عليها.

الندوة التعريفية عن أعمال الخبرة والحراسة القضائية والتصفية بالكويت

عقدت اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية مساء يوم الاثنين الموافق ١٧/٥/٢٠٠٤ الندوة التعريفية حول أعمال الخبرة والحراسة القضائية والتصفية والتي حاضر فيها كل من:

١ - السيد/ابراهيم حمود الصقعبي مدير ادارة الخبراء بوزارة العدل

٢ - الدكتور/ عيد سماوى الظفيري خبير حسابي ومحكم معتمد

وادارة الندوة:

السيد/ يوسف ابراهيم المزروعي عضو مجلس ادارة - أمين الصندوق جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

حيث افتتح الندوة السيد/ يوسف المزروعي مرحباً بالحضور وموضحا أهمية التطرق إلى الموضوعات الخاصة بالخبرة والحراسة القضائية والتصفيات نظراً لارتباطها بالأعمال التجارية وتداخلها بين عدة مهن مشتركة.

وقد تحدث السيد/ ابراهيم الصقعبي عن التطور التاريخي للخبرة في النظم القضائية المختلفة مستعرضاً الخبرة في القانون المصري، ومن ثم تجربة الخبرة في دولة الكويت متضمنة تطورها التاريخي والتشريعي وأنواع الخبراء والتنظيم القانوني للخبرة الذي احتوى على تقسيم الخبراء إلى خبراء وزارة العدل وخبراء الجدول.

ومن ثم تعرض إلى الواجبات المفروضة على الخبير من منطلق مسئوليته وحقوقه الذي منحها إياه القانون اثناء أداء تلك الواجبات بالاضافة إلى أسباب الاستعانة وكيفية اختيارهم والمسئولية التأديبية الملقاة على عاتقهم أثناء تأدية واجباتهم وغيرها من تلك الايضاحات.

كما تحدث الدكتور/ عيد الظفيري حول الحراسات والتصفيات القضائية موضحاً أنواع الحراسة وهي الحراسة الاتفاقية والحراسة القانونية والحراسة القضائية، متطرقاً إلى التعريف بكل نوع من أنواع تلك الحراسات بالأركان التي تقوم عليها والحالات التي تتطلب الحراسة وسلطة الحارس والتزاماته وحقوقه، بالاضافة إلى الدفاتر المحاسبية المطلوبة من الحارس وكيفية تنحي الحارس وعزله، ثم تحدث عن تصفية الشركات موضحاً اسبابها وواجباتها وسلطات المصفى وانتهاء التصفية وكيفية تسمية أموال الشركة والتقارير المالية المطلوبة عن التصفية مختتماً أعمال الندوة التي نالت ثناء الحضور المشارك على ما تضمنته من معلومات مقيدة للغاية لجميع المهتمين.

جهود مجلس الادارة لتحقيق أهداف الجمعية:

● مخاطبة رئيس لجنة المصارف الكويتية خلال شهر يناير ٢٠٠٤ للمطالبة بضرورة التعامل مع جميع مراقبي الحسابات المرخصين بدولة الكويت على وجه المساواة، نظراً لاعتماد بعض البنوك بعض مراقبي الحسابات للتعامل معهم.

● مخاطبة مراقبي الحسابات خلال شهر يناير ٢٠٠٤ للتعاون بين الجمعية ومراقبي الحسابات المرخصين، وذلك بالمساهمة في نشر الوعي وتبادل الخبرات من خلال اللقاءات الدورية وتبادل المعلومات والمستجدات الفنية والمهنية واقامة الندوات والمساهمة في أنشطة الجمعية المتنوعة.

● مخاطبة معالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل خلال شهر يناير ٢٠٠٤ بشأن المطالبة بالمحافظة على الكيان المهني للجمعية كمنظمة مهنية تخدم المحاسبين والمراجعين معاً، نظراً لمطالبة بعض الأفراد بانشاء جمعية جديدة لمراقبي الحسابات فقط دون المحاسبين.

● مخاطبة وزارة التجارة والصناعة خلال شهر فبراير ٢٠٠٤ بشأن المطالبة بوضع حل لتظلم بعض الاعضاء الذين قاموا باداء امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات دور ديسمبر ٢٠٠٣، نظرا لالغاء احدى مواد الامتحان.

● مخاطبة معالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل خلال شهر مارس ٢٠٠٤ بشأن الاقتراح بالاستعانة باعضاء الجمعية المتخصصين لتعيينهم في بعض مجالس ادارات الجمعيات التعاونية التي تقوم بها الوزارة من الحين للآخر بهدف توفير عناصر الخبرة والكفاءة لادارة تلك الجمعيات بصورة مؤقتة.

● مخاطبة وزارة التجارة والصناعة خلال شهر ابريل ٢٠٠٤ بشأن طلب السماح لمراقبي الحسابات الحاصلين على تراخيص سارية المفعول بمزاولة المهنة حتى انتهاء مدة سريان تلك التراخيص ومن ثم تعديل اوضاعهم وفقاً لقرار الوزارة بوقف الترخيص لمن لم يتفرغ للمهنة بشكل كامل.

● مخاطبة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل خلال شهر مايو ٢٠٠٤ بشأن طلب الموافقة على السماح للجمعية باستغلال مبنى المقر الجديد الخاص بالجمعية لاستثمار جزء منه حتى يتسنى توفير تكلفة البناء عن طريق احد المستثمرين نظرا لعدم مقدرتها المالية على تحمل تكلفة البناء.

● مخاطبة وزارة التجارة والصناعة خلال شهر مايو ٢٠٠٤ بشأن وضع منهج متطور لاختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات بحيث يحتوي على المواد العلمية والمهنية الرئيسية في مجال المحاسبة والمراجعة.

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تعقد اجتماعها التاسع بالكويت

اجتماع مجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

عقد مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج العربية اجتماعه التاسع في الكويت خلال الفترة من ٩ - ١٠ مارس بحضور رئيس مجلس الإدارة السيد/ عبدالعزيز راشد الراشد وأعضاء مجلس الإدارة الممثلين عن المنظمات الأكاديمية والمهنية والاقتصادية والمالية والوزارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث كان جدول أعمال الاجتماع متضمناً مناقشة الموضوعات التالية:

أولاً: اعتماد محضر الاجتماع السابق.
ثانياً: تقرير عن أعمال الهيئة.
ثالثاً: متابعة أعمال اللجنة المشكلة من الأعضاء.
رابعاً: تقرير عن متابعة قرارات المجلس.
خامساً: تحديد موعد اجتماع الجمعية العمومية وجدول أعمالها ودعوتها.
سادساً: إقرار الحسابات الختامية ورفعها للجمعية العمومية لاعتمادها.
سابعاً: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم.

وجدير بالذكر من أهم أهداف الهيئة هو توفير كل ما يعود بالنفع على القائمين على المهنة بما يمكنهم من الارتقاء بقدراتهم المهنية والعلمية والتقنية إلى حدها الأعلى ليساهموا بفاعلية في استخدام موارد بلدان المجلس لمواجه المتغيرات العالمية والمحلية بقدرة وثقة، كما تعمل على توحيد مقومات المهنة وتطوير المعايير المهنية، وتوفير قواعد وإجراءات فاعلة لتنفيذ الهيئة لواجباتها، كما تعمل على المشاركة الفاعلة في المنتديات الدولية المختلفة الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تطوير المحاسبين القانونيين في دول المجلس والتركيز على إيجاد فرص مناسبة لتطوير قدراتهم ومنشآتهم ودفعهم للمساهمة بشكل فاعل في أعمال المهنة، حيث تعمل على إيجاد وسيلة تمكن من قياس مدى تطور المهنة بشكل موضوعي من حيث وجودها ونوعيتها وتطبيقاً لزرع الثقة لدى الأجهزة الحكومية والخاصة والمختصين بالمهنة.

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تقيم ورشة عمل في الكويت

عقدت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وغرفة تجارة وصناعة الكويت ورشة عمل بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٩ بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، حيث دارت أعمال الورشة حول منتجات هيئة المحاسبة والمراجعة والمشتملة على معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وأصول المهنة وإجراءات الرقابة عليها.

وقد افتتحت ورشة العمل بكلمة ألقاها كل من السيد/ عبداللطيف الماجد -رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والسيد/ أحمد الهارون - مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت، كما استهل السيد/ عبدالعزيز راشد الراشد رئيس مجلس إدارة الهيئة كلمته الافتتاحية بالشكر والتقدير لجمعية المحاسبين وغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونهم البناء في عقد هذه الورشة، متمنياً استمرار هذا التواصل والتعاون بين المنظمات المهنية الفعالة.

هذا وقد تناول السيد/ عبدالعزيز راشد الراشد - رئيس مجلس إدارة الهيئة المحاضر الرئيسي في الورشة ضمن أجندة مناقشة المتغيرات العالمية والمحلية المتعلقة بشؤون المهنة، كذلك دراسة تطوير المعايير المهنية وتوحيد مقومات المهنة وتوفير قواعد وإجراءات فاعلة لتنفيذ الهيئة لواجباتها ضماناً للمشاركة الفاعلة في المنتديات الإقليمية والدولية المختلفة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تطوير المحاسبين القانونيين بدول مجلس التعاون.

ورشة عمل هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

رئيس مجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون يسلم درع لرئيس جمعية المحاسبة والمراجعين الكويتية تقديراً لتعاون الجمعية في تنظيم الورشة

جانب من الحضور في ورشة عمل هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	عبدالله ناصر عبدالله الخرافي	٢٠٠٤/٣/١
٢	لمياء ماجد جوهر حيات	٢٠٠٤/٣/١
٣	عبدالكريم حسن محمد حسين الصايغ	٢٠٠٤/٣/٢٢
٤	عبدالكريم صنت هليل الحربي	٢٠٠٤/٣/٢٢
٥	علي حسين عبدالعزيز الشطي	٢٠٠٤/٣/٢٢
٦	عبدالرحمن ناصر عبدالمحسن السعيد	٢٠٠٤/٣/٢٢
٧	حسين عبدالعزيز مهلهل الياسين	٢٠٠٤/٣/٢٢
٨	عبدالله سعود عبدالعزيز البرجس	٢٠٠٤/٣/٢٢
٩	خالد علي أحمد اسماعيل الفيلكاوي	٢٠٠٤/٣/٢٢
١٠	انتصارعلي حسن الموسى	٢٠٠٤/٤/٦
١١	أحمد حسين عبداللطيف العلي	٢٠٠٤/٤/٦
١٢	رشيد عوض سعد الرشيدي	٢٠٠٤/٤/٦
١٣	وائل ناصر حمود الصباح	٢٠٠٤/٤/٦
١٤	عبدالله سعدي مطلق الشمري	٢٠٠٤/٤/٦
١٥	متعب لهاب ذعار علي المطيري	٢٠٠٤/٤/٦
١٦	أنوار عبدالله محمد الصبيحي	٢٠٠٤/٥/١٠
١٧	فهد محمد معيوف الشمري	٢٠٠٤/٥/١٠
١٨	عزيز ناصر نافع الرشيدي	٢٠٠٤/٥/١٠
١٩	قاسم حسن علي الصراف	٢٠٠٤/٥/١٠
٢٠	عبدالله ابراهيم سليمان الخراز	٢٠٠٤/٥/١٠
٢١	نايف عبدالعزيز مرداس العجمي	٢٠٠٤/٥/١٠
٢٢	نزال عباس حبيب مناور	٢٠٠٤/٥/١٠
٢٣	غادة عبدالرحمن محمد البكر	٢٠٠٤/٦/١٦
٢٤	آمال جاسم محمد الحمر	٢٠٠٤/٦/١٦
٢٥	فيصل علي حسن العبيدلي	٢٠٠٤/٦/١٦
٢٦	أسماء منصور محمد الخنفر	٢٠٠٤/٦/١٦
٢٧	فهد منصور محمد الخنفر	٢٠٠٤/٦/١٦
٢٨	إيناس سعود خالد المرزوق	٢٠٠٤/٦/١٦

ثانياً: الأعضاء الجدد:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	حامد محي الدين خطاب شعبان	٢٠٠٤/٣/٢٢
٢	عمرو محمد عبدالعزيز السيد	٢٠٠٤/٣/٢٢
٣	عبدالله ثامر نايف العتيبي	٢٠٠٤/٤/٦
٤	جاسم محمد ناصر الإبراهيم	٢٠٠٤/٤/٦
٥	أبو الحمد محمد أبو الحمد الصعيدي	٢٠٠٤/٥/١٠
٦	جراح صالح عبدالله المسعود	٢٠٠٤/٥/١٠
٧	أحمد حمد أحمد القصار	٢٠٠٤/٥/١٠
٨	عبدالله عيسى عبدالله الحبيل	٢٠٠٤/٥/١٠
٩	محمود رشدي محمود محمد	٢٠٠٤/٦/١٦
١٠	ليلى محفوظ علي بابطاط	٢٠٠٤/٦/١٦

تهنئة المحاسبون

إلى السيد/ عبدالله أحمد عبدالله المنصور بمناسبة توليه منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

إلى السيد/ أحمد إبراهيم بو شهاب لحصوله على الجائزة الأولى في الموضوع الثالث من المسابقة الرابعة للبحوث لعام ٢٠٠٣ على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة.

إلى السيد/ مبارك عبدالرحمن القعود لحصوله على شهادة الزمالة المهنية الدولية CIDA.

إلى السيد/ طلال طالب المسباح لحصوله على شهادة الزمالة المهنية الدولية CIDA.

إلى السيد/ محمد سليمان المرزوق لحصوله على شهادة الزمالة المهنية الدولية CIDA.

مجلس معايير المحاسبة الدولية:

اصدار معايير دولية جديدة للتقارير المالية وتعديل العديد من المعايير المحاسبية الدولية القائمة

إعداد
د. مصطفى أحمد الشامي

استكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مشروعاً متكاملاً لتطوير المعايير المحاسبية الدولية وذلك استجابة للعديد من الانتقادات والاستفسارات التي وجهتها العديد من الجهات المسئولة عن الاشراف على توجيه الأسواق المالية والمحاسبين الممارسين وغيرهم من الجهات ذات العلاقة باعداد واستخدام القوائم المالية.

ولقد هدف مشروع التطوير بصفة أساسية إلى استبعاد أو تقليل البدائل المتاحة في السياسات والطرق المحاسبية والقضاء على التكرار والتعارض القائم ببعض فقرات المعايير المحاسبية الدولية وكذلك التصدي لبعض الموضوعات المستحدثة.

ويمكن تلخيص أهم انجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفترة الأخيرة فيما يلي:

أولاً: تعديل العديد من معايير المحاسبة الدولية القائمة (IAS):

قام المجلس بإعتماد معايير المحاسبة الدولية وهي المعايير التي سبق أن أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والتي تأخذ الأرقام IAS1 - IAS41، كما قام بتعديل العديد من تلك المعايير وفيما يلي بيان بأرقام المعايير التي تم تعديلها.

رقم المعيار	موضوع المعيار
١	عرض القوائم المالية
٢	المخزون
٨	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
١٠	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
١٦	الممتلكات والتجهيزات والمعدات
١٧	العقود الإيجارية
٢١	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
٢٤	الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة
٢٧	القوائم المالية المنفصلة والمجمعة
٢٨	الاستثمارات في شركات زميلة
٣١	الحصص في المشروعات المشتركة
٣٢	الأدوات المالية: العرض والافصاح
٣٣	ربح السهم
٣٩	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
٤٠	الاستثمارات العقارية

هذا مع العلم أن تاريخ بدء التطبيق لتلك التعديلات جميعها هو ٢٠٠٥/١/١ .

ثانياً: الغاء بعض معايير المحاسبة الدولية

١ - تم الغاء المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٥ الخاص بالمعلومات التي توضح آثار التغير في الأسعار دون أن يصدر المجلس معياراً بديلاً.

٢ - تم الغاء المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ الخاص بالمحاسبة عند اندماج المشروعات، ولقد أصدر المجلس معياراً بديلاً هو معيار التقرير المالي الدولي رقم ٣ (IFRS 3).

ثالثاً: إصدار معايير تقارير مالية دولية جديدة

اصدر المجلس عدداً من معايير التقارير المالية الدولية الجديدة وهي معايير محاسبية دولية تأخذ مسماً جديداً International Financial Reporting (IFRS) Standard وتأخذ أرقام مسلسلة جديدة تبدأ بالرقم ١.

ولهذا أصدر المجلس خمسة معايير هي

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ بدء التطبيق
١	- تطبيق معايير التقارير الدولية المالية لأول مرة.	٢٠٠٣/٦
٢	- المدفوعات المحسوبة على أساس حصص في الأسهم.	٢٠٠٤/٣
٣	- اندماج المشروعات.	٢٠٠٤/٣
٤	- عقود التأمين.	٢٠٠٤/٣
٥	- الاصول غير المتداولة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض بيعها والعمليات غير المستمرة.	٢٠٠٤/٣

هذا وستقوم المجلة بعرض لأهم تلك التعديلات في الأعداد القادمة. على أن تعرض في هذا العدد لأهم ما جاء بمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٣ والخاص بالمحاسبة عن اندماج المشروعات.

المحاسبة عن اندماج المشروعات طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٣ (IFRS 3)

يقع معيار التقرير المالي الدولي رقم ٣ (IFRS 3) الخاص بالمحاسبة عن اندماج المشروعات Business Combination في ٨٧ فقرة و٣ ملاحق ويحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ (IAS 22). وسنحاول في هذه الدراسة توضيح الأسباب التي حدت بمجلس معايير المحاسبة الدولية Board International Accounting Standards (IASB) وأهم أحكام المعيار والاختلافات بين أحكام المعيار الجديد والمعيار السابق.

الباعث على إصدار المعيار

وفقاً لما جاء بمقدمة المعيار، فانه يمكن تلخيص أسباب اصدار المعيار الجديد في:

(١) تحسين جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات الناتجة عن اندماج المشروعات وذلك بجعل تلك المعلومات قابلة للمقارنة بين المشروعات المختلفة وكذلك زيادة امكانية الاعتماد على تلك المعلومات وجعلها معبرة بصدق عن الظواهر التي تمثلها.

(٢) تحقيق درجة من التقارب والتماثل بين معايير المحاسبة الدولية وبين المعايير المحلية لعدد من الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في تطوير معاييرها وخصوصاً تلك الدول التي عدلت المعايير المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة عن اندماج المشروعات في السنوات القليلة الماضية كاستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ولقد حقق المعيار ما تقدم عن طريق:

١ - تحديد طريقة واحدة للمحاسبة عن اندماج المشروعات هي طريقة الشراء Purchase Method وعدم السماح باستخدام طريقة دمج مصالح المساهمين Pooling of Interest، مما يؤدي إلى معالجة العمليات المتماثلة بطريقة واحدة وبالتالي يزيد من امكانية المقارنات بين القوائم المالية للمشروعات المختلفة.

٢ - تحديد طريقة واحدة لكيفية تطبيق طريقة الشراء فيما يتعلق بتقييم الأصول والخصوم والالتزامات الاحتمالية للشركة المندمجة، حيث ينص المعيار على ضرورة تقييم تلك البنود على أساس قيمها العادلة في تاريخ الاندماج بغض النظر عن وجود حقوق أقلية من عدمه.

٣ - تغيير طريقة معالجة الشهرة وذلك بالنص على ضرورة الاعتراف بأية زيادة في تكلفة الشراء على القيمة العادلة لصافي الأصول الخاصة بالشركة المندمجة كشهرة مع عدم اطفاء الشهرة بطريقة منتظمة مع استحداث ضرورة التأكد دورياً - سنوياً على الأقل- من عدم وجود نقص في قيمة الشهرة.

أهم أحكام المعيار

طريقة المحاسبة:

يجب المحاسبة على كافة عمليات اندماج المشروعات باستخدام طريقة الشراء.

كيفية تطبيق طريقة الشراء

يتضمن تطبيق طريقة الشراء ما يلي:

أ - تحديد الشركة الدامجة Acquirer

يجب تحديد الشركة الدامجة في كافة عمليات الاندماج، والشركة الدامجة هي الشركة التي تحصل على حق السيطرة أو الرقابة على باقي الشركات المندمجة، ويعتبر تحديد الشركة الدامجة أمراً حيوي في ظل طريقة الشراء حيث أن الطريقة تنظر إلى عملية الاندماج من وجهة نظر الشركة الدامجة وتفترض أن أحد الأطراف في عملية الاندماج يمكن تمييزه على أن الطرف الدامج أو المستحوذ.

ب - تحديد تكلفة الاندماج

يجب على الشركة الدامجة قياس تكلفة الاندماج على أساس إجمالي كل من: القيمة العادلة - في تاريخ الاندماج- للأصول التي يتم التنازل عنها والخصوم التي يتم التعهد بها وأدوات حقوق الملكية التي يتم اصدارها بواسطة الشركة الدامجة وذلك في مقابل الحصول على حق السيطرة على الشركة المندمجة، وذلك بالاضافة إلى أية تكاليف مباشرة أخرى متعلقة بعملية الاندماج.

وفي حالة ما إذا نصت اتفاقية الشراء على إمكانية تعديل تكلفة الاندماج في ضوء أحداث يمكن أن تقع في المستقبل - كالتحقق أو المحافظة على مستوى ربحية معينة

في الفترات المستقبلية - فان على الشركة الدامجة أن تضيف مقدار ذلك التعديل إلى تكلفة الاندماج في تاريخ الاندماج طالما كان هناك درجة معقولة من التأكد على أن تلك الأحداث سوف تقع وأن قيمة التعديل قابلة للقياس الموضوعي.

جـ- توزيع تكلفة الاندماج على الأصول التي يتم الحصول عليها والخصوم والالتزامات الاحتمالية التي يتم الالتزام بها في تاريخ الاندماج.

ويقضي المعيار بضرورة قيام الشركة الدامجة بتوزيع تكلفة الاندماج على الأصول والخصوم والالتزامات الاحتمالية التي يمكن تمييزها الخاصة بالشركة المندمجة على أساس قيمها العادلة في تاريخ الاندماج ويستثنى من ذلك الأصول غير المتداولة المصنفة كأصول محتفظ بها لغرض البيع أو تشكل جزءاً من عمليات تقرر ايقافها والتي تقيم على أساس قيمها العادلة مخصوماً منها تكلفة البيع طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٥ (IFRS 5). وفي كل الأحوال فان الفرق بين تكلفة الاندماج وصافي القيمة العادلة للأصول والخصوم والالتزامات الاحتمالية التي يمكن تمييزها يجب معالجتها كما يلي:

١ - في حالة زيادة تكلفة الاندماج على صافي القيمة العادلة للبنود المذكورة فان الزيادة تعتبر شهرة.

٢ - في حالة زيادة صافي القيمة العادلة للبنود المذكورة على تكلفة الاندماج فان الزيادة ويطلق عليها عادة الشهرة السالبة، يجب معالجتها ضمن بنود قائمة الدخل وذلك بعد قيام الشركة الدامجة بمراجعة تقديراتها لبنود الأصول والخصوم والالتزامات الاحتمالية للشركة المندمجة ويجب على الشركة الدامجة في كل الأحوال مراعاة أن يتم الاعتراف بالأصول والخصوم والالتزامات الاحتمالية للشركة المندمجة التي يمكن تمييزها بطريقة مستقلة من تاريخ الاندماج في حالة توافر الشروط الآتية:

١ - بالنسبة للأصول وفيما عدا الأصول غير الملموسة - أن يكون من المتوقع أن تؤول المنافع الاقتصادية لتلك الأصول الى الشركة الدامجة وأن تكون هناك امكانية لتقدير قيمتها العادلة بدرجة معقولة من الدقة.

٢ - بالنسبة للخصوم -فيما عدا الخصوم الاحتمالية- أن يكون من المتوقع حدوث تضحيات بتدفقات خارجة من الموارد الاقتصادية لسداد تلك الخصوم، وأن تكون هناك امكانية لتقدير قيمتها العادلة بدرجة معقولة من الدقة.

٣ - بالنسبة للأصول غير الملموسة والالتزامات الاحتمالية، أن يكون هناك امكانية لتقدير قيمها العادلة بدرجة معقولة من الدقة.

معالجة الشهرة:

١ - يجب على الشركة الدامجة أن تعترف من تاريخ الاندماج بالشهرة التي يتم الحصول عليها كأصل مع ضرورة تقييمها مبدئياً على أساس التكلفة والمتمثلة في زيادة تكلفة الاندماج على صافي القيمة العادلة لحصة الشركة الدامجة في أصول وخصوم والالتزامات الاحتمالية التي يمكن تمييزها للشركة المندمجة والتي تم الاعتراف بها على النحو الذي أوضحناه آنفاً.

الافصاح

١ - يجب على الشركة الدامجة أن تفصح في قوائمها المالية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم طبيعة عمليات الاندماج وآثارها المالية وذلك بالنسبة لعمليات الاندماج التي حدثت خلال الفترة المالية وكذلك تلك التي حدثت بعد تاريخ الميزانية وقبل تاريخ نشرها.

٢ - يجب على الشركة الدامجة أن تفصح في قوائمها المالية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم الآثار المالية للمكاسب، الخسائر وتصحح الأخطاء وغيرها من التسويات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة الحالية والتي تخص عمليات الاندماج التي حدثت في الفترة الحالية أو الفترات السابقة.

تاريخ بدء التطبيق

- يجب تطبيق هذا المعيار للمحاسبة عن عمليات الاندماج التي يكون توارخ التعاقد الخاصة بها ٣١ مارس من عام ٢٠٠٤ أو بعده.
- كما ينطبق هذا المعيار أيضاً على المحاسبة عن الشهرة التي تنشأ عن عمليات الاندماج وكذلك أية زيادة في حصة الشركة الدامجة في صافي القيمة العادلة للأصول والخصوم والالتزامات الاحتمالية التي يمكن تمييزها للشركة المندمجة على تكلفة الاندماج وذلك على عمليات الاندماج التي تحدث في أو بعد ٣١ مارس من عام ٢٠٠٤.
- بخصوص الشهرة التي سبق الاعتراف بها قبل بدء تطبيق المعيار، يجب بدءاً من أول فترة مالية تبدأ في أو بعد ٣١ مارس ٢٠٠٤ التوقف عن اطفاء تلك الشهرة مع ضرورة التخلص من أية أرصدة تتعلق بمجمع اطفاء الشهرة باقفالها في حساب الشهرة. كما يجب -إعتباراً من بداية أول فترة مالية تبدأ في أو بعد ٣١ مارس ٢٠٠٤- القيام باجراء اختبار للتأكد من عدم وجود نقص في قيمة الشهرة وذلك طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ (IAS 36)،
- بخصوص أي أرصدة للشهرة السالبة التي سبق الاعتراف بها قبل بدء تطبيق المعيار، يجب اقفال تلك الأرصدة في حساب الأرباح المحجوزة وذلك في بداية أول فترة مالية تبدأ في أو بعد ٣١ مارس ٢٠٠٤.

أهم الاختلافات بين المعيار ٣ والمعيار ٢٢

يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين معيار التقرير المالي الدولي الجديد رقم ٣ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ في الجدول الآتي :

أهم الاختلافات بينم عيار التقرير المالي رقم ٣ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢

أوجه الاختلافات	معيار التقرير المالي الدولي رقم ٣ (IFRS 3)	المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ (IAS 22)
١ - طريقة المحاسبة	طريقة الشراء	طريقة الشراء أو طريقة دمج مصالح المساهمين مع وجود شروط واجبة التحقق عند استخدام طريقة دمج مصالح المساهمين.
٢ - معالجة الشهرة	لا يتم استهلاك الشهرة وإنما يجب التأكد من عدم وجود نقص في قيمتها دورياً - سنوياً على الأقل- وفي حالة وجود نقص في قيمتها، يجب الاعتراف بالنقص في قائمة الدخل مع تخفيض قيمة الشهرة.	الشهرة تستهلك بطريقة منتظمة على مدة لا تزيد على ٢٠ عاماً.
٣ - معالجة الشهرة السالبة	يجب الاعتراف بأية زيادة في القيمة العادلة لصافي الأصول التي تم الاستحواذ عليها عند حدوث الاندماج على تكلفة الاندماج -ويطلق عليها الشهرة السالبة- بقائمة الدخل وذلك بعد التأكد من تقييم الأصول والخصوم بالقيم العادلة	يسمح المعيار ببديلين: **المعالجة المفضلة:** تخفيض القيمة العادلة لمفردات الأصول غير النقدية بقيمة الشهرة السالبة وذلك على أساس القيم العادلة لتلك المفردات وفي حالة زيادة الشهرة السالبة على قيم تلك المفردات فإنه يجب الاعتراف بالزيادة في قائمة الدخل. **المعالجة البديلة:** اعتبار الشهرة السالبة ربحاً مؤجلاً مع الاعتراف به بطريقة منتظمة خلال فترة لا تزيد على ٥ سنوات.
٤ - تقييم الأصول التي يتم الحصول عليها والخصوم والالتزامات الاحتمالية التي يتم الالتزام بها في تاريخ الاندماج	يجب تقييم تلك البنود على أساس قيمتها العادلة في كافة الأحوال	يسمح المعيار ببدلين: المعالجة المفضلة: تحدد قيمة الأصول والخصوم على أساس مجموع كل من: أ - القيمة العادلة للأصول والخصوم التي يمكن تمييزها وذلك في حدود حصة الشراء الدامجة. ب - حقوق الأقلية، مقاسة على أساس القيمة الدفترية قبل الاندماج. المعالجة البديلة: تقييم تلك البنود على أساس قيمتها العادلة.

خلاصة وتعقيب

يمكن القول أن متطلبات المعيار الجديد حققت عدداً لا بأس به من المميزات من حيث زيادة درجة جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة باندماج المشروعات وذلك عن طريق ترسيخ مبدأ معالجة العمليات المتماثلة بطريقة واحدة ومن ثم الغاء - أو الحد من- البدائل المتاحة لمعالجة العمليات المتماثلة، مما يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وأكثر مصداقية وحيادية.

كما أن غالبية ما جاء بالمعيار يعتبر مماثلاً بدرجة كبيرة للمعايير المماثلة لعدد كبير من الدول وخصوصاً الولايات المتحدة وكندا واستراليا.

إلا أننا نرى أن معالجة الشهرة السالبة وكذلك تقييم حقوق الأقلية لا يتسق مع مبدأ التكلفة التاريخية ولا مع ما هو تبع متبع بالمعايير المطبقة في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية(FASB statement No. 141, APB openion No. 16) فمعالجة زيادة القيمة العادلة لصافي الأصول الناتجة عن الاندماج على تكلفة الاندماج كمكاسب بقائمة الدخل ينتج عنه تقييم لبنود الأصول التي يتم الاستحواذ عليها والخصوم والالتزامات الاحتمالية التي يتم الالتزام بها بقيم تختلف عن التكلفة التاريخية للاندماج، وهذا قد يشجع بعض الشركات على المغالاة في تقدير القيم العادلة لبنود الأصول وتخفيض القيم العادلة لبنود الخصوم طمعاً في الاعتراف بمكاسب فورية عند الاندماج، مما يلقي بالعبء على المراجعين للتأكد من عدم المغالاة في تقدير تلك القيمة.

المصادر

1. Accounting Principles Board Openin No. 16 Business Combination' New York: AICPA, 1970.
2. Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standard: No. 141 Business Combination', Stamford CT: FASB 2001.
3. International Accounting Standards Board, 'Business Combination' International Financial Reporting Standard 3, (London, U.K.: March, 2004).
4. International Accounting Standarsds 'Committee, Business Combination' International Accounting Standard 22 (London, U.K: IASC, 1998).

لقاءات مجلس ادارة الجمعية للوزراء أعضاء مجلس الخدمة المدنية حول بدلات المحاسبين

استمراراً لجهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية القائمة منذ سنوات طويلة بهدف تحقيق مطلبها الخاص باقرار بدلات للمحاسبين وكتبة الحسابات.

فقد قام مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعقد لقاءات متتالية مع السادة الوزراء اعضاء مجلس الخدمة المدنية بشأن المطالبة بدعمهم لمطلب الجمعية الخاص باقرار بدلات المحاسبين المقترحة.

وقد تمت تلك اللقاءات مع كل من معالي السيد/ محمد ضيف الله شرار - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة، والشيخ/ أحمد فهد الأحمد الصباح - وزير الطاقة، ومعالي وزير المالية السيد/ محمود النوري، ومعالي وزير العدل السيد/ أحمد باقر العبدالله، ومعالي وزير التجارة والصناعة السيد/ عبدالله عبدالرحمن الطويل، ومعالي وزير التربية والتعليم العالي الدكتور/ رشيد الحمد.

حيث تم استعراض مع معاليهم جميع الجهود التي بذلت في سبيل تحقيق هذا المطلب منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن والتي تضمنت العديد من الحلقات النقاشية والندوات والحملات الاعلامية ولقاءات المسئولين في الدولة ومراسلة الجهات الرسمية المسئولة، بالاضافة إلى ما تم مؤخراً من عرض الموضوع على مجلس الأمة ومن ثم عرضه على مجلس الخدمة المدنية لاصدار توصيته النهائية فيه حتى يتسنى اصدار قرار الموافقة على صرف بدل طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية للمحاسبين وكتبة الحسابات الذين يحملون المؤهل العلمي في تخصص المحاسبة والمراجعة ويعملون في نفس مجال المهنة بجميع القطاعات الحكومية بالدولة.

وقد أبدى معاليهم تقديرهم وتجاوبهم مع سعي الجمعية لتحقيق هذا المطلب وتأكيدهم على أحقية العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة في الحصول على تلك البدلات كتمييز وحافز على الانخراط في المهنة ورفع مستواها لما لها من أهمية كبيرة في دعم النشاط الاقتصادي والمالي للدولة انطلاقاً من اعداد البيانات المالية والاقتصادية وتقديم الدراسات والتوصيات التي يعتمد عليها في اقامة المشاريع ومتابعة التنمية الاقتصادية ورقابة المال العام والعمل على حسن توجيه وغيرها من تلك الأمور الحيوية والهامة، مؤكدين دعمهم ومؤازرتهم لتلك الجهود حتى يتم انجاز المطلب وتحقيقه.

هذا ولن تدخر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جهداً في سبيل استمرارية متابعة هذا المطلب سعياً وراء اقراره، حيث لا يخفي على أحد أهمية تحقيق هذا المطلب نظراً للمسئوليات الكبيرة الملقاة على عاتق القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة في جميع المواقع، حيث أن اقراره سيساهم مساهمة فعالة في سد النقص الحاصل في الوظيفة المحاسبية بمعظم الوزارات نظراً لعدم وجود أي حافز، والتي لا يتعدى فيها نسبة المحاسبين الكويتيين عن ١٠٪ فقط بل بعضها أقل من ذلك بكثير، رغم أهمية تلك الوظيفة فيما يتعلق بدعم الرقابة المالية في الدولة والمحافظة على المال العام، بالاضافة إلى أنه سيساهم على حل مشكلة ندرة خريجي المحاسبة في الدولة بالتشجيع على انخراط الدارسين في مجال العلوم المحاسبية، ومن ثم معالجة توافق مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل.

قالوا عن بدلات المحاسبين

إلـــى متـــى..؟!*

استجواب كادر المحاسبة

كان رد وزير المالية على الغاء كادر موظفي المالية بمحضر مجلس الخدمة المدنية كما ورد على لسان النائب المليفي «لا بد من مراعاة أوضاع الوظائف المالية على مستوى الدولة» وإذا كان الدستور في المادة ٧ ينص «بأن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع» وبالمادة ٨ «أن الدولة تكفل تكافؤ الفرص».

بقلم
محمد حمود الهاجري

فمن الذي احترم الدستور بموضوع الكادر؟ النائب المستجوب أم الوزير تحت المساءلة؟ النائب يطالب بترسيخ التفرقة والوزير يطالب بالعدالة بين أبناء الوطن حملة المؤهل الواحد والعاملين بالوظائف والمهام نفسها، فهل بعد ذلك تريدون منا أن نؤمن بان مجلس الأمة يدافع عن الدستور؟ وهل الوقوف مع الحق والعدالة والمساواة ان كانت من الحكومة تعد شبهة نعت بها المتفقون مع هدف الحكومة بأنهم حكوميون ومخربون. ان كان هناك من انصاف واحترام للعدالة، فان التهمة المفترض توجيهها ومعرفة مرتكبها هي من هو وراء كادر المالية بالشكل الذي أقر به والاجراءات التي اتبعت لاقراره وليس العكس؟

البلد من دون مبالغة يعاني من نقص حاد من حملة المؤهل العلمي - تخصص محاسبة، جامعي، والوظائف الشاغرة أو التي يشغلها اخوة عرب واجانب في الادارات المالية واقسام المحاسبة أكثر من أن تعد وتحصى والنذر اليسير من المحاسبين الجامعيين اثر التوجه إلى الوظائف الادارية السهلة والخالية من المسؤوليات المالية والعمل المضني. والطالب الجامعي اختار التخصص الاسهل طالما أن الوظيفة بالنهاية هي الدرجة الرابعة أيا كان التخصص، والجهات الحكومية تعترف من حيث لا تدري بذلك، فادارة الخبراء بالعدل وبعض ادارات وزارة المالية وبعض المؤسسات الحكومية اقرت بدلات مجزية لجذب المحاسب الكويتي، ولا أدري هل تبعها أم سبقها مجلس الأمة برواتب ومكافآت ديوان المحاسبة وموظفي الادارة المالية بالمجلس.

وتوالت القرارات الحكومية باستثناء حملة مؤهل محاسبة والوظائف المحاسبية من ضوابط الدولة بالاحلال وتكويت الوظائف، واعادة تعيين المتقاعدين. فهل هناك اثبات أكثر من ذلك الشح بحملة مؤهل المحاسبة من المواطنين؟

وارجع مرة ثانية إلى ما قاله وزير المالية بمحضر الخدمة المدنية «لا بد من مراعاة الوظائف المالية على مستوى الدولة» لأوجه هذه العبارة إلى السادة نواب الأمة: هل من فارس يدافع عن المحاسبين ومهنة المحاسبة للمصلحة العامة؟ كما اتوجه بها إلى مجلس الخدمة المدنية. ليس عذراً ان هناك عشرات التخصصات تطالب ببدلات وكادر خاص، فالاصل من وجودكم هو اقرار من يستحق من كل تلك الطلبات بما يلبي ويشجع حاجة البلد من التخصصات. وحتى مسألة زيادة الرواتب على مستوى الدولة التي يطالب بها البعض لا تعفي من مسؤولية الحاجة الماسة إلى توجيه مخرجات التعليم العالي إلى ما يحتاجه البلد، وما يعانيه من نقص فعلي لبعض التخصصات. وعلى رأسها منح خريجي تخصص المحاسبة (جامعي، دبلوم) البدالات المناسبة وللعاملين منهم في الوظائف المحاسبية والمالية، فالهدف هو شغل تلك الوظائف بالتخصصين حملة المؤهل العلمي المناسب من الكويتيين، ومتى ما اكتفينا وزادت اعدادهم فليكن مصيرهم مصير أي تخصص آخر تمتلئ به قاعات الجامعات والمعاهد ومكاتب وأروقة المؤسسات الحكومية.

* جريدة القبس (العدد١١٠٩٦ - مايو ٢٠٠٤)

تصورات حول متطلبات تحقيق التكامل بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة والمراجعة

إعداد
د. محمود عبدالملك فخرا
أستاذ مشارك - قسم المحاسبة
عميد القبول والتسجيل - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

تتناول المؤسسات التعليمية موضوع تطوير البرامج الدراسية في الكليات والأقسام العلمية التابعة لها بصفة مستمرة تحقيقا لهدفين أساسيين. يتمثل الهدف الأول في مواكبة التطورات والاختراعات والاستكشافات العلمية التي يحققها الباحثون والمتخصصون في شتى المجالات العلمية. في حين يكمن الهدف الثاني في تهيئة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل من الناحية العلمية والتطبيقية وإكسابهم بالمهارات التي تتطلبها التطورات الجارية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولا تختلف المؤسسات التعليمية العالمية في الحاجة إلى تحقيق هذه الأهداف باختلاف الموقع الجغرافي والإقليمي للبلد أو باختلاف شكل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها. وعليه فإن التفكير بحد ذاته والتخطيط والتنفيذ العملي لخطط التطوير العلمي والأكاديمي تمثل ضرورة من ضرورات تحقيق الأهداف الاستراتيجية في كافة المجالات على مستوى الدولة.

ومن أهم المجالات والمهن التي نالت ولازالت تنال اهتمام القائمين على القطاعين العام والخاص هي مهنة المحاسبة والمراجعة ، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعليم المحاسبي. ولعل أحد العناصر الرئيسة والداعمة للتداخل الوثيق بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة والمراجعة هو مجموعة المعايير والقواعد والقوانين التي تحكم إعداد البيانات المالية للوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص أو الوحدات الإدارية التابعة للجهاز الحكومي في القطاع العام ، لأن تشغيل النظام المحاسبي وبالتالي إعداد البيانات والتقارير المالية مبني على هذه المعايير والقواعد. ونظرا لأهمية إطلاع الطلاب على آخر مستجدات تلك المعايير والقواعد خلال مراحل الدراسة في التعليم العالي فإن الواقع العملي يحتم على القائمين على التعليم المحاسبي إدخال هذه المستجدات ضمن مناهج الدراسة ، حتى يصبح الخريج مهيأ للعمل في سوق العمل بقطاعيه العام والخاص دون الحاجة إلى إعادة تأهيله بعد التوظيف.

تطوير التعليم المحاسبي:

ينقسم مجال تطوير التعليم المحاسبي إلى قسمين رئيسين : القسم الأول عبارة عن تحديث محتويات ومكونات البرنامج الدراسي القائم ، أي إضافة آخر ما صدر عن المنظمات المهنية أو الحكومية من تعليمات ومعايير إلى المناهج الدراسية حسب طبيعة تلك الاصدارات ومدى تداخلها مع المناهج الدراسية للمقررات. أما القسم الثاني فيتمثل في استحداث برامج دراسية متكاملة تستقبل مدخلات ذات مواصفات

معينة وتنتج مخرجات ذات إمكانيات مستهدفة. وسوف نتناول هذين القسمين بإيجاز فيما يلي.

أولا- تحديث مكونات برنامج دراسي قائم:

تتكون البرامج الدراسية في أقسام المحاسبة في معظم المؤسسات التعليمية العليا من مجموعة من المقررات الدراسية التخصصية ومقررات أخرى غير تخصصية. وسوف يكون التركيز في هذا المقام على المقررات التخصصية، والتي عادة تنقسم إلى مقررات المبادئ والأساسيات في فروع علم المحاسبة مثل مبادئ المحاسبة المالية (١) ومبادئ المحاسبة المالية (٢) وأصول محاسبة التكاليف والإدارية وأصول المراجعة ، ومقررات أخرى تخصصية تمثل إمتدادات لمقررات المبادئ أو مقررات التطبيقات في مؤسسات القطاع الخاص مثل مقرر محاسبة البنوك والمنشآت المالية ومقرر محاسبة التأمين ومقرر المحاسبة الخاصة ، أو في مؤسسات القطاع العام مثل مقرر المحاسبة الحكومية ومقرر المحاسبة القومية وغيرها من المقررات ، بالإضافة إلى مجموعة من المقررات المحاسبية التي تضفي الطابع الفلسفي لبرنامج المحاسبة على مستوى البكالوريوس مثل مقرر نظرية المحاسبة ومقرر نظم المعلومات ومقرر موضوعات متخصصة ومتقدمة في المحاسبة. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يكون هذا التقسيم السابق عامل مشترك بين العديد من برامج المحاسبة في مرحلة البكالوريوس، علما بأن عملية تحديث مكونات البرامج الدراسية القائمة تكون في الغالب مرتبطة بمقررات المبادئ والأساسيات والمقررات المتوسطة ، لأن التغييرات في المعايير والقواعد غالبا ما تتعلق بإعداد البيانات المالية وبالمعالجات المحاسبية لتلك البيانات ، وبالتالي فإن تحديثها يمثل متطلب أساسي. أما التغييرات في المقررات الأخرى فإنها تتأثر بالتطورات في أشكال النظم المحاسبية والوسائل المستخدمة في تشغيل النظام المحاسبي مثل تحويل النظام المحاسبي اليدوي إلى نظام إلكتروني يعمل من خلال الحاسب الآلي ، وهذا بالطبع يتطلب إدخال هذه الأنظمة الحديثة مع ما يرتبط بها من تكنولوجيا في البرامج الدراسية دون الحاجة إلى تعديل الأسس والقواعد والمعايير التي تحكم المعالجات المحاسبية.

ونعتقد أن إدخال التعديلات التي تضمنتها الاصدارات الحديثة للمعايير والقواعد في مكونات المقررات الدراسية عبارة عن عملية بسيطة تستدعي تحديث محتويات بعض الكتب والمراجع الدراسية ، وذلك من خلال تعميم المعالجات المحاسبية الجديدة في شكل منشور يعد من قبل إدارة القسم العلمي يوزع على كافة أعضاء هيئة التدريس ، أو من خلال حلقة نقاشية تنظم على مستوى القسم العلمي ويقوم أحد أعضاء هيئة التدريس أو مجموعة منهم بشرح التعديلات المستحدثة التي صدرت بها مطبوعات عن المنظمات المهنية أو الحكومية. كما يمكن استضافة أحد المتخصصين في المجال لتعميم التعديلات من خلال ندوة خاصة تعقد لهذا الغرض ، وبهذه الاجراءات يتم نقل مستجدات المعايير والقواعد إلى كافة أعضاء الهيئة التدريسية في القسم العلمي ، الذين بدورهم يقومون بمراعاة تلك التعديلات عند تدريس المقررات المعنية. والأهم من ذلك هو ضرورة متابعة المستجدات والتطورات التي تظهر بين الحين والآخر سواء من قبل أعضاء الهيئة التدريسية أنفسهم أو من قبل إدارة القسم من خلال الاطلاع المستمر على المجلات العلمية الدورية أو حضور المؤتمرات العالمية أو العضوية في المنظمات العالمية في مجال التخصص حتى يمكن التعرف على مستجدات علم المحاسبة.

ثانيا- استحداث برنامج دراسي جديد:

عادة تظهر الحاجة إلى استحداث برنامج دراسي جديد في الأقسام العلمية بناءا على توجهات الإدارة التعليمية العليا أو من رغبة أعضاء الهيئة التدريسية تلبية لحاجة سوق العمل ، وفي هذه الحالة يكون الطلب إما استحداث برنامج دراسي جديد يمنح درجة علمية مماثلة للدرجة العلمية القائمة ولكن بمواصفات مستحدثة ، مثل أن يمنح القسم العلمي درجة البكالوريوس في مجال فرعي للتخصص الرئيسي بالإضافة إلى البرنامج القائم ، أو أن يمنح القسم العلمي درجة علمية غير متاحة حاليا مثل منح درجة البكالوريوس في التخصص الرئيس بالإضافة إلى درجة الدبلوم التي تمنح في البرنامج

الحالي. وفي كلتا الحالتين فإن الخطوات والإجراءات في الغالب تكون متقاربة. بمعنى أن البدء في استحداث البرنامج الدراسي الجديد يتطلب الرجوع إلى بعض الجوانب الهامة قبل الدخول في تفاصيل مكونات البرنامج والمقررات الدراسية ، ونوجز هذه الجوانب في الآتي:

١- ضرورة تحديد تصنيفات الطلبة المتوقع دخولهم في برنامج بكالوريوس المحاسبة المعني.

٢- تحديد المستوى العلمي المطلوب كحد أدنى للدخول في البرنامج.

٣- تحديد أعداد الطلبة والطالبات المتوقع دخولهم في برنامج بكالوريوس المحاسبة المعني.

٤- تحليل خصائص برنامج بكالوريوس المحاسبة الحالي المقدم في كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت وفي الجامعات الأهلية العاملة في الكويت ، وكذلك خصائص برامج بكالوريوس المحاسبة المقدمة في الجامعات العربية والخليجية التي تقبل خريجي دبلوم المحاسبة من كلية الدراسات التجارية سواء كان وفق الدراسة المنتظمة أو بالانتساب.

٥- تحليل تكاليف تسجيل الطلبة في برنامج بكالوريوس المحاسبة في المؤسسات التعليمية المناظرة حسب ما جاء في النقطة (٤) أعلاه.

٦- تحديد احتياجات سوق العمل في دولة الكويت من حملة بكالوريوس المحاسبة ، مع التركيز على المواصفات التي تشترطها شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

٧- تحليل الوضع الحالي لبرنامج دبلوم المحاسبة وعلاقته ببرنامج البكالوريوس المزمع تشغيله.

٨- دراسة إمكانية فرض رسوم دراسية معقولة على المسجلين في برنامج بكالوريوس المحاسبة نظرا لرغبة العديد من الخريجين استكمال دراستهم.

وبناءا على تحديد وتحليل الجوانب السابقة يمكن وضع تصور مقبول للشكل العام لبرنامج البكالوريوس المزمع تشغيله ، بالإضافة إلى تحديد تفاصيل مكوناته والمقررات الدراسية والمصادر العلمية التي ستمثل مقومات البرنامج.

كيفية تحقيق التكامل:

بدأت بعض الجامعات الغربية المرموقة بدعوة المهنيين من المحاسبين (المحاسبين القانونيين) للتدريس فيها سواء على مستوى التعليم الجامعي أو مستوى الدراسات العليا ، ويعتبر هذا التوجه خطوة منطقية تتطلبها ظروف الحاجة إلى تحقيق التكامل بين الجوانب العلمية والتطبيق العملي في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة. ولعل المنطلق الأساسي الذي بدأنا به هذه المقالة وهو تحديث البرامج الدراسية في المؤسسات التعليمية العليا نابع من هذه الحاجة. والأكثر من ذلك أن بعض المؤسسات التعليمية تبنت فكرة إدراج البرامج المهنية بالكامل ضمن أنشطتها التعليمية ، بمعنى أن تقوم المؤسسة التعليمية بتدريس كافة المقررات والموضوعات التي تتضمنها إشتراطات الشهادات المهنية المعترف بها عالميا ، حيث يمثل ذلك توجيه التعليم مباشرة نحو الممارسة المهنية بما فيها التأهيل لاجتياز الاختبارات المهنية ، وهذا التوجه جدير بالدراسة والتطبيق.

وأعتقد حسب معلوماتي المتواضعة أن حاجة سوق العمل في دولة الكويت تتركز في طلب خريجين من ذوي المواصفات العلمية والفنية والعملية الحديثة في مجالات المحاسبة ، ومهيأة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أصبحت ضرورية في عالم الأعمال في القطاع الخاص وحتى القطاع العام. وعليه أرى أن تطوير برنامج بكالوريوس المحاسبة يتطلب الاستفادة من خصائص بعض برامج المحاسبة المهنية الرائدة في العالم ، وذلك لما تتصف به هذه البرامج من تركيز على الجوانب التطبيقية للمحاسبة والعلوم الأخرى مع الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وبالتحديد أرى أن يتم التخطيط لبرنامج بكالوريوس المحاسبة من خلال التنسيق مع القائمين على بعض الشهادات المهنية مثل ACCA, CMA, CFA, CA, AIA, CPA وغيرها من الشهادات المهنية. وأعتقد أن التركيز على رخصة ACCA بالذات للأسباب التالية:

١- يتطلب برنامج ACCA إلى دراسة مجموعة من المقررات

المتنوعة في مجالات المحاسبة والعلوم الإدارية الأخرى ، ولمدة سنتين إلى ثلاث سنوات واجتياز مجموعة من الاختبارات التي تمكن الطالب من الحصول على الترخيص.

٢- يمكن تطوير برنامج دبلوم المحاسبة بما يناسب برنامج ACCA وهذا يساعد على تخريج حملة دبلوم محاسبة على قدر عالي من الإمكانيات العلمية والعملية.

٣- توفر المناهج الدراسية لكافة مقررات برنامج ACCA وعليه سوف لن يكون هناك حاجة إلى قضاء فترة لإعداد مناهج وكتب دراسية.

٤- يعتبر هذا التعاون بين قسم المحاسبة والمؤسسة المهنية فريد من نوعه على مستوى الخليج والوطن العربي بحيث تجمع مؤسسة تعليمية حكومية بين العلم والتطبيق العملي أو المهني على مستوى البكالوريوس.

٥- يحصل الطالب على ترخيص عالمي معتمد ومرموق بالإضافة إلى شهادة بكالوريوس معتمدة صادرة من مؤسسة تعليمية حكومية ومعترف بها من قبل كافة الجهات الأخرى الحكومية وغير الحكومية في دولة الكويت.

٦- الاستفادة من التعاون العلمي والمهني بين القائمين على برنامج ACCA خصوصا أن هذه المنظمة لديها ما يقارب ٣٠٠ ألف عضو في عشرات الدول حول العالم.

٧- يمكن لقسم المحاسبة أن يصبح الممثل الرسمي لمنظمة ACCA ومركز رسمي لعقد الاختبارات لكافة المسجلين في دولة الكويت وليس فقط طلبة الكلية.

ويمكن تلخيص مكونات برنامج الشهادة المهنية (ACCA) في الآتي:

FOUNDATION STAGE:

Module A:

1 - Accounting Framework

2 - Legal Framework

Module B:

3 - Management Framework

4 - Organisational Framework

Certificate Stage:

Module C:

5 - Information Analysis

6 - Audit Framework

Module D:

7- Tax Framework

8 - Managerial Finance

Professional Stage:

Module E:

9 - Information for Control & Decision Making

10 - Accounting & Audit Practice

11 - Tax Planning

Module F:

12 - Management & Strartegy

13 - Financial Reporting Environment

14 - Financial Strategy

والجدير بالذكر أن اجتياز هذه المقررات يعتمد على مدى استعداد الطالب والتحضير لدخول الاختبارات ، علما بأنه يمكن التنسيق فيما بين المؤسسة المهنية المعنية والمؤسسة التعليمية (قسم المحاسبة) لبرمجة طرح المقررات للطلبة على مدى الفصول الدراسية حسب نظام الدراسة المتبع (نظام المقررات) بحيث يكون طرح المقرر في الكلية بمثابة تأهيل الطالب لدخول الاختبار المهني المعني ، بينما تمثل الاختبارات التي تعطى على مستوى الكلية والقسم العلمي وسيلة لتقييم الطالب تمهيدا لمنحه الدرجة العلمية المطلوبة (في هذه الحالة درجة البكالوريوس) ، وعند اجتياز الطالب لاختبارات المهنة (١٤ مقرر) يحصل الطالب على زمالة مهنية تفتح أمامه آفاق عالم مهنة المحاسبة والمراجعة في القطاع الخاص.

هذه كانت بعض التصورات حول تطوير التعليم المحاسبي والتي أرى ضرورة الاهتمام بها وأخذها بالاعتبار عند التخطيط والتوجه نحو مواكبة ركب التقدم العلمي والتقني ، خصوصا أن الطرق والمناهج التقليدية لم يعد لها مكان في الأنظمة التعليمية العالمية.

أخيرا آمل أن تنال هذه السطور المتواضعة انتباه القائمين على التعليم المحاسبي بحيث تطرح هذه الأفكار للمناقشة والمداولة تمهيدا لتطبيقها أو السير في ظلالها ، وأنا على يقين أن هذا المشروع سيحقق نقلة نوعية في التعليم المحاسبي في وطننا العزيز الكويت.

نظام البناء والتشغيل والتحويل الـ BOT؛

علي حسين الحمدان
مدير دائرة التدقيق الداخلي
مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية
محاسب قانوني - محكم قضائي

إن للقطاع الخاص دور مهم ومساند في عملية تطوير الحياة الإجتماعية والاقتصادية من خلال تمويل وتشييد وتشغيل مشاريع التنمية وبالتالي مساعدة الدولة في تنمية المجتمع واقامة البنية التحتية وتحسين الظروف الإقتصادية والمعيشية وتنشيط الإنتاج. وكثير من الدول النامية غير قادرة على تلبية احتياجات البنية الأساسية لعدم قدرتها في تمويل كثير من المشاريع لضعف القدرة المالية لذلك أصبح القطاع الخاص في هذه الحالة هو البديل الذي يمكن إستغلاله في تطوير وإنشاء البنية التحتية للدولة من خلال تمويل وتشغيل كثير من مشاريع الدول، وتعتبر مشاريع البناء والتشغيل والتحويل Build Operate and Transfer (BOT) شكلاً من أشكال تمويل المشاريع من جانب القطاع الخاص حيث تمنح الدولة ولفترة محدودة ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة مثلاً لشركة معينة في تطوير وتنفيذ مشروع معين تقترحه الدولة كمشروع تقوم الشركة بتصميمه وبناءه وتملكه وتشغيله وإدارته واستغلاله تجارياً لعدد من السنوات تكون كافية لتعويض الشركة تكاليف البناء إلى جانب تحقيق الأرباح، وفي نهاية مدة العقد تنقل ملكية المشروع إلى الحكومة دون أية تكلفة أو مقابل تكلفة تم الإتفاق عليها في العقد.

أو بمعنى آخر تمنح الدولة المستثمر ترخيصاً لإقامة أحد مرافق البنية الأساسية وتحويله على نفقته الخاصة وتشغيل المرفق وصيانته وتحصيل الرسوم مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح معقول ويكون مسؤول مسؤولية كاملة عن المشروع حتى إنتهاء مدة الترخيص ثم إنتقال الملكية إلى القطاع العام.

فعلى سبيل المثال تستطيع الدولة إعفاء الشركة صاحبة الترخيص من رسوم الكهرباء والإعفاء الجمركي على المعدات وكذلك خفض الضرائب مما له الأثر الإيجابي على إنخفاض الأسعار على المواطن. وقد تمنح الدولة بعض الضمانات للمستثمر مثل ضمانات قانونية أو ضمانات خاصة بإستثمارات معينة، فعلى سبيل المثال في سنة ١٨٥٨م قامت الحكومة المصرية بمنح شركة قناة السويس حق استخدام جميع المناجم المملوكة للدولة مجاناً وأيضاً تم منح الشركة إعفاء تام عن الجمارك مع جميع المواد

والمعدات طوال فترة الإمتياز.

وبالنسبة لدول الخليج فتكمن أهمية مساهمة القطاع الخاص الخليجي في تمويل مشاريع البنية الأساسية في ضرورة تكثيف الجهود من أجل تنويع القواعد التي تقوم عليها الاقتصادات الخليجية واعتماد هذه الدول على النفط كمصدر وحيد للثروة واحتكار الدولة له يحول دون قيام القطاع بدوره في تحريك عجلة الاقتصاد.

ومن جهة أخري أدرك واضعوا السياسات ومتخذو القرار الخليجيون بأن تشجيع وتنويع الصادرات وتعزيز قدرات الدولة التنافسية لا تأتي إلا بتحسين نوعية خدمات البنية الأساسية وأن القطاع الخاص هو الأقدر على رفع وتحسين الكفاءة والأفضل تأهيلاً لتقييم احتياجات السوق والأكثر قدرة على إدارة المخاطر.

ومصطلح البنية الأساسية أو التحتية يتضمن المجالات والمرافق التالية:

أ - الكهرباء، والمواصلات السلكية واللاسلكية، إمدادات المياه، المرافق الصحية.

ب - الطرق والسدود والجسور وقنوات الري والصرف.

ج - خدمات النقل الأخرى: السكك الحديدية والموانئ والممرات والمجاري المائية والمطارات.

د - الخدمات الحيوية الأخرى: المناطق الحرة، والغاز الطبيعي والبتروكيماويات.

ما مدى استفادة الدولة من نظام الـ BOT:

١ - عدم تحميل ميزانية الدولة بأعباء مالية نتيجة نقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري إلى القطاع الخاص.

٢ - التنمية السريعة للمشاريع.

٣ - الإستفادة من خبرة القطاع الخاص لتشغيل تلك المشاريع.

٤ - نقل التكنولوجيا المتطورة من قبل القطاع الخاص إلى تلك المشاريع لما يحويه القطاع الخاص من تطور تكنولوجي أكثر من القطاع العام.

٥ - استرجاع الملكية من خلال نظام الـ BOT أفضل من الخصخصة الكاملة للمشروع.

٦ - تأهيل العمالة الوطنية وإكتسابهم خبرات كبيرة تفيد الدولة بعد إستلامها للمشروع.

٧ - تحسين وتنشيط إقتصاد الدولة.

٨ - إيجاد فرص جديدة للعمل.

الشروط والضوابط اللازمة لتفعيل دور القطاع الخاص المحلي للمشاركة في مشاريع نظام الـBOT:

على الدولة أن تضع شروط وضوابط على القطاع الخاص لخدمة السوق المحلي ونذكرها فيما يلي على سبيل المثال:

١ - توظيف العمالة المحلية بنسبة معقولة حتى يقل عبء التوظيف على القطاع الحكومي.

٢ - استعمال المنتج المحلي كمادة مستعملة في المشروع وإن لم توجد فيتم اشتراط استيرادها من قبل موردين محليين.

٣ - إعطاء الأولوية لمقدمي العطاءات المحليين بشرط الالتزام بالمواصفات الفنية للجودة.

٤ - الإستعانة بالمقاولين المحليين كمقاولين بالباطن إذا دعت الحاجة للشركة صاحبة الإمتياز في بعض المهام التي مثلاً لا تكون الشركة صاحبة الإمتياز متخصصة فيها.

٥ - متابعة وتقييم الحكومة لتلك المشاريع من خلال تقارير دورية تقدمها الشركة صاحبة الإمتياز.

٦ - تحديد العمر الإفتراضي لكل عنصر من عناصر المشروع حتى تضمن الدولة تشغيل المرفق بكفاءة بعد إنتقال تبعيته لها، أي تكون الأصول في حالة سليمة وتعمل بكفاءة بعد إنتهاء فترة الترخيص.

٧ - استخدام التمويل المحلي سواء للبنوك المحلية أو المؤسسات المصرفية الأخرى لتفعيل سوق المال في الدولة.

٨ - إلتزام الشركة صاحبة الإمتياز بإستخدام خطوط الطيران المحلي والناقلات البحرية المحلية في نقل المعدات والأجهزة الخاصة بالمشروع.

مقومات نجاح تطبيق نظام الـBOT:

يمثل الآتي بعض المقومات الأساسية التي تضمن نجاح تطبيق نظام الـBOT:

- الدراسة الجيدة والدقيقة من قبل الحكومة عن مدى الإستفادة من هذه المشاريع، فعلى سبيل المثال ألغت حكومة دولة الكويت فكرة طرح مناقصة جسر الصبية

بنظام الـBOT بعد دراسة جدوى رأت أن يتم تمويله من قبل ميزانية الدولة أفضل من طرحها بنظام الـBOT.

- أن تتصف العقود بالوضوح والمسؤولية وأن يكلف بصياغة تلك العقود خبراء قانونيين وأن يضعون النقاط الرئيسية والمتكررة في كل العقود والتي تحفظ حق الدولة وأن تحدد العقود الإلتزامات فيه بصورة واضحة.
- يجب أن يتميز القائمون بالمشروع بالخبرة والكفاءة وتوفر الإحتياطات المالية القوية والسيولة.
- على الشركة أن تركز على مستوي أدائها لكي يتم تحقيق الربحية طوال فترة العقد لضمان استمرار المشروع.
- متابعة دورية ودقيقة من قبل الحكومة خلال فترة المشروع.
- إختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع ليعود بالفائدة على المستفيدين.
- توظيف العمالة الوطنية وتدريبها للحصول على الخبرات المطلوبة لتولي تشغيل المشروع بعد إستلامه من الحكومة.

الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام ال BOT:

- ترك كثير من المنازعات لفترات طويلة نتيجة ضعف الضوابط القانونية.
- عدم توفر الخبرة الفنية الكافية في القطاع العام لإدارة المشروع بعد إستلامه من الشركة.
- عدم إختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع.
- ضعف دراسة الجدوى التي تقوم بها الحكومة قبل التعاقد.

أمثلة على مشاريع الـ BOT:

١ - قامت الأرجنتين في ١٩٩٣م بتحويل شبكة المياه والصرف الصحي في الدولة إلى القطاع الخاص وفي خلال سنة واحدة تم تخفيض تسعيرة المياه وزادت نسبة مياه الشرب وبالتالي أرباح الشركة.

٢ - **في أستراليا** : الطرق السريعة في مدينة ملبورن حيث ساعد هذا المشروع على تخفيض حجم الإزدحام في تلك المدينة وربطها بطرق سريعة قديمة وحديثة لمدن أخرى بشكل مباشر وموسع كما تم ربط المدينة بعدة جسور مهمة مما أدى إلى حركة مرورية سهلة ومثالية، وقد إستخدمت الشركة التحصيل الإلكتروني الذي يعد من أفضل الطرق الإلكترونية في العالم حتى من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها..

٣ - **في الكويت:** هناك بعض المشاريع تمت بنظام الـ BOT ونذكر منها على سبيل المثال في الآتي:

سوق شرق، مشروع الواجهة البحرية، مشروع إنشاء وإستثمار مبنى السيارات في مطار الكويت الدولي، ومشروع معالجة الصرف الصحي.

الخاتمة:

تناولت هذه المقالة موضوع أهمية استخدام نظام الـ BOT للدولة حيث أن الوضع الحالي المحلي والإقليمي والدولي أصبح مهيأ لإستخدام نظام الـBOT نتيجة التحول الواضح في الإقتصاد العالمي. فنجد أن اقتصاديات الكثير من الدول تغيرت من أنظمة منعزلة إلى إقتصاديات مترابطة وذلك بفضل إنشاء منظمات واتفاقيات إقتصادية هامة كالإتحاد الأوربي (European Union) ومنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) كما أن البنك الدولي يمنح قروض للدول النامية وكذلك الأمم المتحدة تدعم مالياً كثير من مشاريع الدول النامية.

وتوجد مؤشرات ودلائل تنبئ بأن هناك توجهات وتحولات جادة في دول الخليج العربية نحو اهتمام أكبر لدور القطاع الخاص في المسيرة الاقتصادية ويعزز هذه التوجهات ما تشهده المنطقة من مستجدات داخلية وخارجية: فعلى الصعيد الداخلي هنالك الزيادة الطبيعية في السكان تقابلها زيادة أكبر في متطلبات الحياة وضرورات تحديث الدولة، كما أن الاعتماد على صادرات النفط والغاز الذي يجعل هياكل الاقتصاديات الخليجية تتسم بالجمود في الوقت الذي تتعرض فيه أسعار هاتين السلعتين إلى تقلبات كبيرة.

وعليه أرى أن تطبيق نظام الـBOT حسب المقومات والإجراءات السليمة سوف يساهم في إحداث التكامل الفعال بين أنشطة القطاعين العام والخاص وهذا بدوره سوف يعود بالفائدة على الدولة والمجتمع ككل.

مؤسسة البترول تعزف عن الدخول في المناقصة الجديدة للجيش الأميركي

إن مؤسسة البترول الكويتية (قطاع التسويق) لن تدخل في المناقصة الجديدة التي طرحها الجيش الأميركي لتوريد مشتقات نفطية إلى العراق، وأكدت مصادر متابعة أن لعدم الدخول أسباباً لوجستية وفنية وسعرية.
وكان مركز دعم الطاقة التابع لوزارة الدفاع الأميركية قال إن الجيش الأميركي طرح مناقصة لتوريد ٥٧٦ ألف برميل من البنزين للتسليم في جنوب العراق خلال فصل الربيع.
واشترط الجيش نقل البنزين بحراً إلى ميناء خور الزبير العراقي في الفترة من أول مايو إلى ٣٠ يونيو.
وكان الجيش الأميركي طلب نحو ٨,٣ ملايين برميل من البنزين والكيروسين والديزل خلال فصل الشتاء.
وسيشتري الجيش الأميركي الوقود ويتيح استخدامه للعراقيين، وهو بذلك يتولى الدور الذي كانت شركة هاليبيرتون تقوم به.

البترولية المستقلة:
ربحية السهم من ٩,٥ فلوس إلى ١٧ فلساً في الربع الأول

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة أن الإدارة المالية للشركة قد انتهت من إعداد النتائج الأولية لأداء الربع الأول المنتهي في ٢٠٠٤/٣/٣١ حيث من المتوقع أن يصل صافي الربح ١,٧٦٧ مليون دينار تقريباً، أي ما يعادي حوالي ١٧,١٨ فلساً للسهم الواحد، مقارنة بأرباح قيمتها ٩٨٥ ألف دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٠٣/٣/٣١، التي بلغت ٩,٥٩ فلوس للسهم الواحد.
هذا وستقوم الشركة بالإعلان عن طريق سوق الكويت للأوراق المالية عن النتائج للربع الأول لعام ٢٠٠٤ بعد مراجعتها من قبل مدققي الحسابات.

تخطط للدخول في ٥ مشاريع في الدول المجاورة

الشويب : ١٥٠ مليون دولار أرباح الكيماويات البترولية وحصولنا على الإيزو يعكس مواكبتنا للأسواق العالمية

قال رئيس مجلس إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية سعد الشويب أن الشركة استطاعت ان تحقق نتائج مالية جيدة في العام الحالي بلغت معها الأرباح ١٦٠ مليون دولار شملت استثمارات الشركات وكافة قطاعاتها.
وأرجع الشويب هذه النتائج إلى تحسن أداء الشركة في ظل أوضاع السوق العالمية للبتروكيماويات والتي تشهد نمواً في معدلات الطلب العالمي علي المنتجات البتروكيماوية.
وذكر في مؤتمر صحافي بمناسبة حصول الشركة على شهادتي الايزو ٩٠٠٠ و١٤٠٠١ أن الشركة تدرس عدة مشاريع تصل إلى ٥ مشاريع في عدد من الدول المجاورة مشيرا إلى أن شركة صناعة الكيماويات البترولية تستهدف عدة أسواق في مقدمتها أسواق آسيا والشرق الأوسط ثم السوق الأوروبية لتصريف منتجاتها.
وتطرق الشويب إلى تجربة إنشاء شركة ايكويت للبتروكيماويات مشيراً إلى أن شركة الكيماويات البترولية لديها الرغبة في تكرار هذه التجربة لنجاحها والاستثمارات في مشاريع مشابهة خاصة في ظل استيعابية السوق العالمية.
وأرجع خسائر شركة ايكويت في سنتها الأولى للأوضاع العالمية المرتبطة بالعملات وانهيار بعض الأسواق خاصة أسواق شرق آسي مبيناً أن الشركة تجاوزت هذه السنة وحققت بعدها أرباحاً قياسية.
وأوضح أن الدخول في مشروع مشترك مع مصر لا يزال قيد الدرس حيث بحث مؤخرا عند زيارة وزير الطاقة لمصر.
وأبلغ الشويب على أن سياسة الشركة تقوم على إشراك القطاع الخاص سواء كان القطاع الخاص الكويتي أو الأجنبي في مشروعات الشركة مشيراً إلى أن نسبة القطاع الخاص ستزيد في مشروع الأوليفينات إلى ١٥٪ وفي العطريات ٢٠٪.
وتطرق الشويب إلى استراتيجية الشركة فأكد أنها قامت بعدة مشاريع استراتيجية منها مشروع الدانة الذي ساهم في إعادة هيكلة الشركة.
وقال ان الشركة اتبعت سياسة وقائية فيما يتعلق بالزمن والسلامة منذ عدة سنوات وعينت مستشارين عالميين حيث تعاونت مع شركة ديبونت وهي شركة عالمية متخصصة في السلامة والبيئة وذلك من أجل تفادي الحوادث قبل وقوعها.
وأشار إلى أن الشركة اتبعت سياسة للكشف والتدقيق على المصانع حيث يتم الكشف الشهري على المصانع والتدقيق عليها من قبل ٢٥٠ موظفا الأمر الذي ساهم بالوصول إلى ٨٥٪ من مراحل التدقيق لجميع المصانع بالإضافة وضع توصيات ومتابعتها.
واعتبر أن حصول الشركة على شهادة الايزو كأول شركة نفطية يعكس مواكبة الشركة للتطورات العالمية والتغييرات التي تحدث في صناعة الكيماويات مشيراً إلى أن منتجات الشركة تصل اليوم إلى أسواق امريكا وأوروبا واستراليا بالاضافة لأسواق شرق آسيا والشرق الأوسط.
وأوضح أن الشركة قامت باستثمار حوالي ١٥٠ مليون دولار على تطوير مصانعها وتوفير عوامل الأمن والسلامة موضحاً أن الشركة ستقوم قريباً بادخال مشروع متطور للسيطرة على تشغيل وإيقاف المصانع وهو يمثل نقلة نوعية.
وأفاد بزن شركة الكيماويات البترولية تسعى للحاق بالصناعة الكيماوية في الخليج حيث سبقتنا عدة دول في هذا المجال ونسعى للحاق بها خاصة في ظل تزايد معدلات النمو في هذه الصناعة والتي تبلغ ٧٪ سنوياً.
وقال أن الشركة تعمل حالياً على انجاز مشروع الأوليفينات والتي سيضاعف منتجاتها من مليون إلى مليونين بالاضافة لمشروع العطريات الذي سوف ينتج منه البرازيليين والستايرين حيث ستضاعف انتاج الشركة من هذه المواد بالاضافة إلى التخطيط للدخول في مشاريع خارج الكويت.

سيتغير اسمه وفقاً لتعدد نشاطاته المستقبلية

السيف: البنك العقاري أنهى اجراءات الاعداد والتحضير للتحول لبنك إسلامي

■ توسيع الأنشطة وتنويعها والدخول في استثمارات محلية وخارجية

أعلن مدير عام البنك العقاري الكويتي عبدالله يوسف السيف أن البنك أنهى كافة الاجراءات الخاصة بالاعداد والتحضير لشروط التحول إلى بنك اسلامي وفق القانون وقواعد التحول التي اعتمدها بنك الكويت المركزي الذي يتعين الالتزام بها من قبل البنوك الراغبة في التحول كلياً للعمل وفق الشريعة الاسلامية والاجراءات الواجب اتباعها في هذا الخصوص التي تشمل كافة جوانب عمل البنك وعلى هذا الأساس تقدم بطلبه رسمياً لبنك الكويت المركزي في ٢ ديسمبر الماضي معلناً عن رغبته في التحول كلياً إلى بنك اسلامي.

وقد وافق بنك الكويت المركزي للبنك العقاري الكويتي من خلال كتابة المرسل من قبل محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ -سالم عبدالعزيز الصباح- على تحول البنك العقاري الكويتي للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية.

وتعتبر هذه موافقة مبدئية مشروطة بتنفيذ الخطة المقدمة من البنك العقاري الكويتي لبنك الكويت المركزي التي تتضمن تحول لجميع بنود ميزانية وسياسات واجراءات وخدمات.. وغيرها للتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية.

وأشار السيف إلى أن البنك العقاري الكويتي سيعمل على تنفيذ التحول بشكل تدريجي وفق خطة معتمدة من البنك ومراجعة من قبل بنك الكويت المركز وذلك حفاظاً على مصالح العملاء والمساهمين. وأن تنفيذ التحول قد يتطلب فترة أكثر من سنة تقريباً.

وعن الشروط والاجراءات الواجب اتباعها كمتطلب اساسي للتقدم بطلب التحول يقول السيف: بناء على القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ وما اعتمده مجلس ادار بنك الكويت المركزي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ باعتماد شروط واجراءات ومتطلبات للتحول، إذ يتعين على البنوك الراغبة في التحول كلياً للعمل وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية الالتزام بها وتوفيرها، وفقا لذلك قام البنك بتقديم دراسة الجدوى الاقتصادية لخمس سنوات قادمة، دراسة السوق المالية في دولة الكويت، دراسة الفروع المصرفية للبنوك التقليدية والاسلامية في دولة الكويت، دراسة حول رأي عملاء البنك في التحول - تمت من خلال شركة عالمية متخصصة بالاضافة لدراسات البيئة القانونية والفنية والمالية، وخطة تحول البنك العقاري الكويتي إلى بنك اسلامي مبين لها البرنامج الزمني لعملية التحول وكيفية وأساليب تصفية النشاط القائم.

ودراسة حول التحول الشرعي لبنود ميزانية البنك العقاري الكويتي، ومشروع التعديل المقترح على عقد التأسيس والنظام الأساسي، ودراسة حول الصور الشرعية للبيوع والعقود التي يعمل وفقها النظام المصرفي الإسلامي، والتوجهات الاستراتيجية للبنك العقاري الكويتي بعد التحول.

ومحضر وقائع الاجتماع السنوي الثلاثين للجمعية العامة غير العادية للبنك العقاري الكويتي الذي يشتمل على «الموافقة من حيث المبدأ على تعديل كافة أنشطة البنك المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

وكذا تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتفق والقواعد القانونية المنظمة لذلك بعد موافقة الجهات المختصة». وأكد السيف على أن جميع المعاملات ستخضع لأحكام الشريعة الاسلامية مما يزيد من الطمأنينة الشخصية للعميل في أن يستثمر امواله وفق الشريعة التي أمر الله بها، وسيكون للعميل الفرصة في النمو مع بنك ذي خبرة كبيرة سابقة وبمجالات كبيرة ومتعددة. كما سيتم توفير الكثير من المنتجات والخدمات المتميزة التي ستحقق له احتياجاته.

حيث تخضع البنوك الإسلامية لاحكام قانون البنوك الإسلامية، ولا يجوز لها ممارسة تلك المهنة بما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحيث أننا اخترنا أن نكون بنكا إسلامياً فإن جميع عملياتنا يجب أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

موضحاً أنه وبموجب قانون البنوك الإسلامية الصادر من بنك الكويت المركزي سيتم تشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية في كل بنك اسلامي. وسيراعى البنك أن يكون اعضاؤه من المتخصصين في الاقتصاد الاسلامي وذو سمعة طيبة في المجتمع الكويتي ومن ذوي الخبرات المصرفية الاسلامية، وهؤلاء سيقومون بتفحص جميع المعاملات والخدمات والمنتجات والعقود وغيرها التي سيعمل بها في البنك لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقال انتهينا من وضع خطط اعلامية وتوعوية وبرامج علاقات عامة لصالح عملاء البنك والجمهور وسوف يتم بدء تنفيذها حسب الجدول الزمني المخطط لها. وبعد تسلم الموافقة المبدئية سوف يتم العمل بالخطة وفق المواعيد المحددة.

ونفى السيف امكانية تراجع البنك عن قرار التحول في حال اكتشافه بعض المعوقات الأساسية وقال أن ملاك البنك من خلال الجمعية العامة قرروا المضي في تحقيق هذا الهدف بالاجماع وهم عازمون عليه ولن تتهاون ادارة البنك في تنفيذه هذه الرغبة، وبإذن الله ستتغلب ادارة البنك على كافة التحديات والصعوبات خلال عملية التحول.

مؤكداً أن ادارة البنك قامت بوضع خطة زمنية واضحة لتحقيق هدف التحول، الا أن هذه الخطة مرهونة ببعض الظروف الخارجة عن ارادتها كارتباطها بجهات خارجية وعلماء البنك وتصفية نشاطه القائم وغير ذلك ومن المتوقع أن تسير الأمور على ما يرام وسيتم اعلان البنك الإسلامي الجديد في الموعد المتفق عليه، وقال السيف أن البنك سيقوم بعد تحوله باتخاذ الوسائل كافة للوصول إلى العملاء وتيسير حصولهم على خدمات البنك بما فيها افتتاح فروع ومعارض وغير ذلك مما نراه مناسباً وقتها حسب الأنظمة المنظمة.

وستتم ممارسة كل ما يحقق مصلحة المودعين والمساهمين وضمن ضوابط بنك الكويت المركزي سواء اكان ذلك بالاستثمار المحلي أو الخارجي وغيره من الأعمال المصرفية.

ربحية السهم ٢١ فلساً بزيادة ١١٪

حقق بنك الكويت الوطني أرباحاً صافية قياسية بلغت ٣١,٩ مليون دينار (١٠٨ ملايين دولار) عن الربع الأول لعام ٢٠٠٤ مقابل ٢٨,٧ مليون دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي أي بزيادة قدرها ١١ في المائة.

وقال البنك: بلغت ربحية السهم عن الفترة ٢١ فلساً للسهم الواحد، كما بلغ العائد على الموجودات للبنك ٢,٣٨ في المائة والعائد على حقوق المساهمين ٢٦ في المائة وهما من أعلى المعدلات العالمية.

وقال رئيس مجلس ادارة البنك محمد عبدالرحمن البحر أن الوطني استطاع تحقيق نمو جيد بفعل تنوع مصادر أيرادات البنك ونشاطاته وتوزيع المخاطر، التي كانت عاملاً حاسماً وراء استمرار البنك في المحافظة على نموه واستقراره منذ تأسيسه في عام ١٩٥٢.

كما يشهد الوطني خلال الفترة الحالية خطة تطوير شاملة في جميع مجالات خدماته بهدف دعم مركزه الريادي في سوق الخدمات المصرفية المحلية والخدمات الاستثمارية والخدمات الخاصة والاستثمار المكثف في مجال الانترنت وتقنية المعلومات، مشيراً إلى استمرار خطة البنك الاستراتيجية بتعزيز تواجده الاقليمي خلال الفترة المقبلة.

وأضاف البنك: يحتفظ الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى بنوك الشرق الأوسط من وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد اند بورز وفيتش، ولدى البنك ٤٥ فرعاً محلياً إلى جانب شبكة فروع خارجية تغطي لندن ونيويورك وجنيف وباريس وسنغافورة وتايلند ولبنان والبحرين، وقد بلغ إجمالي موجودات البنك ٥,٤ مليارات دينار وحقوق مساهمية ٥٢٤ مليون دينار في نهاية مارس ٢٠٠٤.

وأشار إلى أنه تقتضي اصول المشاركة الشرعية والمضاربة.. أن يتحمل الشركاء الخسارة، كما يستحقون الربح في حال ظهوره وتحققه، لكن خبرة البنك الكبيرة وتاريخه المتميز في الاستثمار وتحقيق الأرباح وسياسة التحوط هما اللذان يحولان بإذن الله دون حصول الخسارة.

كما ستمنح البطاقات الإئتمانية وغيرها من الخدمات المالية فهي من طبيعة عمل البنوك وسيعمل البنك بعد تحوله على تقديم كل ما هو متميز ويلبي احتياجات عملائه سواء أكان من البطاقات الائتمانية أو المنتجات والخدمات بأنواعها، كما أن خزائن الامانات هي أحدى الخدمات المضافة في البنك التي يحرص البنك على توفيرها لعملائه.

وسيتم افتتاح فروع جديدة للبنك في المستقبل القريب لتغطية احتياجات عملائه مراعياً بذلك الانتشار الجغرافي الذي يحقق مصالح عملائه وقد تمت دراسة هذا الأمر دراسة وافية من أجل توسيع شبكة البنك.

٣١,٩ مليون دينار أرباح البنك الوطني في الربع الأول

على صعيد آخر (كونا) اعلن بنك الكويت الوطني عن افتتاح فرعه الجديد في عمان.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك ابراهيم دبدوب في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الافتتاح يأتي في اطار التوجه الاستراتيجي للبنك نحو تعزيز قاعدة الاستثمارات الكويتية والمشاركة في تنمية الاقتصاد الأردني.

وأضاف دبدوب أن الفرع الجديد للبنك سيعمل على دعم وتعزيز الاستثمارات الكويتية في الأردن سواء الحالية أو المستقبلية.

وذكر أن البنك يسعى أيضاً إلى لعب دور فعال بجانب البنوك الاردنية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عمليات التمويل للمؤسسات والشركات وتدريب الكوادر الوطنية الاردنية.

وأوضح أن البنك سيقدم جميع الخدمات المصرفية والمالية المتطورة للعملاء الكويتيين وكذلك دعم علاقات التجارة البينية بين البلدين وخدمة رجال الأعمال والطلاب الكويتيين الدارسين في الأردن.

وأشار إلى أن الفرع الجديد شيد وفق أحدث التقنيات المصرفية، مؤكداً أن تواجد البنك في الأردن هو توجه استراتيجي اتخذه نظراً لما تتمتع به البلاد من أجواء مصرفية واستثمارية متميزة.

وقال دبدوب لـ«كونا» ان افتتاح هذا الفرع يندرج ضمن سياسية البنك في دعم شبكة فروعه الخارجية الحالية التي تشمل لندن وباريس ونيويورك وجنيف ولبنان والبحرين وتايلند وفيتنام إلى جانب تطبيق خطة مدروسة من التوسع والانتشار على مستوى منطقة الخليج والشرق الأوسط.

■ التزامات العملاء الحالية لن تتأثر والمديونيات ستستمر بالقيمة نفسها للقسط والفترة المتفق عليها

كما سيقوم البنك بتمويل الشركات وتقديم التسهيلات التجارية لهم فهي من الخدمات الاساسية للبنوك وفي ظل التحول سيتم التوسع في هذه الخدمة بصورة أكبر إذ انها كانت مقتصرة على الخدمات العقارية وستقدم بعد التحول لجميع الأنشطة بالكامل.

ومن منافع التحول إلى بنك إسلامي هو امكانية البنك وتوسيع انشطته وتنويعها حيث لن يكون عمله متخصصاً في المجال العقاري فقط بل يمكنه الاستثمار في مجالات أخرى والدخول في استثمارات محلية وخارجية سواء أكانت استثمارات مباشرة في شركات أو غير مباشرة في صفقات استثمارية.

وأكد السيف انه ليس بالضرورة تغيير الخدمات الحالية فالاصل في المعاملات الاباحة ما لم يأت دليل على حرمتها، وسنقوم على تحويلها لتعمل وفق شروط ومواصفات العمل المصرفي الاسلامي ثم تقديمها للعملاء بحلة إسلامية جديدة. وستخضع العمليات المصرفية في البنك الجديد إلى الأعراف المصرفية والعملية وضوابط بنك الكويت المركزي وقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

وسيعمل البنك على تقديم خدماته التمويلية لفترات تمويل تنافسية تتناسب مع احتياجات العملاء وستكون خدماته التمويلية في مستوى السوق من حيث حجم التمويل ومدة التمويل.

وسيعمل البنك بعد تحوله على تنفيذ استراتيجية مدروسة ومتميزة تعتمد على تطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء عن البنك وستقدم بصورة متميزة تتناسب مع عملائنا المتميزين.

وأعلن السيف أنه يتم تغيير اسم البنك العقاري الكويتي إلى اسم جديد يعبر عن هويته الجديدة، ولكن لم يتم حتى الآن اقتراح بعض الاسماء ليختار منها مجلس الادارة وبالتالي تحتاج إلى تأكيد الجمعية العامة لذلك.

فيبقى التزام العملاء قائماً تجاه البنك وسيتم

■ لا تراجع عن التحول.. والاعلان عن البنك الجديد منتصف ٢٠٠٥

تحويل هذه المديونيات بعد موافقة العملاء للتناسب مع نظام المعاملات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. حيث تدارس البنك مجموعة الخيارات التي أمامه وسيحدد العقود التي يراها متناسبة مع المرحلة القادمة ولن يكون هناك أي تأثير في اجمالي الالتزامات للعملاء أو نسبة الربح أو مدة التسديد.

وبالنسبة لرهن العقار كضمان للتسهيلات قال السيف أن هذا الاجراء مرهون تماما بالسياسات الائتمانية التي سيتم وضعها والتزامها مستقبلا بعد قرار التحول، وهذا الاجراء أصلاً لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأكد أنه لا يجوز الحط من الدين عند تعجيل السداد بشرط ألا يحدد المبلغ، فيعتبر في هذه الحال تبرعا من البنك وليس التزاما فلا مانع شرعي من ذلك ويعتبر كجائزة عن السداد المبكر، علماً بأنه يجب أن يعتمد ذلك من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التابعة للبنك.

وبالنسبة للتأمين على المديونيات بعد عملية التحول قال السيف أن عمل تأمين على مديونيات العملاء لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وسيتم التأمين على المديونيات وفق الضوابط الشرعية.

في النهاية أكد السيف أنه عندما ينضم البنك العقاري الكويتي بحلته الجديدة إلى سوق البنوك التجارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فانه سيكون أمامه سوقا واسعاً جداً ومليئاً بالفرص الاستثمارية الكبيرة، إذ سيتمكن من دخول الكثير من الأسواق والمجالات التي لم يكن بمقدوره دخولها حيث ينحصر نشاطه الآن بالقطاع العقاري فقط.

وإذا أضفنا إلى ذلك كونه سيكون البنك الإسلامي الثاني أو الثالث في دولة الكويت فانه سيحظى بمجال واسع من الحركة تمكنه من دخول أسواق عديدة متنوعة، إذ أنه سيستفيد من الفرص الاستثمارية التي ستتيحها الحكومة للقطاع الخاص أو التي ستتوافر على مستوى منطقة الخليج العربي بعد استقرار هذه المنطقة برحيل كثير من عناصر التوتر التي كانت موجودة فيها سابقاً.

وسيستفيد البنك العقاري الكويتي من النمو الحاصل في القطاعات غير النفطية في دولة الكويت التي وصل حجم مساهمتها في الاقتصاد الكويتي إلى ٦,٢٥١ مليارات د.ك من الناتج المحلي وبنسبة ٥٨,٢٪ منه.

وفوق هذا كله، فان البنك العقاري الكويتي يعتبر من البنوك المتميزة في نسب النمو في أرصدته في السنوات الأخيرة حيث وصل معدل النمو السنوي لودائعه آخر خمس سنوات إلى معدلات كبيرة، ووصل معدل النمو السنوي للقروض والسلف آخر خمس سنوات إلى ١٠,٢٢٪ سنوياً في المعدل، مما يعني أنه لو اتيحت له فرصة التوسع في سوق البنوك التقليدية لانعكس ذلك على ادائه بنمو أكبر.

الإعلان عن تحالف استراتيجي بين «إيفا» و «صن إنترناشيونال»

■ البحر: التحالف سيزيد من قيمة شبكتنا العالمية

■ «صن»: تتبعنا مشاريع «إيفا» ويسعدنا العمل معها كشريك عالمي قوي

أعلنت شركات ايفا للفنادق والمنتجعات وكيرساف وصن انترناشيونال عن قيام تحالف استراتيجي بينهما لتطوير المنتجعات في النخلة جميرة-دبي، زنجبار ومنتج زمبالي الساحلي في جنوب افريقيا.

وحسب بنود الاتفاقية ستضطلع «ايفا» للفنادق والمنتجعات بمسؤولية تطوير وادارة اصول المشروع بينما تكون «صن انترناشيونال» مسؤولة عن تطوير الادارة وادارة العمليات والتي تتضمن ادارة الفندق ونادي العطلات، وسوف يغطي هذا التحالف مشاريع عدة أخرى في الشرق الأوسط، افريقيا، المحيط الهندي بما فيها جزر المالديف.

ويحتوي المنتجع المزمع ادارته من قبل «صن انترناشيونال» على اقامة فندقية مرتبطة في بعض الأحيان مع نظام تبادل العطلات والذي سيتم تسويقه وادارته تحت شعار نادي صن انترناشيونال للعطلات.

وتأسست «صن انترناشيونال» أبرز مجموعة تعنى بأمور السياحة في افريقيا، العام ١٩٨٣ وهي مدرجة في سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية وتتضمن عمليات المجموعة منتجعات وفنادق فخمة في جنوب افريقيا، زامبيا، ابوتسوانا، ناميبيا، ليسوزو وزوازيلاند وتتكون من ٢٢ فندقا وقد بلغت عائدات المجموعة ٦٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠٣.

تجدر الاشارة إلى أن مجموعة «صن» هي المجموعة الوحيدة المميزة لادارة الفنادق الفخمة والمنتجعات في جنوب افريقيا وقد باشرت اعمالها في منتجع صن سيتي المعروف عالميا في ١٩٧٩. ويعتمد نجاح هذه المنتجعات لقابليتها على الأسواق الدولية ومقدرتها على جذب العملاء ومن ضمن هذه الفنادق «بالاس اوف ذا لوست سيتي»، «ذا تيبل باي» و «ذا رويال ليفينغستون» والتي تعتبر من أهم الفنادق العالمية. وقد قامت «صن» بتطوير اثنين من أفخم الفنادق والمنتجعات في جنوب أفريقيا، زمبالي في كوازولوناتال وتيبل باي في فيكتوريا والفريد في كيب تاون حيث تم ربط هذه الفنادق بـ«طريق شمس افريقيا» التي تضم أكثر الأماكن جاذبية للسياح في جنوب افريقيا.

وقد حصلت صن على عدة جوائز منها المجموعة الأولى لادارة الفنادق في افريقيا، وقد اختارت كوند ناست فندق تيبل باي كأفضل فندق في افريقيا.

ان التعاون القائم بين ايفا وصن يتضمن حقيقة كون صن الأولي في جنوب افريقيا لادارة الفنادق ونظام مشاركة الوقت ولديها ٢٠٠٠٠ عضو في نظام مشاركة الوقت من خلال آر سي آي.

مشاريع «إيفا» التي ستدخل التحالف

زمبالي -تمتلك ايفا ٥٠ في المئة من منتجع زمبالي الساحلي شمال ديربان في كوازولو ناتال في جنوب افريقيا حيث تعتزم تطويره لفندق ومنتجع للعطلات ليجاري فندق زمبالي ذات الخمس نجوم.

فندق ومنتجع صن النخلة، النخلة جميرة، دبي على مساحة ١٥,٠٠٠ متر مربع بواجهة بحرية ٧٥٠ مترا حيث ستقوم ايفا وصن ببناء فندق فخم ومنتجع من ١٠٠٠ غرفة بكلفة (٢٠٠) مليون دولار أميركي، بقرب منتجع اتلانتيس المكون من ٢٠٠٠ غرفة، وسيقع هذا المنتجع في منتصف هلال النخلة حيث سيحتوي على منتزه بحري، مارينا وموطن للحيوانات البحرية وتقدر تكلفة هذا المشروع بـ(١) بليون أميركي، وقد تم تكليف مهندسين عالميين لوضع المخططات الهذا المشروع.

فندق ومنتجع صن في زنجبار الذي يحتوي على ٢٠٠ غرفة ويقع في زنجبار ويتضمن فندقاً آخر على الساحل يحتوي على ناد صحي، وملعب للغولف من ١٨ حفرة، مدرسة لتعليم الغولف، ناد بحري، ضيعة للأطفال وناد للعطلات.

وذكرت «ايفا» أنها تتوقع أن يكون الطلب على ممتلكاتها قوياً من منطقة الشرق الأوسط، كما سيتيح ارتباطها مع صن فتح مجالات أخرى للسوق الأوروبي وسوق الشرق الأوسط من خلال مكتب تسويق صن «صن انترناشنال رديمز» ومكاتب صن الموجودة في انكلترا، المانيا، فرنسا، ايطاليا وأميركا. إن هدف ايفا هو ربط منتجعها في زنجبار ومنتجعها في دبي مع الفنادق والمنتجعات الموجودة في جنوب افريقيا.

وقام بالتوقيع على هذا التحالف الاستراتيجي في دبي جاسم محمد البحر- رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة ايفا، بيتر باكون- الرئيس التنفيذي لصن انترناشيونال وكيرساف للاستثمار بعد مفاوضات تمت في دبي بحضور ديفيد كوتس تروتر- نائب الرئيس التنفيذي في صن انترناشيونال وهنريك براند- المستشار القانوني في صن انترناشيونال وجيمس ولسون رئيس ايفا للنفادق والمنتجعات.

وعلق جاسم محمد البحر -رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة ايفا على هذا التحالف بقوله: «ان تحالف ايفا مع صن وكيرساف سيزيد من قيمة شبكتنا العالمية حيث سيقوم شريك عالمي بتطوير المشاريع في الشرق الأوسط وافريقيا ويعزز من سياسة ايفا بتقديم منتجعات من الدرجة الأولى. ان هذا المنتجع الجديد على هلال النخلة سيكمل منتجع ايفا على جذع النخلة، الموازي لسوق النخلة (الاتفاق المشترك بين النخيل وايفا)، الذي يحتوي على ١٢٠٠ غرفة وكذلك الـ٢٤٦ شقة بحرية بمواجهة برج العرب. ان مشروع ايفا هذا سيعطي السياح والملاك ومالكي مبادلة الوقت مجموعة من الاختيارات على جذع النخلة وعلى امتداد الـ١١ كيلو مترا لمشروع هلال النخلة».

وقد رحب بيتر بيكون- الرئيس التنفيذي لصن انترناشيونال وكيرساف للاستثمار بهذا التحالف الاستراتيجي مع ايفا قائلا:

«لقد تتبعنا مشاريع ايفا في زمبالي، فنادقها ومنتجعاتها في دبي، البرتغال وزنجبار ويسعدنا ان نحظى بشريك عالمي قوي نظرا لخطط صن انترناشيونال التوسعية حيث نرى مدى روح التعاون القائمة بين صن انترناشيونال كمديرين ومستثمرين وبين (ايفا) الرائدة في الاستثمار في عالم الفنادق والمنتجعات.

وأوضح البحر أن هذا التحالف الاستراتيجي «يعكس نظرتنا الايجابية على تطور السياحة في دبي وجنوب افريقيا ويسعدنا أن نكون جزءاً من هذا النمو حيث نتمكن من توفير شبكة من الخدمات لعملائنا تربط بين الشرق الأوسط، افريقيا واوروبا».

تجدر الإشارة إلى أن «ايفا للفنادق والمنتجعات» دخلت في اتفاق مشروع مشترك مع «النخيل» لبناء مجمع تجاري وسكني ضخم- سوق النخلة ورزيدنس النخلة -السوق بمساحة ٦٠ ألف متر مربع على جذع النخلة جميرة -دبي ويطل على كورنيش بحري بطول ١,٥ كيلومتر على امتداد القناة وسيطلق اسم «الميل الذهبي» على هذا الكورنيش مما سيحوله إلى واحد من أكثر مراكز التسوق جذباً للجمهور. وتبلغ تكلفة مشروع المجمع التجاري والسكني المشترك مبلغ ٣٠٠ مليون دولار اميركي ويشمل ٧٨٠ شقة فخمة و٢٢٠ محلا ومطعما.

أكد أن ٢٠٠٤ بداية لنتائج مالية أفضل

العيار: مشاريع الكويت القابضة تدير أصولاً تزيد قيمتها عن ١٠ بلايين دولار أمريكي

اختتم «منتدى التطلعات المالية المستقبلية» لمجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة) جلساته بمقر سوق الكويت للأوراق المالية بعرض ايضاحي هام قدمه العضو المنتدب والرئيس التنفيذية للشركة فيصل أحمد العيار واستعرض فيه سلسلة من التوقعات المالية اللافتة لمجموعة المشاريع خلال عام ٢٠٠٤ وما بعده، وهي نتائج سوف تأتي مستندة إلى قوة الهيكل المالي للمجموعة وشركاتها الرئيسية العاملة وسط اجواء مواتية تتصف بتحسن اداء الاقتصاديات الاقليمية.

وفي ختام اليوم الثالث والأخير من هذا المنتدى، صرح العيار قائلاً «لقد نجحنا في بناء اسس متينة نستند إليها في خلق قيمة مستديمة مع توسع انشطتنا اقليمياً، واستثماراتنا في القوى المحركة للنمو، ونجاح المجموعة في خلق مصادر متنوعة للايرادات والتدفقات النقدية والأرباح التي يمكن التنبؤ بها بصورة سليمة ولها صفة الاستمرارية». وتابع العيار قائلا: «وهذه المعطيات، جنباً إلى جنب مع خبراتنا الادارية القوية، تجعلنا في وضع ملائم يمكننا من اغتنام الفرص السانحة في المستقبل».

وأضاف العيار: «ان نتائجنا التشغيلية لعام ٢٠٠٣ توضح بأننا ننتقل من قوة إلى قوة، فقد بلغ الربح أعلى مستوى له خلال السنوات الخمس الماضية، كما يسجل سعر سهم الشركة ارتفاعا مستمرا. لكنني اعتقد بصورة جازمة أن عام ٢٠٠٤ سيكون بداية لنتائج مالية أفضل خلال السنوات القادمة، حيث ستؤدي الأرباح المتزايدة باستمرار الى خلق قيمة دائمة لاستثمارات مساهمينا».

تجدر الاشارة إلى أن منتدى التطلعات المستقبلية لمجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة) هو أو حدث من نوعه بهذا الحجم في الكويت، وقد تولت تنظيمه شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الاصول (كامكو) بهدف عرض تفاصيل الاداء المالي لشركة مشاريع الكويت (القابضة) وشركاتها الرئيسية التابعة والزميلة المدرجة، وذلك في جو من الشفافية المطلقة والحوار الصريح المفتوح بين أعضاء من الادارة العليا لشركات المجموعة والمستثمرين. وكان المنتدى قد عقد جلستين سابقتين قدمت خلالهما الشركات الرئيسية للشركة عروضا ايضاحية حول اداتها المالي لعام ٢٠٠٣ وتوقعاتها المالية المستقبلية للعام ٢٠٠٤، وهذه الشركات هي الخليج للتأمين، الوطنية للاتصالات، بنك برقان، وبنك الخليج المتحد.

وأوضح العيار بأن تحسن العوامل الاقتصادية الجوهرية في المنطقة، ومن ضمنها الاستقرار السياسي وارتفاع اسعار النفط والزخم المتنامي للمشاريع الضخمة، قد أدى إلى زيادة الأرباح التشغيلية لشركة المشاريع وشركاتها، وهذه العوامل مقرونة بالهيكل المالي القوي للشركة، وقد أسست لنظرة مستقبلية متفائلة للأداء المالي.

وفي سياق استعراضه لتوقعات الاداء لعام ٢٠٠٤، اشار العيار إلى أن صافي ارباح الشركة سوف يزداد بنسبة ٣٩٪ إلى ٢٥ مليون دينار كويتي من مستواه البالغ ١٨ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٠٣، بينما سترتفع حقوق المساهمين بنسبة ١٣٪ إلى ١٨٣ مليون دينار كويتي مقابل ١٦٢د.ك لعام ٢٠٠٣، في حين أن ربحية السهم سترتفع بنسبة ٣٩٪ لتبلغ ٢٥ فلسا للسهم الواحد مقابل ١٨ فلسا للسهم العام السابق، اما العائد على حقوق المساهمين فمن المتوقع له أن يرتفع بنسبة ٢٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣ ليبلغ ١٤٪.

واستعرض العيار الزيادة المتوقعة في ارباح الشركات الرئيسية لشركة المشاريع في عام ٢٠٠٤، مبينا أن ارباح بنك برقان سترتفع بنسبة ٤٧٪ إلى ٣٠ مليون دينار كويتي مقابل ٢٠,٤ مليون دينار كويتي لعام ٢٠٠٣، في حين سترتفع ارباح بنك الخليج المتحد بنسبة ١٧٪ لتبلغ ١٢,٧ مليون دينار كويتي مقابل ١٠,٩ ملايين للعام السابق، وارباح شركة الخليج للتأمين بنسبة ٩٪ لتبلغ ٦ ملايين دينار كويتي مقابل ٥,٥ ملايين دينار كويتي للعام السابق، بينما ستزداد ارباح الوطنية للاتصالات بنسبة ٣٩٪ لتبلغ ٤٦ مليون دينار كويتي مقابل ٣٣,٢ مليون دينار كويتي للعام السابق.

وقال العيار أن النتائج المتوقعة لهذه الشركات قد انعكست في التوقعات المالية لشركة مشاريع الكويت (القابضة) لعام ٢٠٠٤، حيث من المتوقع للايرادات من الاصول الاساسية أن تزداد من ٢١,٦ مليون دينار كويتي إلى ٣١ مليون دينار كويتي، في حين ستنخفض التكاليف الاجمالية الى ١٤,٤ مليون دينار كويتي من مستواها البالغ ١٥,٤ مليون دينار كويتي للعام السابق، اما صافي الربح فسوف يزداد إلى ٢٥ مليون دينار كويتي مقابل ١٨ مليون دينار كويتي للعام السابق، ما يمثل قفزة بنسبة ٢٠٪ في الايرادات التي يمكن توقعها لعام ٢٠٠٤ التي تبلغ ما نسبته ٨٠٪ من اجمالي الايرادات.

هذا ومن المعروف أن سهم شركة مشاريع الكويت (القابضة) هو الاكثر تداولاً في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد أشار العيار إلى أنه على الرغم من الارتفاع المستمر لسعر سهم الشركة الذي ازداد بنسبة ١٠٦,٣٪ ليبلغ ٢٥٥ فلساً للسهم في عام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام السابق، ومع أن سهم الشركة قد سجل خلال العام اداء يفوق اداء مؤشر سوق الكويت للاوراق المالية بنسبة ٨,٦٪ وأداء مؤشر كامكو الوزني للعائد الكلي بنسبة ٥٢,٩٪، إلا أن سهم الشركة يتم تداوله بسعر مخصوم قياسا قيمته الحقيقية المتأصلة إذا ما أخذنا في الاعتبار ان القيمة الأساسية لسعر سهم شركات المجموعة المدرجة هي في الواقع ٣٨٩ فلساً للسهم الواحد.

ويتجلى التزام مجموعة مشاريع الكويت (القابضة) بتحقيق أعلى توزيعات نقدية للمساهمين من خلال الارتفاع المتوقع بنسبة ٢٠٪ في التوزيعات النقدية لعام ٢٠٠٤ لتبلغ ١٨ فلسا للسهم مقابل ١٥ فلسا لعام ٢٠٠٣، على أن تخضع تلك التوزيعات لموافقة مجلس ادارة الشركة.

واختتم العيار العرض الايضاحي لشركة مشاريع الكويت (القابضة) بالقاء الضوء على المستقبل لما بعد عام ٢٠٠٤، متوقعاً ارتفاع مجموع اصول شركة المشاريع في عام ٢٠٠٦ الى ٣٨٢ مليون دينار كويتي، واجمالي الايرادات إلى ٥٩ مليون دينار كويتي، وحقوق المساهمين إلى ٢٣٦ مليون دينار كويتي، وصافي الربح إلى ٤٤ مليون دينار كويتي. كما أوضح أن النسبة التي يمكن توقعها من اجمالي ايرادات التشغيل ستبلغ ٨٩٪ من اجمالي الايرادات مقابل ٦٠٪ لعام ٢٠٠٣.

وتوقع العيار أن يبلغ العائد الاجمالي للمساهمين لفترة السنوات الثلاث من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ما مجموعه ٣١٠ فلوس من مكونة من مقدار الارتفاع في القيمة السوقية زائدا الربح للسهم الواحد.

ان شركة مشاريع الكويت (القابضة)، بما لديها من اصول تحت ادارتها أو سيطرتها تزيد في مجموعها عن ١٠ بلايين دولار امريكي، هي واحدة من الشركات القابضة الرائدة والمتنوعة الانشطة على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وطاقة اقليمية رئيسية في قطاعات الخدمات المالية، والاعلام والاتصالات، اضافة إلى مصالحها الواسعة في قطاعي العقار والصناعة. وتعد شركة مشاريع الكويت (القابضة) اكبر شركة في القطاع الخاص الكويتي، فهي توظف ما يزيد على ١٠,٠٠٠ شخص في مختلف انشطتها المنتشرة على مستوى العالم.

الأولى بين مصرف كويتي ومصري

بيتك يوقع اتفاقية تعاون مع بنك التعمير والإسكان المصري

وقع بيت التمويل الكويتي - بيتك- وبنك التعمير والاسكان المصري بروتوكول تعاون في مجال تمويل بيع وشراء الوحدات السكنية بما يعزز توجهات بيتك للتوسع في الأسواق الخارجية، بحيث يمكن لعميل بيتك الراغب في شراء وحدة سكنية يملكها بنك التعمير والإسكان أو غيره الاستفادة من خدمات بيتك التمويلية وخدمات بنك التعمير في التقييم للعقار المملوك للأفراد وبحث الملكية وفق أسس الملاءة والخبرة والتميز التي يملكها الجانبان.

وقال مساعد المدير العام لقطاع التمويل في بيتك عماد عبدالله الثاقب أن الاتفاقية التي وقعها في القاهرة مع فتحي السباعي رئيس مجلس ادارة بنك التعمير والاسكان المصري ستخدم احتياجات عملاء بيتك من المصريين العاملين في الكويت والكويتيين والمقيمين العرب في الكويت الراغبين في شراء وحدات سكنية في مصر بالتقسيط .

وأوضح الثاقب أن الاتفاقية وما يلحقها من برتوكولات تعد الأولى من نوعها بين مؤسسة مالية كويتية وبنك التعمير والاسكان في مصر وهي تتضمن شقين، الأول أن يقوم بيتك بشراء العقارات التي يرغب عملاؤه من المصريون أو الكويتيون وغيرهم في تملكها بمصر ضمن محفظة عقارات بنك التعمير والاسكان، وبناء على اتفاق يقوم بيتك بشرائها ومن ثم بيعها على الواعدين بالشراء بالاجل بنظام المرابحة.

واضاف أن عملاء بيتك لديهم فرصة ممتازة تتمثل في وجود عرض خاص في الاسعار لعدة عقارات سيعلن عنها بيتك تباعاً.

وذكر الثاقب أن الشق الثاني من الاتفاقية يتعلق بالوحدات السكنية غير المملوكة لبنك التعمير والاسكان -مملوكة لجهات أخرى- ويطلبها عملاء بيتك من المصريين والكويتيين وغيرهم، فإنه يستفيد العميل عبر الاتفاقية من خدمات التقييم والاستشارات التي يقدمها بنك الاسكان والتعمير الذي يقوم بدور بتقييم الوحدة والتأكد من سعرها وبحث ملكيتها والتحقق من عدم وجود مشاكل قانونية عليها وقابليتها للتسجيل مما يوفر للمشتري أعلى درجات الأمان والاطمئنان ويساعد في وضع اطر قانونية ومستندية سليمة للمعاملات في شكل يناسب ظروف المشتري والبائع على حد سواء، ويتيح لبيتك القيام بعد ذلك بدور الممول لعملية الشراء على أسس سليمة.

وحول شروط تقديم بيتك لعملية التمويل لعملائه الراغبين في الشراء قال الثاقب أن العميل من الكويتيين والمصريين وغيرهم سيخضع في الشراء للشروط نفسها والضوابط الائتمانية للمعاملات التي تتم داخل الكويت فيما سيكون تسديد الأقساط واجراء المعاملة وانهائها عبر الجهاز الاداري لبيتك.

واشار إلى أن هذه الخدمة الجديدة تمثل اضافة مهمة لخدمات تمويل شراء العقارات في الخارج التي يقدمها بيتك في العديد من الدول مثل المملكة المتحدة ولبنان ومكة المكرمة وبعض دول الخليج العربية استجابة لاحتياجات عملائه في تملك عقارات في هذه الدول بالتقسيط وبما يتناسب مع قدراتهم الشرائية.

وأكد الثاقب أن الاتفاقية تعد خطوة في طريق تعزيز العلاقات بين مصر والكويت وتفعيل التعاون بين المؤسسات المالية في البلدين لخدمة أهدافهما وتقديم افضل الخدمات، مشيراً إلى أنها تأتي في ظل اجواء التشريعات والقوانين الايجابية التي سنتها الحكومة المصرية مؤخراً لتشجيع وحماية وتنظيم الملكية الخاصة للعقارات لغير المصريين وفي الوقت نفسه دعم وتنشيط السوق العقاري وتحسين ادائه.

البنك العقاري يقدم تسهيلات خاصة

البدر: مشروع «منازل» يطرح فللاً جديدة بمزايا تنافسية

أعلن مساعد المدير العام لشركة صواف العقارية لؤي البدر ان الشركة أقامت وللمرة الثانية على التوالي معرضاً في البنك العقاري الكويتي في الفترة من ٢٨ مارس وحتى الأول من ابريل الحالي، بما يؤكد حرصها على التعاون مع البنك العقاري والمشاركة في مثل هذه المعارض المتخصصة التي تجمع تحت سقف واحد العروض الاسكانية والعقارية المختلفة، والوسائل التمويلية المتنوعة التي عادة ما تناسب جميع الشرائح والفئات، لا سيما في ظل تنوعها ما بين وسائل وأدوات تمويلية تقليدية، وأخرى وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وذكر البدر أن جديد «صواف العقارية» يتضمن وحداتها وفللها ومشاريعها السكنية التي تتدرج تحت مظلة مشروعها الاسكاني «منازل» وتتوزع في العديد من مناطق الكويت النموذجية في كل من الشهداء، المنقف والفنطاس، وغيرها المناطق التي تشهد اقبالاً، ونظراً لتوزيعها الجغرافي من

جهة، ولاستيفاؤها للبنية التحتية من جهة ثانية، ولقربها من مواقع ومراكز الخدمات من جهة ثالثة.

وأكد البدر استعداد الشركة المستمر لاستقبال عملائها وزوارها في المعرض الدائم لمشروع «منازل» في الطابق الخامس من مجمع دسمان في الشرق طيلة أيام الأسبوع، والاستماع إلى اقتراحاتهم والعمل على تنفيذ رغباتهم بما يتوافق مع امكاناتهم المادية واحتياجاتهم الحياتية والأسرية.

٣٩٠ ديناراً شهرياً

ومن جانبه، طرح البنك العقاري العديد من المزايا والتسهيلات الائتمانية المتنوعة أمام الراغبين في شراء أو تملك أي من مشاريع «منازل» المختلفة وفي مقدمتها تقديم التمويل اللازم للعملاء بمبالغ تصل حتى ٨٥ ألف دينار ومد أجل السداد أو التقسيط لمدة تصل إلى ٢٥ سنة بأقساط شهرية مريحة تبدأ من ٣٩٠ ديناراً وذلك خلال فترة العرض فقط دون الحاجة لرهن العقار مع اتاحة الفرصة امامهم للاستفادة من عروضه المتميزة، ناهيك عن قيامه بمنح العملاء وثائق تأمين على المنزل وأخرى مختلفة.

مع عدم المساس بحقوق العمالة الوطنية

مؤسسة الخليج للاستثمار تقدم عرضاً لخصخصة «الكويتية»

■ النوري: أهمية تحويل المؤسسة لشركة تدار بأسس تجارية وأربع لجان لدراسة التزام «الكويتية» بالإصلاح

قدمت مؤسسة الخليج للاستثمار بالتعاون مع شركة «اس اتش اند اي» عرضا عملياً لخصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في ضوء التوجهات الجديدة لمجلس الوزراء مع الالتزام بالقواعد والضوابط المتعارف عليها بشأن الشفافية الكاملة في تقييم اصول المؤسسة وعدم المساس بحقوق العمالة الوطنية وقال وزير المالية محمود عبدالخالق النوري لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) «أن مؤسسة الخليج للاستثمار بصفتها الجهة الاستشارية المكلفة من قبل الهيئة العامة للاستثمار بدراسة أوضاع مؤسسة الخطوط الكويتية قامت باعداد هذه الدراسة بالتعاون مع (اس اتش اند اي) وهي احدى الشركات المتخصصة في صناعة الطيران».

واضاف أن العرض العملي قدم بحضوره ومشاركة العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بدر السعد واعضاء مجلس ادارة الكويتية تناول ابرز المستجدات والمتغيرات التي طرأت على سوق النقل الجوي على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

وأشار النوري إلى أن العرض ناقش قرار السماح بانشاء شركات طيران خاصة وظروف المنافسة الشديدة وانعكاساتها المباشرة على مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والتركيز على أهمية تحويل المؤسسة إلى شركة تدار على أسس تجارية وخطورة بقائها على وضعها الحالي والذي من شأنه أن يكبدها المزيد من الخسائر.

وأوضح أن هذا العرض يأتي كخطوة تمهيدية لتقديم الدراسة بصورتها النهائية خلال الشهر المقبل.

يذكر أن قيام الهيئة العامة للاستثمار بتكليف مؤسسة الخليج للاستثمار مؤخراً بتحديث دراستها السابقة المنجزة في عام ١٩٩٧ جاء مكملاً لخطوات اصلاحية عديدة تعكس اهتمام وزير المالية بتقويم مسار مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية على وجه السرعة تفادياً للأعباء المالية الضخمة المتمثلة بالخسائر الكبيرة التي تتكبدها المؤسسة بصورة سنوية. وأشار النوري إلى أنه قام بتشكيل ما يقارب أربع لجان تضم في عضويتها عناصر على درجة عالية من الكفاءة العلمية والخبرة المهنية واعاد تشكيل لجنة تقصي الحقائق بهدف التثبت من التزام المؤسسة بتنفيذ كافة التوصيات الواردة في دراسات سابقة.

وأكد وزير المالية أنه الزم مجلس ادارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بوضع الاليات الكفيلة بتنفيذ تلك التوصيات ومتابعها من خلال جدول زمني محدد.

وقا النوري في ختام حديثه لكونا «حيث ان الدراسة ترتكز على أسس مهنية وعلمية فمن شأنها ان تمثل الركيزة الأساسية لانطلاق خطة الاصلاح الشامل في المؤسسة اخذا في الاعتبار كافة التقارير التي خلصت اليها اللجان المشكلة مع تحديد الآليات المناسبة لتنفيذ توصياتها».

افتتاح فرع لـ " بيت التمويل" في المنامة

المخيزيم: " بيتك" سيدير في البحرين مشروعاً بتروكيماوياً كلفته مليار دولار

أعلن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبيت التمويل الكويتي (بيتك) بدر عبد المحسن المخيزيم عن مشروع صناعي بتروكيماوي بتكلفة مليار دولار سيتم تنفيذه في مملكة البحرين بعد انتهاء دراسته في شهر يونيو.

وأوضح المخيزيم في تصريح للصحافيين بمناسبة افتتاحه ومحافظ مؤسسة نقد البحرين الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الفرع الأول " بيتك" في المنامة أمس، إن المشروع الصناعي البتروكيماوي الكبير هو لإنتاج مواد بتروكيماوية يرافقها انتاج الماء والكهرباء.

وبين أن هذا المشروع الذي سيتولى " بيتك" إدارته سيتم طرحه لمشاركة بنوك ومؤسسات مالية استثمارية من الخارج فيه على أن يبدأ تنفيذه خلال سنة ونصف السنة، إذ سيوفر بحدود ٥٠٠ فرصة عمل علاوة على العوائد من تشغيل المشروع.

وأشار المخيزيم إلى مشروعات استثمارية أخرى إضافة إلى العمل المصرفي في التجارة والزراعة والعقار، فضلاً عن الإسكان والسياحة مثل مشروع درة خليج البحرين الجاري انجاز تصاميمه لطرح تسويقه قريباً، وهو مشروع لمدينة اسكانية سياحية تبلغ مساحتها أكثر من عشرين كيلو متراً مربعاً.

ونفى المخيزيم في رد على سؤال نية البيت في الحصول على تراخيص تجارية لفتح بنوك في العراق، مبيناً أن البيت يقتصر عمله حالياً في العراق على تمويل بعض التجار الكويتيين في إقامة مشروعات في العراق.

آل خليفة

ومن جهته، قال محافظ مؤسسة نقد البحرين الشيخ أحمد آل خليفة أن " بيتك" له مساهمته في مشروعات كبيرة في البحرين مما له انعكاساته الإيجابية على تطوير العمل المصرفي الإسلامي من جهة والمساهمة في تطوير مشروعات البنية الأساسية ومشروعات صناعية وسياحية.

وأشار الشيخ أحمد إلى أن بيت التمويل يواصل تقديمه خدمات أخرى كذلك ترقى بالعمل المصرفي إلى جانب المؤسسات الأخرى في مجالات التدريب وجلب التكنولوجيا وتوطين الوظائف.

محافظ لمنامة

ومن جهته، أعرب محافظ المنامة الشيخ حمود بن عبد الله آل خليفة عن سعادته البالغة لافتتاح بيت التمويل مثل تلك الفروع وإقامة مشروعات من شأنها المساهمة في دعم الإقتصاد البحريني ودعم مركز البحرين المصرفي.

وقال الشيخ حمود أن ما يقوم به " بيتك" من مشروعات كبيرة في البحرين " ليس بغريب عليه لسمعة البيت وريادته للعمل المصرفي والإستثماري، مهنئاً البنك على ما يبذله من جهود في سبيل التوسع في أعماله لخدمة المنطقة".

وقال مدير " بيتك" في البحرين عبد الحكيم الخياط من جهته، أن " بيتك" منح من خلال العام الذي بدأ فيه العمل في البحرين إجمالي تمويلات تقارب مائة مليون دولار محلياً، وقدم خدمات مصرفية عديدة، وقام بشراء استثمارات محلية واقليمية ودولية تجاوز حصته فيها ١٧٥ مليون دولار.

وأشار الخياط إلى أن من استراتيجيات بيت التمويل منح أكبر عدد من المواطنين الذين يمتلكون الحد الأدنى من المتطلبات الفرصة للحصول على تمويلات اسكانية تصل مدة السداد فيها إلى ٢٠ سنة لتمكنهم من الحصول على مسكن يوفر الحياة الكريمة ودفع أقساط شهرية معقولة.

وأضاف أن من استراتيجيات بيت التمويل منح أكبر عدد من المواطنين الذي يمتلكون الحد الأدنى من المتطلبات الفرسة للحصول على تمويلات اسكانية تصل مدة السداد فيها إلى ٢٠ سنة لتمكنهم من الحصول على مسكن يوفر الحياة الكريمة ودفع أقساط شهرية معقولة.

وأصاف أن من استراتيجياته أيضاً الدخول في مشروعات البينة التحتية من خلال هيكلة تمويلات اسلامية، وذكر أن " بيتك" في البحرين حقق في سنته الأولى من بدء تشغيله كما أظهرت النتائج مع نهاية العام الماضي عائداً على رأس المال بلغ ٩٪ وارتفعت أصوله لتقارب مائة مليون دينار بحريني، فضلاً عن ارتفاع أصوله في الربع الأول وحده من العام الجاري إلى ما يزيد على ١٤٠ مليون دينار.

«التجارة» تدرس طلبات تأسيس شركة طيران تجارية ومشروع سكة حديد

علم أن وزارة التجارة تلقت طلباً جدياً لتأسيس شركة طيران تجارية (على غرار الكويتية) برأس مال قدره ١٠٠ مليون دينار.

وقالت مصادر متابعة ان هناك أحد كبار التجار المستثمرين في المجموعة الراغبة بتأسيس تلك الشركة الجديدة.

واشارت المصادر إلى أنه قد تعلن الموافقة على الطلب خلال فترة قصيرة جداً.

ويذكر أن مجلس الوزراء وافق مؤخراً على تأسيس شركة طيران اقتصادية (على غرار العربية).

وكانت مجموعة من كبار المستثمرين تقدمت في وقت سابق إلى وزارة التجارة بطلب تأسيس شركة للشحن الجوي رأس مالها ١٠٠ مليون دينار أيضاً.

تبقى الاشارة إلى أن على مؤسسي هذه الشركات طرح جزء كبير من رأس المال للاكتتاب العام.

على صعيد آخر علم ان وزير التجارة والصناعة عبدالله الطويل سيدفع قدماً باتجاه اقرار مشروع سكة حديدية تربط الكويت بالعراق وايران والسعودية.

وقالت مصادر متابعة ان المشروع سيعرض على مجلس الأمة قريباً جداً.

وأكدت مصادر متابعة ان المشروع حيوي ويحظى بدعم رسمي كبير وتقدمت لانشاء الجزء الكويتي منه عدة مجموعات استثمارية.

وأشارت المصادر إلى أن المشروع الكامل

أول اتحاد صناعي عربي يحصل عليها

حمادة: حصول اتحاد الصناعات الكويتية على شهادة الايزو مفخرة وتكريم للصناعة الكويتية

أكد مشاري حمادة أمين سر اتحاد الصناعات الكويتية عضو مجلس الادارة ان حصول الاتحاد على شهادة الايزو ٩٠٠١ كأول اتحاد صناعي عربي يعد مفخرة وتكريم للصناعة الكويتية، وترجمة عملية للجهود والمساهمات المتميزة للاتحاد طوال السنوات الماضية لاحداث هذه النقلة النوعية في انشطته وبرامجه، والانتقال به من الدور التقليدي بمعانيها الواسعة في ظل النظام الاقتصادي الجديد وسياسة الانفتاح وثورة المعلومات والاتصالات.

الشركة المانحة

واضاف ان حصول الاتحاد على هذه الشهادة من الشركة المانحة يوضح أن هناك نظاما لادارة الجودة بالاتحاد مطابق المتطلبات العالمية، وان الخدمات التي يقدمها الاتحاد تتم في اطار يتفق مع نظم الجودة المعترف بها دولياً، وتتمثل في توفر اربعة مستويات جودة موثقة وهي على التوالي، دليل الجودة، اجراءات الجودة، ارشادات الجودة، سجلات الجودة، بعبارة أخرى أن يكون للاتحاد نظام ادارة متكامل باعلى درجات التنظيم والكفاءة لتعطي مؤشراً جيداً للانطلاق نحو افاق أوسع من الجودة والتميز.

قال أن توجيهات المجلس الحالي واضحة ومستمرة في ضرورة الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات للقطاع الصناعي في الكويت باسلوب متميز وبدرجة عالية من الجودة، مؤكداً أن الاتحاد هو الممثل الشرعي للقطاع الصناعي في الكويت فكان عليه أن يكون القدوة الحسنة في الكفاءة العالية والفاعلية في الاداء وان يصبح مثالا يحتذى به من حيث تبين مفاهيم في مبادىء الجودة الشاملة والامتيازات في الأعمال.

وحول اثار حصول الاتحاد على شهادة الايزو قال حمادة: ان حصول الاتحاد على شهادة المطابقة لنظم الايزو ويعطي اندفاعه للانطلاق نحو افاق ارحب من الجودة والامتياز وتحقيق الثقة الكاملة والقبول والاعتراف الدولي.

وأوضح ان هذه الشهادة لم تكن هدفاً في حد ذاتها بل الوسيلة الامثل لتحقيق الاهداف العليا للاتحاد في تحقيق التنمية الصناعية في دولة الكويت.

وتحدث امين سر الاتحاد عن نظام الايزو قائلا: ان نظام الايزو انما هو آلية مناسبة لرفع الكفاءة وازالة الهدر، وكذلك تنمية الموارد البشرية والوصول بها إلى أرقى مستويات الاداء.

ويعتبر نظام الايزو ٩٠٠٠ هو بمنزلة الاطار الهيكلي لنظام محدد للاعمال يحدد بصفة عامة المكونات الاساسية للجودة بالنسبة لجميع الصناعات.

وقد تم اطلاق نظام الايزو ٩٠٠٠ سنة ١٩٨٧ من طرف المنظمة الدولية للتقييس وهي اتحاد عالمي يضم هيئات المقاييس الوطنية، وتتخذ من جنيف بسويسرا مقراً لها، وتم تأسيس هذه المنظمة عام ١٩٤٦ لتطوير قائمة مشتركة للمقاييس تشمل مجالات الصناعة والتجارة والاتصالات ويصل عدد اعضائها حالياً إلى ٩٠ دولة لكل منها ممثل واحد، ولا يختص نظام الايزو ٩٠٠٠ المنتجات بل الانظمة، ويتجلى هدفه الرئيسي في تزويد المؤسسات بنماذج معترف بها دولياً لتشغيل انظمة الجودة.

وتنتشر مقاييس الايزو ٩٠٠٠ في اربعة اجزاء هي الايزو ٩٠٠١ و٩٠٠٢ و٩٠٠٣ و٩٠٠٤ ويعتبر مصدراً لتحديد وتعريف باقي السلسلة.

والايزو ٩٠٠١ هي أشمل وثيقة في السلسلة تطبق على الشركات التي تعمل في التصميم والتطوير والتصنيع والخدمات، وهي تحدد نظام جودة للاستخدام عندما تتطلب العقود شرحا لقدرة المورد على تصميم وتصنيع وتركيب وخدمة المنتج، كما يتعامل ايزو ٩٠٠١ مع نواح عديدة مثل تقصي وتصحيح الاخطاء اثناء الانتاج وتدريب الموظفين والتوثيق وضبط البيانات.

المصانع الكويتية

وافاد مشاري حمادة أن حصول الاتحاد على شهادة الايزو ٩٠٠١ لا يعني حصول جميع المصانع على تلك الشهادة ولكن وفقاً لما هو متوفر لدى الاتحاد فان معظم المصانع الوطنية لديها شهادات جودة ادارية وشهادات تميز لمنتجاتها وهي صناعات ذات جودة عالية وتتقيد بالمواصفات والمقاييس الدولية.

وأشاد بدور الاتحاد نحو تأهيل المؤسسات والشركات الصناعية الكويتية للحصول على شهادة الجودة فقال: ان للاتحاد دوراً هاماً في حصول العديد من المصانع الوطنية على شهادة الايزو من خلال اطلاق مشروع بهذا الشأن قبل عدة سنوات بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وسيستمر الاتحاد في خدمة الصناعة والصناعيين، في هذا المجال وسواء كون الجودة الادارية هي احدى سبل تطوير الاداء سوف تنعكس في نهاية الامر على جودة المنتج.

وعن دور الجهات الحكومية وغير الحكومية في حصول الاتحاد على شهادة الايزو قال مشاري حمادة أن الاتحاد يلقي دعما غير محدود من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والهيئة العامة للصناعة من حيث التمويل المطلوب لاجراءات التأهيل والتقييم ومن ثم الحصول علي الشهادة، وهذا يعني أن هاتين الجهتين الحكوميتين لهما دور فاعل في خدمة وتطوير الصناعة الوطنية من كافة الجوانب.

وعن دور الاتحادات الكويتية الأخرى الزميلة، اشاد مشاري حمادة بدور وتعاون اتحاد المزارعين الكويتي لتحقيق الغايات والأهداف المشتركة.

يربط ايران بالعراق عبر البصرة ويمتد من هناك إلى الكويت فالسعودية. وأكدت أهمية التوافق الاقليمي على شبكة سكة الحديد هذه لما لها من أهمية تجارية قصوى لا سيما انها ذات جدوى اقتصادية ممتازة.

شركة الطيران تجارية رأس مالها ١٠٠ مليون دينار.. وسكك القطار ستربط الكويت بالسعودية والعراق فايران

تنفذه «الأرجان» لاستقطاب رجال الأعمال

المشعان: مشروع كروم بحمدون يجعل النشاط الاقتصادي في متناول المصطاف

قالت شركة الارجان العالمية العقارية انها تواصل تسويق مجموعة من الأفكار الجديدة في اسواق العقار الخليجية والعربية، حيث قامت مؤخرا بالإتفاق مع شركة كروم بحمدون صاحبة مشروع كروم بحمدون في لبنان لتسويق المشروع ليكون باكورة أعمال هذه الشركة التي يرأس مجلس ادارتها المهندس صباح ابي حنا لخدمة رجال الأعمال وليكون بمثابة التحدي لها في سوق تحتدم فيه المنافسة بين شركات عقارية عملاقة لتقديم الأفضل ولتنويع الخيارات.

وذكر نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الارجان وعضو مجلس ادارة شركة كروم بحمدون المهندس خالد المشعان في ظروف المنافسة هذه دفعت شركة كروم بحمدون للعمل على طرح المشروع في السوق المحلي الكويتي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من رجال الأعمال.

وقال أن اسباب طرح مثل هذه المشاريع يعود إلى أن كثيرا من رجال الأعمال الكويتيين يقضون معظم فترات الصيف في الخارج فينقطعون ولو جزئياً عما يجري على الساحة المحلية من تطورات اقتصادية، الأمر الذي يدفع نحو هدوء نسبي في اسواق المنطقة بشكل عام، إلا أن الظروف الاقتصادية التي استجدت على المنطقة خلال الأشهر الماضية واسهمت إلى حد ما بتشيط الاقتصاد قد تجعل الصيف المقبل وصيف السنوات المقبلة على غير عادتها من الهدوء النسبي.

ورأي المشعان ان مثل هذه الظروف قد تدفع رجال الأعمال أما إلى البقاء في الكويت خلال حر الصيف القائض لمتابعة النشاط الاقتصادي، أو البحث عن ملاذ تجاري اخر يعوض ما قد يفوتهم من صفقات، وهو ما فكرت به الارجان لتنقل الاجواء التجارية المحلية إلى حيث يصطاف رجال الأعمال في الخارج، فكان مشروع كروم بحمدون في لبنان لتمكين رجال الأعمال من متابعة وانجاز أعمالهم التجارية في أجواء بعيدة عن حر الصيف، حيث يجدون وعائلاتهم فرصا عديدة للاستمتاع بمنطقة «بطلون» الجميلة القريبة من منطقة بحمدون والتي تعتبر المصيف المفضل للعائلات الكويتية نظراً لقربها من مدينة بيروت.

باكورة مبادرات

وذكر المهندس صباح ابي حنا ان مشروع كروم بحمدون والذي سيبدأ بتشييده خلال الأشهر المقبلة هو باكورة المبادرات العقارية التي سوف تقدمها شركة كروم بحمدون كنتاج فكري لمهندسين من ذوي الخبرة العريقة في أسواق المنطقة لخدمة مختلف الاذواق لتحقيق رغباتهم وتلبية حاجاتهم بشتى مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والمادية، حيث قامت شركة كروم بحمدون بالتعاون مع شركة الارجان العالمية العقارية اخيرا باجراء دراسة ميدانية للمتطلبات العقارية لمختلف فئات المجتمع سواء داخل أو خارج الكويت.

وقال أنه وعلي الرغم من توفير مركز «الضاحية» للخدمات في المشروع من خلال مكتب الادارة، فان شركة كروم بحمدون تدرس وبجدية امكانات توفير جميع احتياجات رجال الأعمال لاتمام صفقاتهم وانجاز اعمالهم التجارية داخل المشروع دون الحاجة إلى الانتقال إلى مكان آخر وذلك عن طريق تزويد المشروع بمركز رجال أعمال متكامل يحتوي على أجهزة تصوير وفاكس وتلكس وانترنت وسكرتيرة تنفيذية وما شابه من مستلزمات الأعمال الادارية.

وأضاف: سوف يحتوي المشروع على جميع مستلزمات الراحة وعلى نظام أمني متكامل مزود بأحدث الأجهزة الأمنية المتطورة ومحاط بسياج يمنع ازعاج المتطفلين ومزود ببوابة لتوفير الخصوصية للمشروع، اضافة إلى طاقم فني لصيانة الأجهزة ولتوفير الراحة للقاطنين في المشروع خلال الصيف والشتاء، علماً بأن المشروع يتكون من ٣٠ فيللا سكنية مصممة على الطراز الريفي اللبناني يقع على مساحة اجمالية تقارب ٣٢ الف متر مربع بجوار بحمدون الضيعة حيث المناظر الخلابة وعلى بعد كيلو متر واحد من مسجد العثمان، مشيراً إلى أن مساحة الأرض أو القسيمة تتراوح ما بين ٦٠٠م٢، و١٥٠٠م٢ بينما تتراوح مساحة البناء ما بين ٢٥٠م٢، و٤٠٠م٢ انشئ على شكل ضاحية سكنية متكاملة المرافق والخدمات وحدائق عامة ومزودة بنظام تكييف وتدفئة مركزية.

فئة دون غيرها تستأثر بتلك الأسهم المخصصة لمكافأة الناجحين فقط

«المركزي» و«التجارة» والبورصة تتحرك لضبط سوء توزيع أسهم الولاء

ان كلا من بنك الكويت المركز ووزارة التجارة والصناعة وادارة سوق الكويت للأوراق المالية تجري اتصالات ومشاورات فيما بينها لتنظيم عملية توزيع اسهم الولاء التي تقدمها الشركات لموظفيها والخروج بتصور قانوني يحد من سوء التوزيع وتحقيق عنصر العدالة.

وتأتي هذه التحركات بعد أن تفاعلت عملية توزيع اسهم الولاء غير المحكومة بقانون أو قرار وخضعت عبر تجارب سابقة لاجتهادات فردية وتم استخدامها لتمرير قرار من الجمعيات العمومية للشركات المعنية لم يكن بمنأى عن المحسوبيات والاستئثار بقدر أكبر من أسهم الولاء لتكون المحصلة النهائية لصالح كبار الموظفين واعضاء منتدبين ومدراء تنفيذيين.

وتنطلق الجهات المعنية في تحركاتها هذه من أنه إذا كان الهدف العام من تقديم اسهم الولاء هو اعطاء المزيد من الحوافز والتشجيع الموظفين لتقديم أفضل ما لديهم من خبرات عملية لتطوير اداء الشركات التي يعملون بها وتوسيع قاعدة نشاطاتها فان هذا الهدف لا يلغي عدالة التوزيع، وعدم الحاق الغبن بحق بقية الموظفين في الادارات الوسطى والدنيا الذين يشكلون ركيزة العمل الوظيفي لتنفيذ اي استراتيجية أو منطلق عملي جديد

للشركة خصوصاً أن التجارب السابقة لعملية التوزيع لم تخل من الاستئثار وشابها الشك والريبة حول حصول البعض على نصيب الاسد من الكميات المتوزعة التي كانت على حساب الآخرين.

وثبت بالدليل القاطع ان هذا البعض حقق ثروة من جراء ذلك خصوصاً أن قيمة الاسهم الموزعة زائد علاوة الاصدار كانت تحدد من قبل فئات ذات مصلحة وهي في احسن الأحوال اقل بنسب كبيرة من القيمة السوقية للسهم.

ولهذا فان التحركات الرسمية جاءت لمعالجة قضية في غاية الأهمية وعدم تركها محكومة بالاجتهادات وقرارات الجمعيات العمومية التي غالباً ما تكون خدمة لمن يملك أكثر في الشركات دون ادنى اعتبار لرأي الأقلية من المساهمين حتى وان كان يصب في خدمة الشركات.

ويتوقع ان تكون المعالجة لهذه المسألة عن طريق اعداد ووضع ضوابط وشروط محددة تحد من تكرار الاساليب التي تم استخدامها واعتمادها في تجارب سابقة وتمنع من توسيع دائرة تداعياتها السلبية وتكريس المبدأ العام من توزيع اسهم الولاء لاعطاء استقرار وظيفي للمنتج والمبدع واصحاب العطاءات الجديدة من موظفي هذه الشركات.

تعريف

تمنح أسهم الولاء عادة للموظفين، كباراً كانوا أو صغاراً، لتشجيعهم على مزيد من العطاء لرفع شأن الشركة التي يعملون فيها، وتمنح أيضا كي يشعر الموظف ان عليه واجب العمل إلى جانب واجب تربيح الشركة، وبالتالي انتظار ارتفاع اسعار اسهمها، فاذا عمل وفق ذلك يربح هو الآخر لان لديه أسهماً، وتختلف حسب القطاع الذي هي فيه.

نائب السفير الألماني:

الكويت بوابة لإعادة إعمار العراق لكنها ليست الوحيدة في المنطقة

أكد نائب السفير الألماني في الكويت هانز موتسل أن امام الكويت ودول المنطقة فرصا عظيمة للنمو الإقتصادي، لكنه قال علينا جميعاً أن ننظر إلى المستقبل وما يوفره من آفاق، واعتقد أن التحدي الإيجابي الذي تواجهه المنطقة ككل، كبير وذو شأن عظيم، وذلك لأن أبوابها أصبحت مشرعة على مصاريعها أمام الفرص الإستثمارية والإقتصادية والتجارية وغيرها، وأن هناك ضرورة للانطلاق بلا تردد، على نحو جماعي يعطي المنطقة قوة كبيرة.

أما عن انطباعي الشخصي، فإن كوني أوروبياً عودني على التفكير من منظور اقليمي وليس من منظور كل دولة أوروبية على حدة، ولذلك فإن التوسع الذي أصبح الإتحاد الأوروبي بصدده نحو الشرق أمر لا يدهشني، وذلك ببساطة لأن تقسيم أوروبا كان مصطنعاً سياسياً، وأصبح علينا الآن أن نتأقلم مع دول جديدة وأسواق جديدة.

بوابة العراق

وأشاد موتسل بما تملكه الكويت عن امكانات وقال: من واقع عملي وخبرتي في المنطقة استطيع القول أن الكويت ستكون بوابة مهمة لإعادة إعمار العراق، ولكنها لن تكون الوحيدة، بل ستكون هناك بوابات أخرى، ربما تكون تركيا من بينها.

ولفت إلى لدى الكويت بنية تحتية ممتازة متمثلة في الموانىء والطرق والإتصالات التي تمكن من الشحن من أي مكان في العالم إلى أي بلد آخر في المنطقة. " ولكن ذلك يتطلب أن تحسن الكويت استغلال هذه المزايا والتفكير من منطلق اقليمي لا وطني، وأنا أعلم أن الأمر لن يكون سهلا على الكويت لأنها كانت الضحية للغزو العراقي عام ١٩٩٠، كما أن الناس متوجسون، وبناء الثقة يحتاج إلى وقت طويل. ولكني اعتقد أن الحكومة الجديدة قد اتخذت قرارات سريعة وبعيدة المدى، ونظمت الكثير من الندوات والإجتماعات والمؤتمرات للترتيب لعمليات إعادة إعمار العراق، وكانت من أنشط الدول المجاورة للعراق في هذا الشأن".

وأضاف: أعود إلى تشغيل الموانىء وأعطي مثالاً من أوروبا، حيث أن معظم عمليات الشحن تتوجه إلى ميناء روتردام في هولندا، حتى السلع المستوردة إلى ألمانيا تصل إلى هذا الميناء ثم تنقل إلى الأراضي الألمانية. وما زالت الموانىء الأوروبية تكافح من أجل الحصول على حصة في التشغيل، ولكن السؤال هو: ما هي أسهل الطرق والوسائل وأقلها تكلفة، فلا مجال للتذرع بالأمور الوطنية. ومن هنا أرى وجوب أن يكون التعاون من الجميع على أساس اقليمي وليس على أساس وطني.

الإستثمار الأجنبي

ورأى موتسل أن قانون الإستثمار الأجنبي الجديد في الكويت يمثل وسيلة جديدة وممتازة لجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الكويت، وقال: علمت أن الشركات الأجنبية ومنها الألمانية تحاول أن ترسم الآن الأسلوب والكيفية التي تدخل من خلالهما إلى السوق الكويتي، وقد تم إصدار اللائحة الداخلية لهذا القانون، ولكني علمت أن عدد المتقدمين بطلبات الإستثمار قليل، وسيطلب من هؤلاء المرور جملة من الإجراءات. إن الكويت بلد غني وذو سيولة عالية ونتائج مالية ممتازة بسبب ايرادات النفط، كما يتم إعداد الميزانية بموجب توقعات بالغة التحفظ بالنسبة لأسعار النفط وبالنسبة لي كأوروبي، يلمس مدى الصعوبة في توفير الموارد المالية اللازمة للميزانية في بلدان أوروبا، فإنه لأمر ممتع أن أعيش في الكويت ذات الفوائض العالية، ولكن يجب اختيار المجال المناسب لتشغيل هذه الأموال واستثمارها، ربما يكوون تطوير حقول نفط الشمال أحد هذه المجالات واعتقد أن من المهم النظر في هذه المسألة بجدية كبيرة، وأعلم أن البرلمان يرى بعض الحدود التي لا يرغب في تجاوزها مع المستثمرين الأجانب.

برنت يتراجع ٥٪ والسعودية تؤكد التزامها باستقرار السوق

محمد الصباح: خفض إنتاج أوبك مستبعد إذا استمرت أسعار النفط مرتفعة

قال وزير الخارجية الشيخ محمد السالم الصباح أن من غير المرجح أن يخفض أعضاء أوبك الإنتاج إذا استمرت الأسعار أعلى من النطاق السعري الذي اتفقوا عليه.

وأبلغ الصباح الصحافيين بعد الإجتماع مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية قائلا: " لن يخفض أحد الإنتاج بينما تكون الأسعار أعلى كثيراً من السعر المتفق عليه الذي حددته أوبك لنفسها .. أي بين ٢٢ و ٢٨ دولارا (للبرميل)".

ورفض الشيخ محمد التعليق على ما إذا كانت الكويت قد تحاول أن تعكس قرار أوبك يخفض مليون برميل يومياً من الإنتاج قبل اجتماع المنظمة ثانية في يونيو وأكد وزير الخارجية التزام الكويت بالمحافظة على استقرار أسعار النفط العالمية. لافتا إلى أن الكويت تعمل مع السعودية " في هذا الخندق".

وقال أثر اجتماعه مع نائب الكويت وزير الخارجية الأميركي ريتشارد ارميتاج أن " الكويت ملتزمة بالمحافظة على استقرار أسعار النفط العالمية على الرغم من قرارات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)".

تراجع برنت

وقد تراجع سعر برنت خام القياس الأوروبي في بورصة البترول الدولية في لندن أمس متأثرا بتراجع سعر الخام الأميركي في بورصة نايمكس بعد أنباء عن أن الحكومة الأميركية تبحث تخفيف قواعد استخدام بنزين أنظف احتراقاً في ثلاث ولايات من أجل تهدئة الأسعار.

وانحدر سعر برنت في عقود مايو إلى ٢٩,٩٥ دولاراً خاسراً ١,٦ دولار أو ما نسبته ٥٪.

وقال أحد المتعاملين " من الواضح أن بوش يسعى لخفض سعر البنزين بكل الطرق الممكنة".

وتراجعت عقود النفط في بورصة نايمكس إلى ٣٠,٣٣ دولارا بانخفاض ٩٧ سنتا.

الموقف السعودي

وجاء تراجع أسعار النفط متزامناً مع سعي السعودية إلى تدارك ردود الفعل الغاضبة على خفض انتاج أوبك (خصوصاً رد الفعل الأمريكي).

فقد أكدت الرياض سياستها الثابتة في شأن حفظ استقرار أسواق النفط العالمية، إذ أوضح السفير السعودي لدى الولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان للصحافيين أثناء ظهور مفاجيء خارج البيت الأبيض الخميس " السياسة السعودية ثابتة. أولا لن نسمح بأي نقص في السوق".

وقال الأمير بندر أنه أتى لتوه من اجتماع مع الرئيس الأميركي جورج بوش حيث نقل إليه رسالة من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله.

ويعتقد أن السعودية، أكثر أعضاء منظمة أوبك نفوذا، كانت المحرك الرئيسي في أوبك لخفض الإنتاج نحو أربعة في المائة. وانتقدت حكومة بوش علانية هذا الإجراء بعد أن طلبت من أوبك تأجيل تخفيضات الإنتاج بسبب أسعار البنزين المرتفعة على مستوى التجزئة في الولايات المتحدة.

وقال الأمير بندر " نقلت لتوي رسالة من ولي العهد الأمير عبد الله إلى الرئيس تتعلق بأوضاع الطاقة. وقد كان الرئيس وولي العهد على اتصال في شأن هذا الموضوع منذ بعض الوقت. وشعر الزعيمان كلاهما بقوة أن أسعار الطاقة المرتفعة لها أثر سلبي على الإقتصاد العالمي".

ولاحظ الأمير بندر أن أسواق النفط تتصرف بطريقة غير عادية" وقال أن الأمير عبد الله وبوش اتفقا على أن يظلا على اتصال بهذا الشأن.

وقد يعطي البيان دفعة سياسية لبوش الذي يواجه في عام الإنتخابات انتقادات من الديمقراطيين بأنه لا يفعل ما فيه الكفاية لوقف صعود أسعار البنزين.

النرويج

من جهة أخرى، أعلنت النرويج أنها لن تشارك أوبك القرار الخاص بخفض الإنتاج بواقع مليون برميل يوميا لعدم وجود سبب يدعوها إلى ذلك.

وقالت سيسل ادفاردسن المتحدثة الرسمية باسم وزير البترول النرويجي أن قرارات النرويج الخاصة بكمية الإنتاج تتخذ بشكل فردي حيث أننا لسنا أعضاء في أوبك".

وأضافت " القرار النرويجي بعدم خفض كمية الإنتاج يعود إلى رغبة النرويج في تثبيت سعر البترول حيث سيساهم خفض الإنتاج في ارتفاع السعر".

بأسعار تبدأ من ١٨,٩ ألف دينار

«المزايا للتطوير العقاري» تسوق شققاً سكنية للتمليك في دبي

أعلنت شركة المزايا للتطوير العقاري أنها تقوم بحملة اعلانية وتسويقية ضخمة دشنت خلالها أولى خطواتها في سوق العقار على مستوى دولة الكويت ودول الخليج العربي، موضحة أن الحملة الحالية تهدف إلى التعريف بالشركة ونشاطاتها وخططها خلال السنة الحالية.

وقال رئيس مجلس ادارة «المزايا» رشيد النفيسي أن نشاطات الشركة جديدة ومتنوعة حيث انها تستعد حالياً لطرح برج سكني يقع على شارع الشيخ زايد باطلالة على بحيرة الجميرة الصناعية، ويحتوي البرج على أربعين طابقا تتنوع في التصميم ما بين استديو وشقق مؤلفة من غرفة وغرفتي نوم.

واضاف أن تكلفة الشقة الواحدة في هذا المشروع تبدأ من ١٨٩٠٠ دينار كويتي وحتى ٥٠ ألف دينار، يتم إستيفاء ٢٥٪ من قيمتها مقدماً، ويستحق باقي المبلغ على أقساط شهرية من دون فوائد من خلال الشركة مباشرة على مدى ثلاث سنوات.

وأشار النفيسي إلى أن أهم ما يميز مشروع برج المزايا هو حصول العميل على إقامة دائمة في دبي، اضافة إلى ضمان استئجار الوحدة السكنية المشتراة في حالة رغبة العميل في استثمارها.

وأوضح أن الشركة بدأت اعتباراً من اليوم باطلاق حملتها الاعلانية الجديدة الخاصة بهذا المنتج في دولة الكويت وباقي دول الخليج العربي، لكي تبدأ في استقطاب العملاء الراغبين في التملك والسكن أو الاستثمار.

وحول مشاريع الشركة الأخرى المتمثلة في مكاتب للتمليك في وسط مدينة الكويت، وشقق للتمليك في دولة الكويت ومكاتب وعيادات في مدينة دبي الطبية، وفلل سكنية فاخرة في مختلف مناطق الكويت، قال النفيسي ان الشركة ستقوم بطرحها لاحقاً ضمن عرض العقار والاستثمار والبناء الذي تعتزم الشركة المشاركة فيه خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٣ ابريل الجاري، حيث ستقوم الشركة بتحضير هذه المنتجات باستخدام أحدث وسائل الإظهار على الكمبيوتر والمطبوعات.

ومضى يقول أن الشركة ستعمل على تقديم منتجات وخدمات عقارية شاملة ومتنوعة في الكثير من المجالات منها المشاريع الاسكانية والشقق العمودية والبنايات السكنية، وشراء وتجزئة وتطوير مساحات كبيرة في مناطق مختارة في الكويت على مستوى الاستثمار السكني والتجاري، وسيتعدى نشاط الشركة ذلك مستقبلا إلى ادارة المشاريع الكبرى وتقديم خدمات استشارية عقارية من خلال عمل دراسات متخصصة، اضافة إلى خدمة التثمين العقاري.

ربح التشغيل ارتفع بنسبة ١٧ في المئة

الغانم معلناً نمو أرباح «الخليج» إلى ١٣,٢ مليون دينار: يجب رفع ضمان الدولة للودائع في أقرب وقت ممكن

أعلن رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لبنك الخليج بسام يوسف الغانم أن «الخليج»، وهو ثاني أكبر بنك تجاري في الكويت سجل نتائج تشغيل قوية واستثنائية للربع الأول من العام ٢٠٠٤. فقد ارتفع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة ١٧ في المئة عن مستواه للربع الأول من العام ٢٠٠٣، وهذا ما يعكس النمو القوي في الايرادات الأساسية لكافة مجالات أنشطة البنك. كما ازداد صافي ايرادات الفوائد بنسبة ١٥ في المئة بينما سجلت الايرادات من العمولات والرسوم نمواً بنسبة ٢٣ في المئة.

وأضاف الغانم ان صافي الربح ارتفع بنسبة ٥ في المئة إلى ١٣,٢ مليون دينار (٤٤,٩ مليون دولار أميركي) بالرغم من الضغوط التنازلية التي تعرضت لها الايرادات بسبب زيادة المخصصات العامة بمقدار أربعة أضعاف تقريباً طبقاً للمتطلبات الرقابية المتحفظة لبنك الكويت المركزي.

وتابع البنك حافظ على أدنى وأفضل نسبة للتكاليف إلى الإيرادات حيث بلغت ٢١,٣ في المئة بالرغم من نمو التكاليف بنسبة ١٧ في المئة خلال الربع الأول لعام ٢٠٠٤.

كما تزايد التقدير الذي يلقاه نجاح بنك الخليج من جهات خارجية على مدى السنوات الثلاث الماضية لما أحدثه من تغيير جذري في السوق المصرفية في الكويت، فقد بادرت وكالة كابيتال انتلجنس أخيراً إلى رفع تقييم البنك من مرتبة "A-" إلى "A" في مجالين رئيسين هما: مركز البنك بالعملات الأجنبية على المدى الطويل، والقوة المالية للبنك. وقد أبرزت وكالة كابيتال انتلجنس نواحي القوة الرئيسية التالية في أداء بنك الخليج بقولها: «ان استكمال المرحلة الأولى من خطة التحول النوعي لبنك الخليج قد أثمرت تحسناً بارزاً في الأداء اثبت استمراريته مع مرور الوقت. وينفرد البنك بميزانية عمومية قوية، وجودة ائتمانية عالية، وتغطية ممتازة للمخصصات، وقاعدة ايرادات مستقرة ومستديمة لا تعتمد إلا بدرجة ضئيلة على ايرادات الأوراق المالية أوايرادات التعامل بها. وهو البنك الكويتي الوحيد الذي حقق نموا مستمرا في صافي ايرادات الفوائد خلال كل سنة من السنوات الأربع الماضية. كما ينفرد البنك بنسبة ممتازة للتكاليف إلى الايرادات، وهي الأفضل والأدنى في الكويت وواحدة من أفضل النسب في العالم، ويجدر التنويه إلى أن بنك الخليج يتميز بكفاءة واستقرار فريق الادارة ومجلس ادارته، اضافة إلى درجة فائقة من الافصاح المحاسبي والمالي بما يوفر أقصى قدر من الشفافية، وبات بنك الخليج يتمتع بوضع يمكنه من قطف الثمار في المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية، وهي مرحلة تتسم بمزيد من التوسع، مما يسمح بتوقعات جيدة جداً لأداء البنك في عام ٢٠٠٤.

كما أصدر بيت الاستثمار العالمي قبل عدة أيام تقريرا يمتدح فيه أداء بنك الخليج ويوصي بشدة بشراء أسهم البنك، مبرزً نواحي القوة التالية في البنك:

يلقد أحدث بنك الخليج ثورة في الصناعة المصرفية الكويتية وفرض منافسة جادة في السوق، فقد كان بنك الخليج على الدوام هو المبادر إلى الابتكار ومن المتوقع له أن يواصل هذا الاتجاه الابداعي في تصميم منتجات وخدمات مصرفية جديدة. وبفضل طرحه للعديد من المنتجات الجديدة والحملات التسويقية المكثفة، خلق البنك حضوراً أكثر بروزاً وفاعلية في السوق. كما أن محفظة منتجاته وخدماته المبتكرة ستؤدي إلى تسارع نمو الايرادات وهامش الربح، وإلى اعادة تقييم سهم البنك بسعره الحقيقي. ولقد أصبح بنك الخليج في وضع مثالي يؤهله لاغتنام فرص النمو الناشئة في القطاع المصرفي الكويتي بالرغم من تزايد المنافسة، كما نتوقع لنموه القوي أن يتواصل على مدى عام ٢٠٠٤، فبنك الخليج يقف على أعتاب مرحلة جديدة ستشهد مزيداً من الزخم في نموه».

وفي ختام تصريحه، قال الغانم: «اننا نعتز بهذا الادراك المتزايد لأداء بنك الخليج من جانب الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني ومحللي الاستثمار المحليين والاقليميين وعموم عملاء القطاع المصرفي في الكويت. فالقوة المالية والأداء المالي القوي لبنوك رائدة مثل بنك الخليج يفترض أن توفر للسلطات الرقابية والاشرافية في دولة الكويت قدراً كافياً من الاطمئنان والثقة بأن الصناعة المصرفية الكويتية لم تعد في حاجة إلى برنامج الضمان الحكومي لودائع العملاء، لذا يجب رفع هذا الضمان في أقرب وقت ممكن بحيث يتاح لسوق الودائع في الكويت أن تعمل طبقاً لآلية السوق الحر».

ربح التشغيل ارتفع بنسبة ١٧ في المئة

الغانم معلناً نمو أرباح «الخليج» إلى ١٣,٢ مليون دينار: يجب رفع ضمان الدولة للودائع في أقرب وقت ممكن

أعلن رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لبنك الخليج بسام يوسف الغانم أن «الخليج»، وهو ثاني أكبر بنك تجاري في الكويت سجل نتائج تشغيل قوية واستثنائية للربع الأول من العام ٢٠٠٤. فقد ارتفع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة ١٧ في المئة عن مستواه للربع الأول من العام ٢٠٠٣، وهذا ما يعكس النمو القوي في الايرادات الأساسية لكافة مجالات أنشطة البنك. كما ازداد صافي ايرادات الفوائد بنسبة ١٥ في المئة بينما سجلت الايرادات من العمولات والرسوم نمواً بنسبة ٢٣ في المئة.

وأضاف الغانم ان صافي الربح ارتفع بنسبة ٥ في المئة إلى ١٣,٢ مليون دينار (٤٤,٩ مليون دولار أميركي) بالرغم من الضغوط التنازلية التي تعرضت لها الايرادات بسبب زيادة المخصصات العامة بمقدار أربعة أضعاف تقريباً طبقاً للمتطلبات الرقابية المتحفظة لبنك الكويت المركزي.

وتابع البنك حافظ على أدنى وأفضل نسبة للتكاليف إلى الإيرادات حيث بلغت ٢١,٣ في المئة بالرغم من نمو التكاليف بنسبة ١٧ في المئة خلال الربع الأول لعام ٢٠٠٤.

كما تزايد التقدير الذي يلقاه نجاح بنك الخليج من جهات خارجية على مدى السنوات الثلاث الماضية لما أحدثه من تغيير جذري في السوق المصرفية في الكويت، فقد بادرت وكالة كابيتال انتلجنس أخيراً إلى رفع تقييم البنك من مرتبة "A-" إلى "A" في مجالين رئيسين هما: مركز البنك بالعملات الأجنبية على المدى الطويل، والقوة المالية للبنك. وقد أبرزت وكالة كابيتال انتلجنس نواحي القوة الرئيسية التالية في أداء بنك الخليج بقولها: «ان استكمال المرحلة الأولى من خطة التحول النوعي لبنك الخليج قد أثمرت تحسناً بارزاً في الأداء اثبت استمراريته مع مرور الوقت. وينفرد البنك بميزانية عمومية قوية، وجودة ائتمانية عالية، وتغطية ممتازة للمخصصات، وقاعدة ايرادات مستقرة ومستديمة لا تعتمد إلا بدرجة ضئيلة على ايرادات الأوراق المالية أوايرادات التعامل بها. وهو البنك الكويتي الوحيد الذي حقق نموا مستمرا في صافي ايرادات الفوائد خلال كل سنة من السنوات الأربع الماضية. كما ينفرد البنك بنسبة ممتازة للتكاليف إلى الايرادات، وهي الأفضل والأدنى في الكويت وواحدة من أفضل النسب في العالم، ويجدر التنويه إلى أن بنك الخليج يتميز بكفاءة واستقرار فريق الادارة ومجلس ادارته، اضافة إلى درجة فائقة من الافصاح المحاسبي والمالي بما يوفر أقصى قدر من الشفافية، وبات بنك الخليج يتمتع بوضع يمكنه من قطف الثمار في المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية، وهي مرحلة تتسم بمزيد من التوسع، مما يسمح بتوقعات جيدة جداً لأداء البنك في عام ٢٠٠٤.

كما أصدر بيت الاستثمار العالمي قبل عدة أيام تقريرا يمتدح فيه أداء بنك الخليج ويوصي بشدة بشراء أسهم البنك، مبرزً نواحي القوة التالية في البنك:

يلقد أحدث بنك الخليج ثورة في الصناعة المصرفية الكويتية وفرض منافسة جادة في السوق، فقد كان بنك الخليج على الدوام هو المبادر إلى الابتكار ومن المتوقع له أن يواصل هذا الاتجاه الابداعي في تصميم منتجات وخدمات مصرفية جديدة. وبفضل طرحه للعديد من المنتجات الجديدة والحملات التسويقية المكثفة، خلق البنك حضوراً أكثر بروزاً وفاعلية في السوق. كما أن محفظة منتجاته وخدماته المبتكرة ستؤدي إلى تسارع نمو الايرادات وهامش الربح، وإلى اعادة تقييم سهم البنك بسعره الحقيقي. ولقد أصبح بنك الخليج في وضع مثالي يؤهله لاغتنام فرص النمو الناشئة في القطاع المصرفي الكويتي بالرغم من تزايد المنافسة، كما نتوقع لنموه القوي أن يتواصل على مدى عام ٢٠٠٤، فبنك الخليج يقف على أعتاب مرحلة جديدة ستشهد مزيداً من الزخم في نموه».

وفي ختام تصريحه، قال الغانم: «اننا نعتز بهذا الادراك المتزايد لأداء بنك الخليج من جانب الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني ومحللي الاستثمار المحليين والاقليميين وعموم عملاء القطاع المصرفي في الكويت. فالقوة المالية والأداء المالي القوي لبنوك رائدة مثل بنك الخليج يفترض أن توفر للسلطات الرقابية والاشرافية في دولة الكويت قدراً كافياً من الاطمئنان والثقة بأن الصناعة المصرفية الكويتية لم تعد في حاجة إلى برنامج الضمان الحكومي لودائع العملاء، لذا يجب رفع هذا الضمان في أقرب وقت ممكن بحيث يتاح لسوق الودائع في الكويت أن تعمل طبقاً لآلية السوق الحر».

في افتتاح فعاليات المؤتمر المصرفي الإسلامي الأول

المسلم: ٨٢٪ من إجمالي المؤسسات الإسلامية لا يزيد رأسمالها عن ٢٥ مليون دولار

بدأت فعاليات المؤتمر المصرفي الاسلامي الأول «مستقبل البنوك الاسلامية في دولة الكويت» تحت رعاية محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح، بجلستين تناولتا دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية ومقدمة في السوق المصرفي الإسلامي وادارة الخصوم والاصول في المصارف الإسلامية والصكوك الإسلامية حيث قدم رئيس مجلس ادارة شركة دار الاستثمار عدنان المسلم ورقة عمل بعنوان مقدمة في السوق المصرفي الاسلامي تناول فيها تاريخ البنوك التي بدأت في ماليزيا وتركيا وايران ثم تواصلت في عدة دول منها الامارات وباكستان والسودان وغامبيا واليمن واخيرا في الكوست حيث صدر قانون المصارف عام ٢٠٠٣.

وقارن بين حجم الودائع في البنوك الاسلامية حيث اظهر ان أعلى حجم للودائع حسب الاحصائيات لعام ٢٠٠٢ في ايران ثم السعودية والكويت ثالث بـ٦,٨ مليار دولار.

وأوضح أن ٨٢٪ من اجمالي المؤسسات المالية الاسلامية لا يزيد رأسمالها عن ٢٥ مليون دولار ولا يوجد أي بنك يزيد رأسماله يزيد عن مليار دولار مشيرا إلى أن شركة الراجحي هي الوحيدة التي يزيد رأسمالها عن ٥٠٠ مليون دولار.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور خالد بودي أن صدور قانون المصارف الاسلامية في الكويت يضفي استقرارا على العمل المصرفي ويدعم نمو القطاع المصرفي الاسلامي.

وتطرق إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على القانون بقوله سيكون هناك ارتفاع في حجم الودائع والاصول المصرفية وزيادة حركة النشاط المصرفي والاستثماري بالاضافة إلى التأثير الإيجابي على حركة النمو الاقتصادية وتوفير فرص عمل

■ د. بودي: صدور قانون المصارف سيضفي استقرارا على العمل الاسلامي.

■ د. القطان: المؤسسات الإسلامية ساهمت بشكل إيجابي في التنمية.

للكوادر المحلية في المصارف والمؤسسات الرديفة خلال السنوات الخمس القادمة، والمساهمة في زيادة حركة الأموال في القطاع المالي مما يعزز التوجه لتحويل الكويت إلى أحد المراكز المالية المهمة في منطقة الخليج. وتعزيز المنافسة في السوق المصرفي الاسلامي وتقديم خدمات افضل للعملاء.

واضاف يقول وبشكل عام من المنتظر أن تكون هناك اثار ايجابية نتيجة السماح بانشاء المصارف الإسلامية، وقد صدر هذا التعديل ولله الحمد في الوقت المناسب حيث أن العمل المصرفي الاسلامي قد استقر إلى حد كبير حيث تم تطوير العديد من المنتجات المصرفية والاستثمارية والنظم المالية والمحاسبية. هذا وقد قامت مؤسسات مهنية متخصصة مستقلة لتطوير المعايير المحاسبية والمالية للمصارف الاسلامية واهم هذه المؤسسات هيئة المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية التي أصدرت حوالي ٢٥ معيارا يتعلق بالنواحي المحاسبية والرقابية وقد تم ربطها بمعايير المحاسبة الدولية والمجلس الشرعي للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومقره ماليزيا، وهو هيئة على غرار لجنة بازل ويهدف الى تطوير معايير كفاية رأس المال والمعايير المالية الأخري.

وأكد أن المصارف الاسلامية التجارية تحتاج إلى تحقيق التوازن بين مصادر أموالها واستخدامات الأموال بنفس الدرجة التي تحتاجها المصارف التجارية التقليدية أن لم يكن بدرجة أعلى، من حيث أنه لو حدث أن تعرض المصرف الاسلامي إلى سحوبات غير عادية لأي سبب كان، فإنه سوف يواجه أزمة في تلبية طلبات المودعين إذا كان لديه استثمارات مباشرة تمثل نسبة ذات أهمية من اجمالي محفظة البنك الاستثمارية.

ولو حدث لا سمح الله أن تعرض المصرف الاسلامي إلى خسائر وتم تمرير هذه الخسائر إلى الودائع الاستثمارية، فإن

مصرفيون يرون في تفتيت الملكيات إعاقة بالغة الأثر في القطاع البنكي

اعتبر بعض ملاك البنوك والمصارف أن قرار محافظ البنك المركزي بشأن منع المستثمرين الكويتيين والأجانب من تملك أكثر من ٥ في المائة من رأس مال أي بنك بعد خطوة إلى الوراء لا تخدم تطور العمل المصرفي بوجه عام.

وبين عدد من هؤلاء تحفظاتهم على الشكل التالي:

- عدم وجود مالك أساسي في البنك لا يخدم لا عمل البنك ولا المساهمين فيه لأن البنوك مثلها مثل أي شركة مساهمة تتطلب وجود طرف ما يمتلك الحصة الأكبر يتولى حق الإدارة والتخطيط للاستراتيجيات المستقبلية والتطوير.
- هناك إجحاف في التعامل مع كبار الملاك في البنوك إذ يساوي قرار المركزي بين من يملك حصة كبيرة ومن يملك أقل من ٥ في

حركة السحوبات سوف تكون أشد، وذلك نتيجة تخوف المودعين من تاكل مدخراتهم بدرجة أكبر، وهذا يثبت أن الموازنة بين الاصول والخصوم مطلوبة بدرجة اعلى في المصارف الاسلامية.

وتناول مدير وحدة الاقتصاد الاسلامي في كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت الدكتور محمد القطان الدور التنموية للمؤسسات المالية الاسلامية.

حيث أكد أن بعض المؤسسات المالية اقامت افرعا للحرفيين لتمويل الحرفيين باحتياجاتهم من العدد والآلات وفق ظروط ميسرة، وقد انجز في هذا المجال ما لم تتمكن من انجازه بعض البنوك الأخري الكبيرة، كما قامت مؤسسات أخري بتمويل الحرفيين والمهنيين بما يعادل ١١٪ من السقف التمويلي المسموح به للمؤسسة، وقامت بنوك أخرى بتوفير عدد من الأوعية الادخارية تتميز بانخفاض الحدود الدنيا للايداعات لتناسب كافة مجموعات المدخرين، ويعطي لاصحابها خدمات تشجيعية عديدة. واضاف يقول: من جانب آخر ساهمت هذه المؤسسات في تحريك الادخار الاستثماري، فقد تضاعفت الودائع الاستثمارية في بعض الحالات ٢٠ مرة في غضون خمس سنوات من بدء تطبيق التجربة، في الوقت الذي ارتفعت فيه الودائع تحت الطلب بشكل بطيء، كما حشدت المصارف الاسلامية الأموال الاستثمارية في صناديق تستثمر في مختلف القطاعات الاقتصادية ووصل عدد هذه الصناديق إلى أكثر من ٥٠ صندوقاً اسلامياً يغطي مختلف انواع الاستثمار من أسهم محلية ودولية وعقارات محلية ودولية.

وتطرق إلى تمويل القطاعات الاقتصادية بقوله: تقدم علميات تمويل الزراعة والصناعة عادة من قبل البنوك المتخصصة الحكومية وتتحمل بذلك الكثير من الاشكاليات والمصاعب، وبالمقابل فقد حملت هذه البنوك ميزانيات الدول وارهقتها، أما مؤسسات هذه الصناعة فقد مولت مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والحرفي والخدمات من خلال العقود الشرعية وذلك على المستوى المحلي والاقليمي ومستوى الدول الإسلامية الأخرى، ففي المجال الزراعي ارتادت المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية مجالات التنمية الزراعية التي كانت تتحاشاها البنوك التقليدية لما فيها من المخاطر فارتادتها المؤسسات الإسلامية على مستوى المشاريع الكبيرة ومع صغار الحرفيين. وقد نجحت البنوك الاسلامية في تنمية الزراعة وتطويرها في بعض الحالات مما حدا بالبنك المركزي في تلك الحالة إلى أن يرفع السقوف التمويلية إلى ٥٠٪ كسياسة تمويلية لكل القطاع المصرفي بناء على تجربة البنوك الاسلامية في هذا المجال. وفي القطاع الصناعي تراوحت نسبة الاستثمارات في البنك الاسلامية بين ١٣٪ و٦٥٪ وشارك أحد البنوك الاسلامية في تمويل مشروع عن طريق الاجارة بلغ ٢,٥ مليار دولار هو قيمة انشاء مصنع للبتروكيماويات. وقد حصلت بعض هذه المؤسسات على جوائز تكريمية على الدور المتنامي الذي تقوم به في تمويل المشاريع التنموية الكبرى محلياً وعالمياً. وحصلت شركات أخرى على نصيب أكبر المشاريع التمويلية على صعيد الشرق الأوسط عام ٢٠٠١.

وأشار إلى أنه من جانب القطاع العام فقد مولت مؤسسات هذه الصناعة العديد من احتياجات الدول الإسلامية من السلع الضرورية الاساسية، وعملت على تطوير التجارة البينية بين هذه الدول، فقامت بتمويل الوزارات بالسلع اللازمة والمستشفيات والجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى بالحاجات والمستلزمات، وقامت بتنفيذ منشآت سكنية وسياحية على مساحات شاسعة. وقال: ساهمت مؤسسة هذه الصناعة في تأسيس شركات محلية في مختلف الانشطة الاقتصادية، ذلك لأن الركيزة الأساسية للعملية التنموية يجب أن تتمثل في الاعتماد على التنمية الذاتية فذلك أكثر نفعاً وأعمق فائدة من منح القروض وبذلك يمكن بأقل التكاليف أن تحقق المزايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية. فمثلاً بلغت الوحدات والشركات التابعة لاحدى المجموعات الاسلامية أكثر من ٢٦٠ شركة مالية ومصرفية منتشرة في ٤٣ دولة تستوعب ما يزيد عن ٦٠٠٠ موظف ويبلغ رأسمالها التشغيلي ٦ بلايين دولار. كما أكدت هذه المؤسسات على تشغيل العمالة المحلية مما يزيد من فاعلية التنمية وتنشيطها.

المائة وهنا ظلم لأصحاب الحصص الإستراتيجية والمؤثرة، وتقليل من أهمية توجهاتهم الإستثمارية الإستراتيجية.

- وجود تناقض في السياسات الحكومية، ففي الوقت الذي يتجه فيه وزير التجارة والصناعة عبد الله الطويل إلى تسويق الكويت عالمياً نجد أن سياسات البنك المركزي تضيق على الإستثمار الأجنبي الذي يجد في قطاع البنوك قطاعاً مميزاً ومغرياً للاستثمار.
- إن قرار المركزي يظهر الكويت كأنها دولة ذات سياسة اقتصادية اشتراكية وليست دولة اقتصاد حر، لذلك قد يتعين على مجلس الوزراء والأمة إعادة النظر في تطبيق القرار كونه سيمتد أثره إلى قطاعات أخرى كالإستثمار والعقار والتأمين وغيرها مما يشكل عائقاً أمام الإستثمار الأجنبي عموماً ناهيك عن المحلي.
- في الوقت الذي تكبر فيه المؤسسات المالية بالتحالفات فإن القرار يمنع هذه التحالفات من السيطرة على نسب تتجاوز ٥ في المائة حتى ولو كان التحالف قانونياً أمام القضاء. وهنا ستظهر مشكلات لا حصر لها في الطعن بملكيات الكثير من الأطراف المسيطرة، على ملكيات كبيرة في البنوك.
- إن اشتراط أخذ موافقة البنك المركزي على تملك أكثر من ٥ في المائة قبل ٦٠ يوماً سيعني حدوث ارتفاع حاد في أسعار بعض الأسهم التي يرغب بعض المستثمرين بتملك أكثر من ٥ في المائة منها، لأن تسرب الخبر وارد جداً في هذه الحالة وبالتالي يتضرر المستثمر.
- مهمة المركزي الأولى الإهتمام بمسألة تطبيق البنك للوائح والقوانين بغض النظر عن نسب الملكية، لأن أي طرف يمكن أن يسيطر على أي بنك فالمهم هو التزام البنك بالنظم المصرفية وليس نوعية الملاك.
- القرار يمنع كل عمليات الـtake over أو عمليات الإستحواذ فضلاً عن أنه قد يحول دون نجاح عمليات الدمج التي قد تظهر فيها ملكيات تزيد على ٥ في المائة.
- تبقى الإشارة إلى أن قرار تفتيت الملكيات المصرفية دون ٥ في المائة قد يعني بشكل أو بآخر تعارضاً مع شرائع الإرث، فمن يرث ملكية مصرفية عليه التخلص منها أو تفتيتها وبيع حصة منها إذا زادت على ٥ في المائة، فهل يكون ذلك منافياً لبعض أحكام الشريعة.

أمدتها ببعض المشتقات النفطية منذ سبتمبر العام الماضي

الخلف: «المجموعة البترولية» توصلت إلى تسوية مع «سومو العراقية» وأعادت معها العلاقات التجارية

أعلن رئيس مجلس الادارة في شركة المجموعة البترولية المستقلة خلف أحمد الخلف عن عودة العلاقات التجارية مع مؤسسة تسويق النفط العراقية «سومو» مشيراً إلى أنه تم تزويدها ببعض المنتجات منذ سبتمبر الماضي مقابل مقايضتهم بمنتج زيت الوقود.

وبين أنه تم التوصل مع المؤسسة الى اتفاقية تسوية شاملة ونهائية وكذلك الأمر مع البنك المركزي العراقي بخصوص المبالغ التي تطالب بها عن شحنات النفط التي زودت بها المجموعة، في يوليو واغسطس من عام ٩٠، وذكر أنه تم تقديم تلك الاتفاقية إلى محكمة الاستئناف الكويتية العليا التي تنظر في دعوى أحد البنوك المحلية بخصوص هذه الشحنات.

وأوضح الخلف لأحد المساهمين أن التسوية لصالح «سومو» و «المجموعة» لافتاً في الوقت نفسه في الجمعية العمومية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت ٨٣ في المئة ان للمجموعة مطالبات على سومو من دون أن يوضحها.

وعن أصل المبلغ الذي يطالب به البنك قال الخلف، يبلغ نحو ١٨ مليون دينار مشيراً إلى أن الفوائد تعود إلى القاضي وكيفية حسبتها.

وقال الخلف أن المجموعة البترولية تقوم بتزويد سومو العراقية، بالنفط الذي يتم شراؤه من شركات عدة ومن السوق العالمي، لافتاً إلى الشركة تستعين بالشراء من قطر وايران وارامكو، وغيرها.

ونفى التزود من مؤسسة البترول الكويتية، مشيراً إلى أنهم يرفضون تزويد الشركة، بسبب أن نظامهم يمنع هذا الأمر تقريباً.

وأكد الخلف في رده على حد المساهمين عن سعر السهم، أن المستوى الحالي مناسب وجيد، مؤكداً حرص الشركة على عدم التدخل وترك هذا الأمر للسوق، موضحاً أن أي سيولة أو كميات نقد لدى الشركة سيتم تشغيلها وتدويرها في عمليات الشركة مشيراً إلى أن لدى الشركة استثمارات تدار من جانب «سيتي بنك».

واعتبر الخلف أن التسوية مع سومو احد أبرز الانجازات التي تحققت العام الماضي اضافة إلى أن المجموعة حققت هدفاً استراتيجياً بتوثيق التعاون مع شركة بترول الامارات الوطنية المحدودة (ENOC) من خلال تأسيس شركة جديدة تحت اسم «دي أند كي بتروليوم» (D&K Petroleum Lic) والمملوكة بالتساوي من قبل الشركتين والتي باشرت نشاطها منذ بداية عام ٢٠٠٣ بالتركيز على جميع مبيعات ومشتريات الشركتين من منتج زيت الوقود (Fuel Oil) كما تأمل المجموعة أن يؤدي انفتاح السوق العراقي إلى نمو كبير في أعمال هذه الشركة الجديدة في مجال التسويق والاستثمار البترولي في العراق.

وقال أن محصلة أعمال السنة الماضية هي تحقيق أرباح صافية بلغت حوالي ٤٢,٦ مليون دينار أي ما يعادل حوالي ٤٢ في المئة من رأسمال المجموعة البالغ ١٠,٨٧٥ مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت ١,٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٢ أي بزيادة مقدارها ١٤٢ في المئة عن عام ٢٠٠٢.

ولفت إلى أنه ما يتعلق بعمليات التسويق حققت المجموعة خلال عام ٢٠٠٣ زيادة في عملياتها (بما فيها مبيعات زيت الوقود Fuel Oil) ليصل اجمالي المبيعات ٥,٣ مليون طن مقارنة بـ٤,٧ مليون طن في عام ٢٠٠٢ وهو أعلى حجم من الكميات حققته المجموعة حتى الآن. ويعود هذا الفرق إلى الزيادة في مبيعات زيت الوقود من خلال شركة «دي أند كي بتروليوم» (D&K Petroleum) إلى شركة تموين السفن بالوقود في الفجيرة المحدودة ((Enoc Bunkering (Fujairah) Lcc (Ebfl) والتي تمتلك المجموعة نسبة ٢٤ في المئة فيها.

وذكر أن اجمالي المبيعات بلغ ٢١٠ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٣ محققة بذلك نتائج من عمليات التسويق بلغت ٤,٦ مليون دينار كويتي منخفضة قليلاً عن نتائج التسويق في عام ٢٠٠٢ والبالغة ٥,١ مليون دينار كويتي.

ويرجع الانخفاض في مستوى نتائج عمليات التسويق لدى المجموعة إلى المنافسة الشديدة في أسواق النفط العالمية وكذلك إلى اعادة هيكلة مبيعات زيت الوقود (Fuel Oil) من خلال الشركة الجديدة «دي أند كي بتروليوم» (D&K Petroleum) المذكورة أعلاه والتي لم تضف نتائجها نظراً لعدم اكتمال بياناتها المالية.

وأضاف ان العام الماضي شهد زيادة في نشاط مكاتب المجموعة في سنغافورة ولندن حيث تم توظيف مدير للتسويق (Marketing Manager) ومسؤول للمبيعات (Oil Trader) في كلا المكتبين، حيث استمرت العلاقات التجارية الوثيقة بين المجموعة وشركات النفط الوطنية في منطقة الخليج وتم التوقيع على عقود لتزويد المجموعة بالمنتجات البترولية مع عدة شركات وطنية مثل شركة «ارامكو» السعودية وشركة «بابكو» البحرينية وشركة «سومو» العراقية وشركة «قطر للبترول» وشركة «Nioc» الوطنية الايرانية.

وأكد استمرارية المجموعة في تطوير

مشاريع بترولية مكملة ومعززة لنشاطها التجاري ومشاريع أخرى ستحقق من خلالها عوائد مستقرة على الأمد الطويل من بينها شركة فوباك هورايزون الفجيرة المحدودة (Vopak Horizon Fujairah Ltd. VHFL) مشروع محطة تخزين الفجيرة (Fujairah Tank Terminal Project) حصة المجموعة ١٠ في المئة)، تم الحفاظ على اداء مميز في علميات هذه الشركة خلال السنة. وقد أدى اتمام المرحلة الرابعة من المشروع في أغسطس ٢٠٠٣ إلى زيادة طاقة التخزين من ٨١٢ ألف متر مكعب إلى ١,١ مليون متر مكعب أي بزيادة ٣٧ في المئة. وقد بلغت التكلفة الاجمالية لمشروع التوسعة الأخيرة ١٩,٦ مليون دولار أميركي وتقوم هذه الشركة (VHFL)حالياً بالتفاوض للدخول كشريك مع أطراف أخرى في مشروع بناء محطة تخزين للبترول في عين السخنة في جمهورية مصر العربية، والشركة العربية للصهاريج المحدودة (Arab Tank Terminals Ltd. ATT) في ينبع - بالمملكة العربية السعودية (حصة المجموعة ٣٦,٥ في المئة):

استمر الاداء الجيد للمرحلة الأولى من المشروع وبنسبة تشغيل بلغت مئة في المئة والذي يتكون من خزانات منتجات كيماوية سعتها ١٣,٥ ألف متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى موافقة الشركاء على زيادة طاقة التخزين الكيماوية بإنشاء خمسة خزانات اضافية بسعة ٥,٨ ألف متر مكعب. ومن المتوقع أن تكون هذه الخزانات الجديدة جاهزة للعمل في نهاية شهر اغسطس ٢٠٠٤ وبتكلفة حوالي ٣ ملايين دولار.

وقد وافقت الجهات الحكومية الرسمية في المملكة العربية السعودية اخيراً على منح ترخيص اقامة منطقة ايداع وتصدير لموقع الشركة في ينبع مماثل للنظم المتبعة في المناطق الحرة (Free Zone) كما أن التصاميم الهندسية والدراسات المتعلقة ببناء صهاريج تخزين للمواد البترولية (المرحلة الثانية من المشروع) هي على وشك الانتهاء. ومن المتوقع ترسية عقد الهندسة والتوريد والبناء (Engineering, Procurement and Construction, EPC) خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤.

وأعلن الخلف عن أن هناك مشاريع أخرى تحت التطوير من بينها أيضاً مشروع بناء خزانات للمنتجات البترولية في بيرا -موزمبيق (شركة انبترو) (Inpetro SARL (IPT)) (حصة المجموعة ٣٠ في المئة).

حيث تم اعادة دراسة وتعديل التصاميم الهندسية واعتماد ٨٠ ألف متر مكعب كطاقة تخزينية للمشروع وذلك نظراً للتكلفة المرتفعة غير المتوقعة للتصميم الأصلي والذي كان بطاقة تخزين تعادل ١٣٢ ألف متر مكعب. وقد بادرت هذه الشركات بخطوات اعادة طرح المناقصة، ومن المتوقع ترسية عقد الهندسة والتوريد والبناء (EPC) خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٤ ايضا مشروع خزانات المنتجات البترولية في جيبوتي. (Horizon Djibouti Holdings Ltd. Djibouti) (حصة المجموعة ٢٠ في المئة): تبلغ الطاقة الاجمالية للمحطة ٢٣٦ ألف متر مكعب وهذه المحطة مصممة لتخزين المنتجات النفطية وغاز البترول المسال (LPG) والمواد الكيماوية والزيوت الصالحة للأكل. وهذا المشروع يتصل برصيفي تحميل (Jetties) كما أنه يشمل محطة لتزويد شاحنات الطرق بالمنتجات. وقد شارفت أعمال تجهيز الأرض للمشروع على الانتهاء. كما تم أخيراً ترسية عقد الهندسة والتوريد والبناء (EPC) ومن المتوقع أن تبدأ أعمال الانشاء خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٤ علماً بأن التكلفة الرأسمالية للمشروع هي حوالي ٦٠ مليون دولار أميركي. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥.

وانتخبت الجمعية العامة مجلس الادارة السابق كما هو من دون تغير للسنوان الثلاث المقبلة.

■ نشتري النفط من أسواق عالمية ولا نتزود من مؤسسة البترول

«التبريد» تحصل على موافقات لتحويل براد الميناء إلى مستودع عام

أفادت مصار مطلعة أن شركة صناعات التبريد والتخزين حصلت على ترخيص شامل من الجهات الرسمية لتحويل براد ميناء الشويخ التابع للشركة إلى مستودع عام.

وذكرت المصادر إلى أنه سيتم استغلال مساحاته الشاسعة في اغراض التخزين.

لا سيما وأن مساحته تصل إلى ١٨ ألف متر مربع وتحتاج الشركة استغلاله لهذا الغرض أكثر من استخدامه في أعمال التبريد.

وأشارت مصادر إلى أنه في اطار خطة الشركة ناحية زيادة عمليات نقل البضائع وزيادة أنشطتها في قطاع التخزين فإن تلك المساحات باستغلالها في تخزين البضائع الواردة من مختلف الجهات التي سيتم اعادة تصديرها مثلا إلى العراق أو أي دولة أخرى في المنطقة، بدلاً من دخولها إلى الكويت خارج المنطقة الجمركية وبالتالي يتم تحميلها ضرائب وجمارك رغم أنها لن تسوق في الكويت بل تعتبر ترانزيت فقط لاعادة توزيعها، اضافة إلى أنها تزيد من المرونة والحركة في التعامل معها.

ويشير مصدر إلى أن هذه الخطوة كانت تشكل اساساً بالنسبة لتوسع الشركة في مجالات جلب البضائع واعادة تصديرها إلى العراق وأسواق المنطقة.

تجد الاشارة إلى أن «التبريد» وسعت وزادت من انشطتها خلال العام الماضي، حيث دخلت قطاع النقل والعقار، والتخزين، ونقل البضائع وتسويقها وامتدت انشطتها إلى المستودعات الطبية.

من جهة أخرى تتوقع المصادر أن تكون ربحية الشركة جيدة جداً في الربع الأول من ٢٠٠٤.

في افتتاح فعاليات المؤتمر المصرفي الإسلامي الأول

المسلم: ٨٢٪ من إجمالي المؤسسات الإسلامية لا يزيد رأسمالها عن ٢٥ مليون دولار

بدأت فعاليات المؤتمر المصرفي الاسلامي الأول «مستقبل البنوك الاسلامية في دولة الكويت» تحت رعاية محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح، بجلستين تناولتا دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية ومقدمة في السوق المصرفي الإسلامي وادارة الخصوم والاصول في المصارف الإسلامية والصكوك الإسلامية حيث قدم رئيس مجلس ادارة شركة دار الاستثمار عدنان المسلم ورقة عمل بعنوان مقدمة في السوق المصرفي الاسلامي تناول فيها تاريخ البنوك التي بدأت في ماليزيا وتركيا وايران ثم تواصلت في عدة دول منها الامارات وباكستان والسودان وغامبيا واليمن واخيرا في الكوست حيث صدر قانون المصارف عام ٢٠٠٣.

وقارن بين حجم الودائع في البنوك الاسلامية حيث اظهر ان أعلى حجم للودائع حسب الاحصائيات لعام ٢٠٠٢ في ايران ثم السعودية والكويت ثالث بـ٦,٨ مليار دولار.

وأوضح أن ٨٢٪ من اجمالي المؤسسات المالية الاسلامية لا يزيد رأسمالها عن ٢٥ مليون دولار ولا يوجد أي بنك يزيد رأسماله يزيد عن مليار دولار مشيرا إلى أن شركة الراجحي هي الوحيدة التي يزيد رأسمالها عن ٥٠٠ مليون دولار.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور خالد بودي أن صدور قانون المصارف الاسلامية في الكويت يضفي استقرارا على العمل المصرفي ويدعم نمو القطاع المصرفي الاسلامي.

وتطرق إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على القانون بقوله سيكون هناك ارتفاع في حجم الودائع والاصول المصرفية وزيادة حركة النشاط المصرفي والاستثماري بالاضافة إلى التأثير الإيجابي على حركة النمو الاقتصادية وتوفير فرص عمل

■ د. بودي: صدور قانون المصارف سيضفي استقرارا على العمل الاسلامي.

■ د. القطان: المؤسسات الإسلامية ساهمت بشكل إيجابي في التنمية.

للكوادر المحلية في المصارف والمؤسسات الرديفة خلال السنوات الخمس القادمة، والمساهمة في زيادة حركة الأموال في القطاع المالي مما يعزز التوجه لتحويل الكويت إلى أحد المراكز المالية المهمة في منطقة الخليج. وتعزيز المنافسة في السوق المصرفي الاسلامي وتقديم خدمات افضل للعملاء.

واضاف يقول وبشكل عام من المنتظر أن تكون هناك اثار ايجابية نتيجة السماح بانشاء المصارف الإسلامية، وقد صدر هذا التعديل ولله الحمد في الوقت المناسب حيث أن العمل المصرفي الاسلامي قد استقر إلى حد كبير حيث تم تطوير العديد من المنتجات المصرفية والاستثمارية والنظم المالية والمحاسبية. هذا وقد قامت مؤسسات مهنية متخصصة مستقلة لتطوير المعايير المحاسبية والمالية للمصارف الاسلامية واهم هذه المؤسسات هيئة المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية التي أصدرت حوالي ٢٥ معيارا يتعلق بالنواحي المحاسبية والرقابية وقد تم ربطها بمعايير المحاسبة الدولية والمجلس الشرعي للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومقره ماليزيا، وهو هيئة على غرار لجنة بازل ويهدف الى تطوير معايير كفاية رأس المال والمعايير المالية الأخري.

وأكد أن المصارف الاسلامية التجارية تحتاج إلى تحقيق التوازن بين مصادر أموالها واستخدامات الأموال بنفس الدرجة التي تحتاجها المصارف التجارية التقليدية أن لم يكن بدرجة أعلى، من حيث أنه لو حدث أن تعرض المصرف الاسلامي إلى سحوبات غير عادية لأي سبب كان، فإنه سوف يواجه أزمة في تلبية طلبات المودعين إذا كان لديه استثمارات مباشرة تمثل نسبة ذات أهمية من اجمالي محفظة البنك الاستثمارية.

ولو حدث لا سمح الله أن تعرض المصرف الاسلامي إلى خسائر وتم تمرير هذه الخسائر إلى الودائع الاستثمارية، فإن

مصرفيون يرون في تفتيت الملكيات إعاقة بالغة الأثر في القطاع البنكي

اعتبر بعض ملاك البنوك والمصارف أن قرار محافظ البنك المركزي بشأن منع المستثمرين الكويتيين والأجانب من تملك أكثر من ٥ في المائة من رأس مال أي بنك بعد خطوة إلى الوراء لا تخدم تطور العمل المصرفي بوجه عام.

وبين عدد من هؤلاء تحفظاتهم على الشكل التالي:

- عدم وجود مالك أساسي في البنك لا يخدم لا عمل البنك ولا المساهمين فيه لأن البنوك مثلها مثل أي شركة مساهمة تتطلب وجود طرف ما يمتلك الحصة الأكبر يتولى حق الإدارة والتخطيط للاستراتيجيات المستقبلية والتطوير.
- هناك إجحاف في التعامل مع كبار الملاك في البنوك إذ يساوي قرار المركزي بين من يملك حصة كبيرة ومن يملك أقل من ٥ في

حركة السحوبات سوف تكون أشد، وذلك نتيجة تخوف المودعين من تاكل مدخراتهم بدرجة أكبر، وهذا يثبت أن الموازنة بين الاصول والخصوم مطلوبة بدرجة اعلى في المصارف الاسلامية.

وتناول مدير وحدة الاقتصاد الاسلامي في كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت الدكتور محمد القطان الدور التنموية للمؤسسات المالية الاسلامية.

حيث أكد أن بعض المؤسسات المالية اقامت افرعا للحرفيين لتمويل الحرفيين باحتياجاتهم من العدد والآلات وفق ظروط ميسرة، وقد انجز في هذا المجال ما لم تتمكن من انجازه بعض البنوك الأخري الكبيرة، كما قامت مؤسسات أخري بتمويل الحرفيين والمهنيين بما يعادل ١١٪ من السقف التمويلي المسموح به للمؤسسة، وقامت بنوك أخرى بتوفير عدد من الأوعية الادخارية تتميز بانخفاض الحدود الدنيا للايداعات لتناسب كافة مجموعات المدخرين، ويعطي لاصحابها خدمات تشجيعية عديدة. واضاف يقول: من جانب آخر ساهمت هذه المؤسسات في تحريك الادخار الاستثماري، فقد تضاعفت الودائع الاستثمارية في بعض الحالات ٢٠ مرة في غضون خمس سنوات من بدء تطبيق التجربة، في الوقت الذي ارتفعت فيه الودائع تحت الطلب بشكل بطيء، كما حشدت المصارف الاسلامية الأموال الاستثمارية في صناديق تستثمر في مختلف القطاعات الاقتصادية ووصل عدد هذه الصناديق إلى أكثر من ٥٠ صندوقاً اسلامياً يغطي مختلف انواع الاستثمار من أسهم محلية ودولية وعقارات محلية ودولية.

وتطرق إلى تمويل القطاعات الاقتصادية بقوله: تقدم علميات تمويل الزراعة والصناعة عادة من قبل البنوك المتخصصة الحكومية وتتحمل بذلك الكثير من الاشكاليات والمصاعب، وبالمقابل فقد حملت هذه البنوك ميزانيات الدول وارهقتها، أما مؤسسات هذه الصناعة فقد مولت مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والحرفي والخدمات من خلال العقود الشرعية وذلك على المستوى المحلي والاقليمي ومستوى الدول الإسلامية الأخرى، ففي المجال الزراعي ارتادت المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية مجالات التنمية الزراعية التي كانت تتحاشاها البنوك التقليدية لما فيها من المخاطر فارتادتها المؤسسات الإسلامية على مستوى المشاريع الكبيرة ومع صغار الحرفيين. وقد نجحت البنوك الاسلامية في تنمية الزراعة وتطويرها في بعض الحالات مما حدا بالبنك المركزي في تلك الحالة إلى أن يرفع السقوف التمويلية إلى ٥٠٪ كسياسة تمويلية لكل القطاع المصرفي بناء على تجربة البنوك الاسلامية في هذا المجال. وفي القطاع الصناعي تراوحت نسبة الاستثمارات في البنك الاسلامية بين ١٣٪ و٦٥٪ وشارك أحد البنوك الاسلامية في تمويل مشروع عن طريق الاجارة بلغ ٢,٥ مليار دولار هو قيمة انشاء مصنع للبتروكيماويات. وقد حصلت بعض هذه المؤسسات على جوائز تكريمية على الدور المتنامي الذي تقوم به في تمويل المشاريع التنموية الكبرى محلياً وعالمياً. وحصلت شركات أخرى على نصيب أكبر المشاريع التمويلية على صعيد الشرق الأوسط عام ٢٠٠١.

وأشار إلى أنه من جانب القطاع العام فقد مولت مؤسسات هذه الصناعة العديد من احتياجات الدول الإسلامية من السلع الضرورية الاساسية، وعملت على تطوير التجارة البينية بين هذه الدول، فقامت بتمويل الوزارات بالسلع اللازمة والمستشفيات والجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى بالحاجات والمستلزمات، وقامت بتنفيذ منشآت سكنية وسياحية على مساحات شاسعة. وقال: ساهمت مؤسسة هذه الصناعة في تأسيس شركات محلية في مختلف الانشطة الاقتصادية، ذلك لأن الركيزة الأساسية للعملية التنموية يجب أن تتمثل في الاعتماد على التنمية الذاتية فذلك أكثر نفعاً وأعمق فائدة من منح القروض وبذلك يمكن بأقل التكاليف أن تحقق المزايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية. فمثلاً بلغت الوحدات والشركات التابعة لاحدى المجموعات الاسلامية أكثر من ٢٦٠ شركة مالية ومصرفية منتشرة في ٤٣ دولة تستوعب ما يزيد عن ٦٠٠٠ موظف ويبلغ رأسمالها التشغيلي ٦ بلايين دولار. كما أكدت هذه المؤسسات على تشغيل العمالة المحلية مما يزيد من فاعلية التنمية وتنشيطها.

المائة وهنا ظلم لأصحاب الحصص الإستراتيجية والمؤثرة، وتقليل من أهمية توجهاتهم الإستثمارية الإستراتيجية.

- وجود تناقض في السياسات الحكومية، ففي الوقت الذي يتجه فيه وزير التجارة والصناعة عبد الله الطويل إلى تسويق الكويت عالمياً نجد أن سياسات البنك المركزي تضيق على الإستثمار الأجنبي الذي يجد في قطاع البنوك قطاعاً مميزاً ومغرياً للاستثمار.
- إن قرار المركزي يظهر الكويت كأنها دولة ذات سياسة اقتصادية اشتراكية وليست دولة اقتصاد حر، لذلك قد يتعين على مجلس الوزراء والأمة إعادة النظر في تطبيق القرار كونه سيمتد أثره إلى قطاعات أخرى كالإستثمار والعقار والتأمين وغيرها مما يشكل عائقاً أمام الإستثمار الأجنبي عموماً ناهيك عن المحلي.
- في الوقت الذي تكبر فيه المؤسسات المالية بالتحالفات فإن القرار يمنع هذه التحالفات من السيطرة على نسب تتجاوز ٥ في المائة حتى ولو كان التحالف قانونياً أمام القضاء. وهنا ستظهر مشكلات لا حصر لها في الطعن بملكيات الكثير من الأطراف المسيطرة، على ملكيات كبيرة في البنوك.
- إن اشتراط أخذ موافقة البنك المركزي على تملك أكثر من ٥ في المائة قبل ٦٠ يوماً سيعني حدوث ارتفاع حاد في أسعار بعض الأسهم التي يرغب بعض المستثمرين بتملك أكثر من ٥ في المائة منها، لأن تسرب الخبر وارد جداً في هذه الحالة وبالتالي يتضرر المستثمر.
- مهمة المركزي الأولى الإهتمام بمسألة تطبيق البنك للوائح والقوانين بغض النظر عن نسب الملكية، لأن أي طرف يمكن أن يسيطر على أي بنك فالمهم هو التزام البنك بالنظم المصرفية وليس نوعية الملاك.
- القرار يمنع كل عمليات الـtake over أو عمليات الإستحواذ فضلاً عن أنه قد يحول دون نجاح عمليات الدمج التي قد تظهر فيها ملكيات تزيد على ٥ في المائة.
- تبقى الإشارة إلى أن قرار تفتيت الملكيات المصرفية دون ٥ في المائة قد يعني بشكل أو بآخر تعارضاً مع شرائع الإرث، فمن يرث ملكية مصرفية عليه التخلص منها أو تفتيتها وبيع حصة منها إذا زادت على ٥ في المائة، فهل يكون ذلك منافياً لبعض أحكام الشريعة.

أمدتها ببعض المشتقات النفطية منذ سبتمبر العام الماضي

الخلف: «المجموعة البترولية» توصلت إلى تسوية مع «سومو العراقية» وأعادت معها العلاقات التجارية

أعلن رئيس مجلس الادارة في شركة المجموعة البترولية المستقلة خلف أحمد الخلف عن عودة العلاقات التجارية مع مؤسسة تسويق النفط العراقية «سومو» مشيراً إلى أنه تم تزويدها ببعض المنتجات منذ سبتمبر الماضي مقابل مقايضتهم بمنتج زيت الوقود.

وبين أنه تم التوصل مع المؤسسة الى اتفاقية تسوية شاملة ونهائية وكذلك الأمر مع البنك المركزي العراقي بخصوص المبالغ التي تطالب بها عن شحنات النفط التي زودت بها المجموعة، في يوليو واغسطس من عام ٩٠، وذكر أنه تم تقديم تلك الاتفاقية إلى محكمة الاستئناف الكويتية العليا التي تنظر في دعوى أحد البنوك المحلية بخصوص هذه الشحنات.

وأوضح الخلف لأحد المساهمين أن التسوية لصالح «سومو» و «المجموعة» لافتاً في الوقت نفسه في الجمعية العمومية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت ٨٣ في المئة ان للمجموعة مطالبات على سومو من دون أن يوضحها.

وعن أصل المبلغ الذي يطالب به البنك قال الخلف، يبلغ نحو ١٨ مليون دينار مشيراً إلى أن الفوائد تعود إلى القاضي وكيفية حسبتها.

وقال الخلف أن المجموعة البترولية تقوم بتزويد سومو العراقية، بالنفط الذي يتم شراؤه من شركات عدة ومن السوق العالمي، لافتاً إلى الشركة تستعين بالشراء من قطر وايران وارامكو، وغيرها.

ونفى التزود من مؤسسة البترول الكويتية، مشيراً إلى أنهم يرفضون تزويد الشركة، بسبب أن نظامهم يمنع هذا الأمر تقريباً.

وأكد الخلف في رده على حد المساهمين عن سعر السهم، أن المستوى الحالي مناسب وجيد، مؤكداً حرص الشركة على عدم التدخل وترك هذا الأمر للسوق، موضحاً أن أي سيولة أو كميات نقد لدى الشركة سيتم تشغيلها وتدويرها في عمليات الشركة مشيراً إلى أن لدى الشركة استثمارات تدار من جانب «سيتي بنك».

واعتبر الخلف أن التسوية مع سومو احد أبرز الانجازات التي تحققت العام الماضي اضافة إلى أن المجموعة حققت هدفاً استراتيجياً بتوثيق التعاون مع شركة بترول الامارات الوطنية المحدودة (ENOC) من خلال تأسيس شركة جديدة تحت اسم «دي أند كي بتروليوم» (D&K Petroleum Lic) والمملوكة بالتساوي من قبل الشركتين والتي باشرت نشاطها منذ بداية عام ٢٠٠٣ بالتركيز على جميع مبيعات ومشتريات الشركتين من منتج زيت الوقود (Fuel Oil) كما تأمل المجموعة أن يؤدي انفتاح السوق العراقي إلى نمو كبير في أعمال هذه الشركة الجديدة في مجال التسويق والاستثمار البترولي في العراق.

وقال أن محصلة أعمال السنة الماضية هي تحقيق أرباح صافية بلغت حوالي ٤٢,٦ مليون دينار أي ما يعادل حوالي ٤٢ في المئة من رأسمال المجموعة البالغ ١٠,٨٧٥ مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت ١,٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٢ أي بزيادة مقدارها ١٤٢ في المئة عن عام ٢٠٠٢.

ولفت إلى أنه ما يتعلق بعمليات التسويق حققت المجموعة خلال عام ٢٠٠٣ زيادة في عملياتها (بما فيها مبيعات زيت الوقود Fuel Oil) ليصل اجمالي المبيعات ٥,٣ مليون طن مقارنة بـ٤,٧ مليون طن في عام ٢٠٠٢ وهو أعلى حجم من الكميات حققته المجموعة حتى الآن. ويعود هذا الفرق إلى الزيادة في مبيعات زيت الوقود من خلال شركة «دي أند كي بتروليوم» (D&K Petroleum) إلى شركة تموين السفن بالوقود في الفجيرة المحدودة ((Enoc Bunkering (Fujairah) Lcc (Ebfl) والتي تمتلك المجموعة نسبة ٢٤ في المئة فيها.

وذكر أن اجمالي المبيعات بلغ ٢١٠ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٣ محققة بذلك نتائج من عمليات التسويق بلغت ٤,٦ مليون دينار كويتي منخفضة قليلاً عن نتائج التسويق في عام ٢٠٠٢ والبالغة ٥,١ مليون دينار كويتي.

ويرجع الانخفاض في مستوى نتائج عمليات التسويق لدى المجموعة إلى المنافسة الشديدة في أسواق النفط العالمية وكذلك إلى اعادة هيكلة مبيعات زيت الوقود (Fuel Oil) من خلال الشركة الجديدة «دي أند كي بتروليوم» (D&K Petroleum) المذكورة أعلاه والتي لم تضف نتائجها نظراً لعدم اكتمال بياناتها المالية.

وأضاف ان العام الماضي شهد زيادة في نشاط مكاتب المجموعة في سنغافورة ولندن حيث تم توظيف مدير للتسويق (Marketing Manager) ومسؤول للمبيعات (Oil Trader) في كلا المكتبين، حيث استمرت العلاقات التجارية الوثيقة بين المجموعة وشركات النفط الوطنية في منطقة الخليج وتم التوقيع على عقود لتزويد المجموعة بالمنتجات البترولية مع عدة شركات وطنية مثل شركة «ارامكو» السعودية وشركة «بابكو» البحرينية وشركة «سومو» العراقية وشركة «قطر للبترول» وشركة «Nioc» الوطنية الايرانية.

وأكد استمرارية المجموعة في تطوير

مشاريع بترولية مكملة ومعززة لنشاطها التجاري ومشاريع أخرى ستحقق من خلالها عوائد مستقرة على الأمد الطويل من بينها شركة فوباك هورايزون الفجيرة المحدودة (Vopak Horizon Fujairah Ltd. VHFL) مشروع محطة تخزين الفجيرة (Fujairah Tank Terminal Project) حصة المجموعة ١٠ في المئة)، تم الحفاظ على اداء مميز في علميات هذه الشركة خلال السنة. وقد أدى اتمام المرحلة الرابعة من المشروع في أغسطس ٢٠٠٣ إلى زيادة طاقة التخزين من ٨١٢ ألف متر مكعب إلى ١,١ مليون متر مكعب أي بزيادة ٣٧ في المئة. وقد بلغت التكلفة الاجمالية لمشروع التوسعة الأخيرة ١٩,٦ مليون دولار أميركي وتقوم هذه الشركة (VHFL)حالياً بالتفاوض للدخول كشريك مع أطراف أخرى في مشروع بناء محطة تخزين للبترول في عين السخنة في جمهورية مصر العربية، والشركة العربية للصهاريج المحدودة (Arab Tank Terminals Ltd. ATT) في ينبع - بالمملكة العربية السعودية (حصة المجموعة ٣٦,٥ في المئة):

استمر الاداء الجيد للمرحلة الأولى من المشروع وبنسبة تشغيل بلغت مئة في المئة والذي يتكون من خزانات منتجات كيماوية سعتها ١٣,٥ ألف متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى موافقة الشركاء على زيادة طاقة التخزين الكيماوية بإنشاء خمسة خزانات اضافية بسعة ٥,٨ ألف متر مكعب. ومن المتوقع أن تكون هذه الخزانات الجديدة جاهزة للعمل في نهاية شهر اغسطس ٢٠٠٤ وبتكلفة حوالي ٣ ملايين دولار.

وقد وافقت الجهات الحكومية الرسمية في المملكة العربية السعودية اخيراً على منح ترخيص اقامة منطقة ايداع وتصدير لموقع الشركة في ينبع مماثل للنظم المتبعة في المناطق الحرة (Free Zone) كما أن التصاميم الهندسية والدراسات المتعلقة ببناء صهاريج تخزين للمواد البترولية (المرحلة الثانية من المشروع) هي على وشك الانتهاء. ومن المتوقع ترسية عقد الهندسة والتوريد والبناء (Engineering, Procurement and Construction, EPC) خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤.

وأعلن الخلف عن أن هناك مشاريع أخرى تحت التطوير من بينها أيضاً مشروع بناء خزانات للمنتجات البترولية في بيرا -موزمبيق (شركة انبترو) (Inpetro SARL (IPT)) (حصة المجموعة ٣٠ في المئة).

حيث تم اعادة دراسة وتعديل التصاميم الهندسية واعتماد ٨٠ ألف متر مكعب كطاقة تخزينية للمشروع وذلك نظراً للتكلفة المرتفعة غير المتوقعة للتصميم الأصلي والذي كان بطاقة تخزين تعادل ١٣٢ ألف متر مكعب. وقد بادرت هذه الشركات بخطوات اعادة طرح المناقصة، ومن المتوقع ترسية عقد الهندسة والتوريد والبناء (EPC) خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٤ ايضا مشروع خزانات المنتجات البترولية في جيبوتي. (Horizon Djibouti Holdings Ltd. Djibouti) (حصة المجموعة ٢٠ في المئة): تبلغ الطاقة الاجمالية للمحطة ٢٣٦ ألف متر مكعب وهذه المحطة مصممة لتخزين المنتجات النفطية وغاز البترول المسال (LPG) والمواد الكيماوية والزيوت الصالحة للأكل. وهذا المشروع يتصل برصيفي تحميل (Jetties) كما أنه يشمل محطة لتزويد شاحنات الطرق بالمنتجات. وقد شارفت أعمال تجهيز الأرض للمشروع على الانتهاء. كما تم أخيراً ترسية عقد الهندسة والتوريد والبناء (EPC) ومن المتوقع أن تبدأ أعمال الانشاء خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٤ علماً بأن التكلفة الرأسمالية للمشروع هي حوالي ٦٠ مليون دولار أميركي. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥.

وانتخبت الجمعية العامة مجلس الادارة السابق كما هو من دون تغير للسنوان الثلاث المقبلة.

■ نشتري النفط من أسواق عالمية ولا نتزود من مؤسسة البترول

«التبريد» تحصل على موافقات لتحويل براد الميناء إلى مستودع عام

أفادت مصار مطلعة أن شركة صناعات التبريد والتخزين حصلت على ترخيص شامل من الجهات الرسمية لتحويل براد ميناء الشويخ التابع للشركة إلى مستودع عام.

وذكرت المصادر إلى أنه سيتم استغلال مساحاته الشاسعة في اغراض التخزين.

لا سيما وأن مساحته تصل إلى ١٨ ألف متر مربع وتحتاج الشركة استغلاله لهذا الغرض أكثر من استخدامه في أعمال التبريد.

وأشارت مصادر إلى أنه في اطار خطة الشركة ناحية زيادة عمليات نقل البضائع وزيادة أنشطتها في قطاع التخزين فإن تلك المساحات باستغلالها في تخزين البضائع الواردة من مختلف الجهات التي سيتم اعادة تصديرها مثلا إلى العراق أو أي دولة أخرى في المنطقة، بدلاً من دخولها إلى الكويت خارج المنطقة الجمركية وبالتالي يتم تحميلها ضرائب وجمارك رغم أنها لن تسوق في الكويت بل تعتبر ترانزيت فقط لاعادة توزيعها، اضافة إلى أنها تزيد من المرونة والحركة في التعامل معها.

ويشير مصدر إلى أن هذه الخطوة كانت تشكل اساساً بالنسبة لتوسع الشركة في مجالات جلب البضائع واعادة تصديرها إلى العراق وأسواق المنطقة.

تجد الاشارة إلى أن «التبريد» وسعت وزادت من انشطتها خلال العام الماضي، حيث دخلت قطاع النقل والعقار، والتخزين، ونقل البضائع وتسويقها وامتدت انشطتها إلى المستودعات الطبية.

من جهة أخرى تتوقع المصادر أن تكون ربحية الشركة جيدة جداً في الربع الأول من ٢٠٠٤.

إنجازات ضخمة لفريق التسويق العالمي باستعادة أسواق تقليدية وفتح أسواق جديدة

مؤسسة البترول: عقود تسويق تزيد قيمتها على ٣ مليارات دولار

توريد منتجات إلى بنغلادش وبريتش بتروليوم و*CEPSA* الاسبانية وسيشل للبترول بكميات ضخمة

أكدت مصادر نفطية أن مؤسسة البترول حققت انجازا تسويقيا في عدد من العقود الجديدة قيمتها تزيد على ٣ مليارات دولار.

وأكد مدير دائرة المشتقات الوسطى ناصر المضف هذه المعلومات علما بأن العقود جاءت «تطبيقاً للاستراتيجية الجديدة» وبدعم من قرار وزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد الصباح القاضي بوقف التعامل مع الشركات التجارية وباشراف حثيث من الادارة العليا في التسويق العالمي، فقد ابرمت عقود جديدة، استعدنا بموجبها اسواقاً تقليدية كانت لنا، كما فتحنا بعقود أخرى اسواقاً جديدة علينا».

واضافت المصادر: «سوف يتم نقل المنتجات والمشتقات النفطية المتعاقد عليها في بنغلادش وهونغ كونغ والصين وسنغافورة واسبانيا وجزر الكناري وسيشل والمالديف وجزر القمر ومدغشقر ودول أخرى.. بواسطة اسطول النقل الكويتي، وأشار إلى أن الاستراتيجية الجديدة تدعم استخدام

وزارته تبحث إقامة محطة اتصال أرضية في الكويت

العبادي: شركات الاتصالات الكويتية تستحوذ على النصيب الأكبر في السوق العراقية

أكد وزير الاتصالات العراقي حيد العبادي أن بلاده تتخطى حالياً مرحلة اقتصادية حرجة في تاريخها عُزلت خلالها عن جيرانها وتعطلت جميع أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي بينهما، وأنه آن الأوان للعراق كي يتجاوز تلك الفترة ويسعى لاقامة علاقات وشراكات متينة على المستويين الاقليمي والدولي.

وقال العبادي على هامش مشاركته في مؤتمر ومعرض اعمار العراق، الذي عقد في القاهرة: «أن شركات الاتصالات الكويتية تستحوذ على النصيب الأكبر من السوق الوطني في العراق، خصوصا منطقتي الجنوب والشمال» مشيراً إلى أن كثافة الوجود الكويتي تعكس ثقة بامكانات النهضة والتنمية العراقية، وأيضا استعدادا لطي ملف قديم من تاريخ العلاقات المتوترة بين البلدين.

وأضاف العبادي: أنه يجري حالياً مد «الكابل الضوئي» بين الدولتين على مساحة شاسعة، مشيراً إلى أن وزارته تبحث حالياً عرضاً من نظيرتها الكويتية لانشاء محطة اتصال أرضية في الكويت تخدم العراق إلى حين إيجاد تلك الأخيرة منفذا مباشراً لها على البحر.

وأوضح العبادي أنه تم توقيع اتفاق قيمته ٨٠ مليون دولار مع مجموعة من شركات القطاع الخاص المصرية لتصدير ما يعرف بـ «المفاتيح الوسيطة» للعراق، الذي عانى في الفترة الأخيرة حالة من الاختناقات الهاتفية، سببها الضغط الهائل على الشبكات الداخلية.

وأشار إلى أن الحرب الأخيرة التي تعرضت لها بلاده ألحقت خسائر فادحة بقطاع الاتصالات العراقي ودمرت نصف الشبكات الوطنية، إلا أنه وبفضل الجهود العربية في اعادة الاعمار تمت اعادتها إلى طاقتها السابقة، معرباً عن أمله في أن تشهد السنوات المقبلة رفعاً لتلك القدرة البالغة ٤ في المئة حالياً، لتواكب المستويات العالمية البالغة ٦٥ في المئة باليابان و٦٦ في المئة بأوروبا والولايات المتحدة.

وتوقع العبادي ارتفاعاً لقدرة شبكة الاتصالات العراقية بنسبة ١٠ في المئة خلال العام الجاري و٢٠ في المئة خلال الأعوام الخمسة المقبلة لتغطي بذلك الطلب المحلي بما يتيح هاتفاً لكل منزل، وأكثر من خط للشركات والمؤسسات التجارية، نافيا خضوع عملية الاتصال لأية رقابة محلية أو أجنبية.

وعن حصة قطاع الاتصالات العراقي في تكاليف اعادة الاعمار، قال العبادي: «كان مقدرا لها مليار دولار أميركي، حصل منها على ٢٥٠ ألف دولار فقط حتى الآن»، مؤكداً سعي وزارته في الفترة المقبلة لعقد شراكات استثمارية واسعة لسد تلك الفجوة والوفاء بالاحتياجات المادية للقطاع.

ونفى ما تردد عن حصول بعض شركات الاتصالات العربية والوطنية على حصصها في السوق العراقي بموجب تقديم رشاوى، وقال: أن ذلك «شائعة» أوجدتها المنافسة الشرسة بين الشركات المختلفة، وأوضح أن الحكومة الانتقالية من جانبها حققت في الأمر، حرصاً على عدالة الفرص بين الشركات المختلفة، مشيرا إلى أن الوزارة ألزمت جميع الشركات المتقدمة للعطاءات المختلفة بتقديم بيان تفصيلي بأصحاب الأسهم فيها والمالكين لأكثر من ١٠ في المئة، مؤكداً أن التحقيقات دحضت الشائعات وأكد العبادي أهمية المشاركة العربية والاقليمية في عمليات اعادة اعمار العراق ليس في مجال الاتصالات فقط وانما في كل المجالات، مشيراً إلى أن عملية الإعمار تحتاج إلى أموال كبيرة وأن المتاح حالياً غير كاف.

وأشار إلى أن التعاون الاقتصادي والتجاري الحالي الذي تسعى العراق إليه سوف يتطور فيما بعد إلى تعاون بين العراق ودول الجوار.

وتوقع العبادي أن يلعب قطاع الاتصالات العراقي دورا هائلا بالمستقبل القريب في قيادة قاطرة التنمية العراقية، مؤكدا أن قطاع الاتصالات هو المنطلق الحقيقي للتقدم وبناء قاعدة اقتصادية قوية ومتشابكة، خاصة أن العراق يمتلك كوادر بشرية وفنية متميزة وان كانت تحتاج بعض التدريب لمواكبة أحدث التطورات التقنية والالمام بكل جديد فيها، وأنه يجري التفاوض مع بعض الهيئات والمؤسسات اليابانية والأميركية لتقديم منح تدريبية وفنية للعناصر العراقية.

الاسطول وبالتالي تعزز فرص تحديثه وبناء ناقلات جديدة. وهذه الاستراتيجية تأتي انسجاما مع التوجه الى المستهلك النهائي بدلاً من الاعتماد على الشركات التجارية.

وأوضحت المصادر أن هذه العقود الجديدة تتمثل في الآتي:

- عقد مع شركة بترول بنغلادش بقيمة ٢,٢ مليار دولار لتوريد كميات من الكيروسين والديزل حجمها ٧ ملايين طن لمدة ٣ سنوات.
- عقد مع شركة بريتش بتروليوم لتوريد وقود للطائرات بحجم مليون طن لمدة عام قيمته تتراوح بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليون دولار. وهذه المنتجات ستخصص لأسواق هونغ كونغ والصين وسنغافورة.
- عقد مع شركة *CEPSA* الاسبانية لتزويد مطارات جنوب اسبانيا وجزر الكناري بوقود الطائرات. والكمية المتعاقد عليها تبلغ ١٦٠ الف طن. وهذا العقد يفتح سوقا جديدة للكويت، وتم ذلك بفضل جهود القائمين على مكتب المؤسسة في لندن وبالتنسيق معهم.
- اتفاق مبدئي مع شركة سيشل للبترول لتوريد مادتي الكيروسين والديزل بكمية ٣٥٠ ألف طن سنوياً. وتم عقد اتفاقية مبدئية أخرى خاصة ببيع التجزئة بحيث تستفيد المؤسسة من زيادة الشحنة الواحدة من ٣٠ ألف طن إلى ٥٠ ألف طن الأمر الذي يخفض كلفة النقل بنسبة ٣٠٪، وتقوم المؤسسة بتفريغ الكمية الزائدة على الطلب من الشحنة في خزانات شركة سيشل للبترول ومنها يتم البيع في اسواق جديدة مجاورة مثل المالديف وجزر القمر ومدغشقر ودول افريقية أخرى مجاورة.

وتعتبر هذه الطريقة (بيع التجزئة) نقلة جديدة، وسابقة لمؤسسة البترول، ستعطي مردوداً مالياً جيداً للدولة.

بسبب ظروف الأسواق العالمية والأحداث السياسية

الكويت تؤجل تنفيذ استراتيجية الوصول إلى ٣ ملايين برميل نفط يومياً إلى ٢٠٠٧

- **العربيد: الحقول المشتركة مع العراق ستأخذ آلية مغايرة لـ«المقسومة».**
- **«نفط الكويت» حفرت أعمق بئر في تاريخ النفط الكويتي بحثاً عن الغاز.**

أعلن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة نفط الكويت أحمد العربيد أن الظروف الحالية التي تنتاب أسواق النفط العالمية ستؤخر تحقيق هدف الشركة لإنتاج ٣ ملايين برميل نفط يومياً إلى العام ٢٠٠٧.

وقال العربيد أن الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة كانت سبباً آخر في تأجيل الوصول لهذه الكمية من الإنتاج والتي كان حدد لها العام ٢٠٠٥.

ولكن العربيد أكد للصحافيين عقب احتفال شركة نفط الكويت بتحقيقها نصف مليون ساعة عمل بلا حوادث في مشروع إعادة إعمار مركز التجميع (١٥) ومحطة تعزيز الغاز (١٣١) واللذين ضربهما انفجار مروع في الأول من مارس ٢٠٠٢ فيما يعرف بـ«حريق الروضتين» أن الكويت عازمة على تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق هذه الكميات من الإنتاج.

وأضاف العربيد «أن شركة نفط الكويت توصلت خلال فترة العامين الماضيين إلى استكشافات كبيرة»، مشيراً إلى أن «نفط الكويت» توصلت إلى كشف نوعية جيدة من النفط في منطقة الروضتين ويصاحبها كميات من الغاز وصفها العربيد بأنها ممتازة حيث أنها تعادل ٣ أضعاف كميات الغاز المصاحبة لبرميل نفط حقل برقان.

وذكر أن اخر استكشافات الشركة من النفط ما توصلت إليه قبل شهرين في منطقة جنوب غرب الجهرة.

وبين أن نوعية النفط المكتشفة في هذه المنطقة من أفضل أنواع النفط في العام «ABI٥٢» موضحاً أن الكميات المكتشفة لم تكشف عن محتوى البئر وما زالت الدراسات والمسوحات تجرى عليه.

وكشف أن الشركة وفي اطار سعيها لاكتشاف الغاز قامت بحفر أعمق بئر في تاريخ القطاع النفطي الكويتي (٢٢ ألف قدم) تحت الأرض مشيراً إلى أن الشركة وصلت إلى نوعية معينة من الطبقات عادة ما يوجد خلالها غاز كما في دول أخرى وجار تثقيب هذه الطبقة للتأكد من وجود الغاز.

وعن آخر اجراءات الشركة في تحديث قوائم الشركات المؤهلة لديها لدخول المشاريع التي تطرحها قال العربيد «أن نفط الكويت عادة ما تحدث قائمتها من فترة لأخرى للمشاريع التي تطرحها سواء الكبرى التي تتعدى تكلفتها ١٠٠ مليون دولار أو المتوسطة أو الصغرى».

ورداً على تساؤل تناول كيفية تطوير الحقول الحدودية المشتركة بين الكويت والعراق، قال العربيد «أن البلدين اتفقا على تشكيل فريق مشترك لبحث آلية الانتاج من هذه الحقول».

وأضاف أن الحقول الحدودية المشتركة موجودة في أكثر من مكان في العالم وهناك صيغ كثيرة يمكن التوصل إليها.

ونفى العربيد أن تكون آلية تطوير هذه الحقول مثل الآلية التي عليها المنطقة المقسومة الآن بين الكويت والسعودية، مشيراً إلى أن المنطقة المقسومة أمرها مختلف هنا فالثروة النفطية مقسومة بين الكويت والسعودية بينما العراق غير ذلك، فالنفط الموجود داخل العراق هو للعراق والنفط الموجود داخل الكويت هو للكويت ولأنها حقول تحت الأرض، فأي تصرف من الطرفين دون الآخر سيسبب هجرة النفط من دولة إلى أخرى.

ذكر رئيس مجلس الادارة في شركة وفرة العقارية حمد مشاري الحميضي أن سوق العقار المحلي شهد تداولات قياسية خلال عام ٢٠٠٣ بلغت قيمتها نحو ٢٨٧٠ مليون دينار كويتي، الأمر الذي انعكس إرتفاعاً في الاسعار بشكل عام، مشيراً إلى أن الشركة حققت صافي ربح عام ٢٠٠٣ بلغ ٢٩٨٣٧٦ ديناراً مقارنة مع ٤٩٢٢٤٢ ديناراً عام ٢٠٠٢.

وأوضح الحميضي في تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ أمام الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس أن سوق العقار المحلي شهد تداولات قياسية خلال العام الماضي بلغت قيمتها ٢٨٧٠، استحوذ قطاع السكن الخاص على ما نسبته ٦٢,٩ في المئة من حجم التداول وجاء العقار الاستثماري في المرتبة الثانية بنسبة ٣٤,٥ في المئة بقيمة ٩٨٨ مليون دينار، مما كان له الأثر في ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

وعن أداء الشركة أشار إلى أنها حققت صافي ربح بلغ ٢٩٨٣٧٦ ديناراً مقارنة مع ٤٩٢٢٤٢ ديناراً عام ٢٠٠٢.

واستعرض الحميضي في تقريره نشاط الشركة في ادارة المشاريع العقارية مثل مشروع المقر الرئيسي للتأمينات الاجتماعية وتوقع تسلمه مع نهاية شهر مارس الحالي، ومشروع فرع التأمينات الاجتماعية في منطقة مشرف، ومشاريع أخرى في مراحل التصميم توقع المباشرة فيها خلال هذا العام، ابرزها مشروع مجمع سكني في السالمية ومشروع تجاري واستثماري في حولي بتكاليف تقديرية ما بين ٧-٧ ملايين دينار كويتي لكل منهما، بالاضافة إلى مشروع تجاري في منطقة القبلة مقابل فندق شيراتون وتوقع انجازه خلال سنة ونصف السنة.

ورداً على استفسار من أحد المساهمين عن سبب تراجع صافي ارباح الشركة عام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام الذي قبله قال مدير عام الشركة عادل الفوزان أن حدث خروج لبعض الاصول بينها محفظة ودخلت اصول أخرى لكن هذه لا تظهر الآن يمكن أن تظهر خلال السنوات المقبلة أفضل من الآن.

تراجع صافي أرباح «وفرة العقارية» إلى ٢٩٨٣٧٦ ديناراً خلال العام

الحميضي: ٢٫٨ مليار دينار قيمة التداولات في سوق العقار المحلي عام ٢٠٠٣

■ الفوزان: الأرباح غير الاعتيادية ستتجاوز الـ ٣٠٠ ألف دينار هذا العام

وأضاف أن شركة وفرة العقارية حققت عام ٢٠٠٢ ازباحا غير اعتيادية نتيجة تحويلات كما أن العائد كان أفضل مشيرا إلى أن الأرباح غير الاعتيادية التي تحققت في عام ٢٠٠٢ بلغت ١٣٧ ألف دينار، وأضاف أن الأرباح غير الاعتيادية المتوقعة هذه السنة يمكن أن تكون أكثر من ٣٠٠ ألف دينار لوجود مشاريع عقارية جديدة.

وأبدى ديوان المحاسبة أربع ملاحظات على البيانات المالية للشركة: الملاحظة الأولى تتعلق بادارة المحافظ الخاصة حيث وجد الديوان أن شركة وفرة العقارية تعتمد على ادارة المحافظ وهذا ليس جيداً مشيراً إلى أنها تصل إلى نحو ٧٠ في المئة من حجم أعمال الشركة، معرباً عن أمله في أن تعمل الشركة لزيادة ارباحها.

ورد مدير عام الشركة عادل الفوزان بالقول أن الشركة كانت بالأساس احدى الادارات في التأمينات الاجتماعية، وتم تأسيسها لاحقاً كشركة لادارة محفظة التأمينات.

الملاحظة الثانية للديوان هي أن الشركة لديها ودائع مجمدة تقدر بنحو أربعة ملايين دينار كويتي، ولو تم استثمار هذا المبلغ في العقار لحقق عوائد جيدة، وسيكون أفضل من تجميدها لتم حل جزء من المشكلة لدى الشركة.

ورد الفوزان أن الشركة حاولت أن تأخذ محافظ وأخذت بعض المحافظ وخاطبت جهات عديدة في هذا الشأن مثل شركة النقل العام وشركات أخرى، ورأى أن ذلك لا يعيب الشركة، مشيراً إلى أن ملاحظة الديوان هذه توضع كل سنة وهي ليست جيدة.

والملاحظة الثالثة هي أن لدى الشركة عقارات اداؤها ضعيف وتحقق أقل من ٥ في المئة ويجب على الشركة أن تعمل من أجل رفع هذه النسبة.

وعلق الفوزان على ذلك بالقول أن الشركة كان يجب أن توظف الأموال لديها، مبيناً أن الشركة لها نظام معين في الشراء والبيع وهناك لجان تقييم خاصة كون الشركة حكومية وليست خاصة، لكن مع ذلك نشارك الديوان في وجوب توظيف هذه الأموال، لكن الأمر يتوقف على وجود فرصة مناسبة.

أما ملاحظة ديوان المحاسبة الرابعة فتتعلق بصرف مبالغ لعضو في مجلس الادارة دون وجه حق، حيث أن العضو المشار إليه عضو في لجنة الاستثمار العقاري دون أن يكون هناك قرار بذلك لذلك لا يجوز صرف تعويض له عن حضوره اجتماعات اللجنة.

ورد الفوزان بالقول أن الشخص المعني هو أحمد التركي (عضو مجلس الادارة) الذي حل محل العضو السابق فيصل الشايع وكونه (التركي) عضواً في مجلس الادارة هو عضو في اللجنة المشار إليها لكن لا يوجد قرار صريح بذلك.

وأكد أنه لا يوجد ما يمنع صدور مثل هذا القرار.

يذكر أن ثلاثة من أصل خمسة هم أعضاء مجلس ادارة وفرة العقارية هم أعضاء في مجلس ادارة الشركة ويأخذ كل عضو في اللجنة اربعة آلاف دينار كويتي سنوياً كتعويض عن حضوره اجتماعات اللجنة.

البرلمان المصري يحسم قضية " خصخصة" أسماك بحيرة ناصر

إلغاء عقد "غراند ليك" المصرية - الكويتية وقصر التعامل على المصريين دون العرب والأجانب

أسدل البرلمان المصري الستار على واحدة من أهم القضايا التي عرضت عليه خلال الدورة الحالية بعدما ظهرت وبقوة معارضة النواب ورفضهم خصخصة بحيرة ناصر، ورفض طرحها للاستثمار العربي والأجنبي فقد قرر البرلمان عدم السماح لأي شركة غير مصرية بالعمل في مياه البحيرة.

وكان رئيس البرلمان الدكتور أحمد فتحي سرور، وافق على عرض التوصية التي اتخذتها لجنة الزراعة والري في البرلمان في غياب نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الدكتور يوسف والي، عن جلسة البرمان حيث أعلن رئيس اللجنة المهندس أبو بكر الباسل أنه تم الإتفاق على تخصيص نسبة ٤٠ في المئة من مساحة البحيرة للاستثمار فقط وفي المياه العميقة وتخصيص الباقي للجمعيات والصيادين.

وإثر بحث البرلمان لملف البحيرة كاملاً، قرر إلغاء العقد المبرم بين محافظة أسوان والشركة المصرية - الكويتية " غراندليك" واعتبار العقد كأن لم يكن حيث صدر حكم من القضاء الإداري يعتبر البحيرة مرفقا قوميا وليس محليا حتى تبرم المحافظة هذا العقد.

وقدم النائب أحمد أبو حجي " نائب سوهاج" الذي أثار القضية، ونائب أسوان، مختار جمعة وعدد آخر من النواب الشكر لأعضاء البرلمان على قرارهم مؤكدين أن هذا القرار جاء متمشيا مع رغبات الصيادين، والحفاظ على مستقبلهم ويمنع الأجانب من أن تطأ أقدامهم بحيرة السد العالي.

هذه الجولة البرلمانية الختامية الحاسمة للأزمة التي فجرها نائب " سوهاج" أحمد أبو حجي، حول خصخصة بحيرة ناصر الواقعة أمام السد العالي بدأت عندما حضر بشكل مفاجيء نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصري الدكتور يوسف والي اجتماع لجنة الزراعة والري الذي كان مخصصا لمناقشة موضوع مختلف ومغاير عن خصخصة البحيرة فقد كان جدول أعمال اللجنة يتضمن بحث بيانين آخرين عن السماح بدخول مواد ملوثة محظور استيرادها " وسائل إطفاء رغوي".

في البداية وجه الدكتور والي لطمة قوية من العيار الثقيل وأعلن رفضه لتقرير لجنة الزراعة والري بالبرلمان، عن موضوع طرح بحيرة ناصر للاستثمار الخاص والتي طالبت بتأجيل طرح المزاد العلني الذي كان مقررا له يوم ٢١ مارس الجاري وأعلن والي تحفظه على هذا التقرير، معلناً أنه أبلغ قراره إلى رئيس البرلمان الدكتور أحمد فتحي سرور، مؤكداً من جديد أن رأي اللجنة استشاري، وأنه مصمم على طرح البحيرة للاستثمار لكونه أصدر قراراً بهذا الشأن بصفته نائب رئيس الوزراء ولا يجوز التراجع عن هذا القرار.

وقابل الهجوم الحاد الذي شنه والي على اللجنة انتقاداً حادا من النائب اليساري أبو العز الحريري " تجمع" الذي اعتبر قرار التخصيص فيه عجلة وأنه سيؤثر على الوضع النفسي والاجتماعي، واعتبر هجوم والي غير مناسب ولا يجوز أن يخرج من برلماني محنك.

وبعد مناقشات مستفيضة، أقرت اللجنة تخصيص ٤٠ في المئة من مساحة البحيرة في المياه العميقة للاستثمار والباقي أبقى تخصيصه للجمعيات والصيادين، كما قررت اللجنة عدم طرح البحيرة للاستثمار الأجنبي والإكتفاء بالمصريين فقط وتشديد الرقابة الأمنية على مسألة تهريب الأسماك وعدم إلحاق أي أضرار بالصيادين والتحقيق في المخالفات التي ارتكبت في أي عقد تم إبرامه من جانب أجهزة التحقيق المختلفة.

فيما أعلن الدكتور والي أنه لن يضار صياد من تنفيذ قرار طرح بحيرة ناصر للمستثمرين، وقال: سيستمر عمل الصيد السطحي ولن تلغى أي رخصة، وسيتم تقسيم البحيرة إلى سبع مناطق، ونبه إلى سيطرة ٩١ عائلة حالياً على ٥٥ في المئة من نسبة الصيد بالبحيرة.

وتعهد والي بإحالة العقد المبرم على المستثمر إلى الرقابة الإدارية لمراجعته وبحث كافة أوجه المخالفات التي كشفها النواب.

فيما واصل النائب أحمد أبو حجي تحذيره من خطورة تنفيذ قرار تخصيص البحيرة ومنح حق الصيد لشركات استثمارية، وقال: إذا كان يتحكم في البحيرة ٩١ عائلة فإنه في ظل طرحها للبيع سيتحكم فيها سبعة أفراد وتساءل أبو حجي: كيف يتم السماح للمستثمر الأجنبي باستغلال البحيرة بالمخالفة لقرار وزير الزراعة الذي أكد على ضرورة أن يكون المستثمر مصرياً كما تساءل أبو حجي من خول المحافظ سلطة الاعتماد في الوقت المتعارف عليه أن سلطة الاعتماد من اختصاص الدكتور والي.

وأشار أبو حجي إلى أن المحافظ قد وافق على إعطاء شركة غراند ليك التي يملكها رجل الأعمال الكويتي الدكتور معاذ المسعود عقد انتفاع لمدة ٢٥ جنيهاً للفدان «المائي في العام».

وواصل أبو حجي تساؤلاته قائلا: من المسؤول عن إلغاد عقد شركة مصر أسوان للأسماك التي تصل نسبة الأموال الحكومية بها ٩٠ في المئة وذلك لصالح الدكتور المسعود وأكد أبو حجي أن العقد المبرم مع رجل الأعمال الكويتي يحرم الخزانة العامة من ٨ ملايين جنيه.

ووصف العقد بأنه أكبر قضية فساد تشهدها مصر خلال العام ٢٠٠٤، ووجه أبو حجي أصابع الاتهام إلى بعض المسؤولين في الدولة بأنهم وراء انخفاض كميات الأسماك من البحيرة حتى يمكن طرحها للبيع وقال: «هناك مصيبة أخرى ارتكبها المسؤولون عن تنفيذ طرح البحيرة للمستثمر الأجنبي على استزراع الأسماك في البحيرة، في الوقت الذي يحظر فيه رئيس مجلس الوزراء، ووزير الري عمليات الاستزراع السمكي في البحيرة، والأخطر من ذلك أن العقد المبرم مع رجل الأعمال الكويتي أعطاه الحق في تصدير ٧٥ في المئة من أسماك البحيرة في الوقت الذي يهدف فيه قرار طرح البحيرة للمستثمرين لزيادة الكميات المطروحة في الأسواق المصرية».

في ختام زيارة وفد رجال أعمال عراقي إلى القاهرة

تأسيس مجلس رجال أعمال مصري - عراقي وغرفة تجارية مشتركة وبروتوكول تعاون صناعي

أنهى وفد اقتصادي عراقي كبير ضم أكثر من ٦٠٠ رجل أعمال عراقي زيارته إلى مصر شارك خلالها في مؤتمر ومعرض «معا نبني عراقاً جديداً»، الذي افتتحه رئيس الحكومة المصرية الدكتور عاطف عبيد واستمرت فعالياته ثلاثة أيام.

ويعول الاقتصاديون المصريون أن تسهم تلك الزيارة في تحقيق اختراق قوي للسوق العراقية، لا سيما أنه تم توقيع عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين البلدين خلال زيارة الوفد العراقي.

وشهدت الزيارة توقيع اتفاقية انشاء مجلس اعمال مصري - عراقي، وبروتوكول تعاون صناعي بين اتحادي الصناعات في البلدين، واتفاقية تأسيس غرفة تجارية مصرية - عراقية، فضلاً عن اتفاقية لتوريد وتشغيل سنترالات ومعدات هاتفية إلى العراق بقيمة ٥٠ مليون جنيه مصري: وأجرى الوفد لقاءات مكثفة مع مسؤولين اقتصاديين مصريين ووزراء منهم وزراء التجارة الخارجية، الاتصالات والمعلومات، التموين والصناعة.

وأسفرت المحادثات (التي أجراها عدد من أعضاء الوفد العراقي) عن الاتفاق المبدئي على تصدير عدد من السلع المصرية إلى السوق العراقية، بحيث سيتم خلال الفترة القريبة المقبلة استكمال المفاوضات والاتصالات بين الجانبين بما يتيح ابرام تعاقدات تصديرية جديدة تحقق طفرة في الصادرات المصرية إلى العراق، كما تم الاتفاق على اقامة معرض للمنتجات المصرية في السوق العراقية في الفترة المقبلة لتعريف العراقيين بالمنتج المصري ومدى جودته، وتنوع المنتجات المصرية لزيادتها للسوق العراقية.

وقال رئيس اتحاد الصناعات المصرية الدكتور عبدالمنعم سعودي: «ان الاتحاد يضم ١٥ غرفة صناعية تشمل عضويتها ١٥ الف منشأة تعمل في مختلف المجالات الصناعية بحيث يمكن لطاقتها الانتاجية الاسهام في توفير احتياجات العراق من عدد كبير من السلع والمنتجات المصرية».

وأوضح أن وفداً من رجال الأعمال المصريين سيزور العراق خلال الشهرين المقبلين للوقوف على ما تحتاجه السوق العراقية وامكانية ابرام صفقات مشتركة تخدم الجانبين، لتفعيل مجلس رجال الأعمال المشترك (المصري - العراقي).

كان قد تم في ختام زيارة الوفد العراقي توقيع اتفاقية لتأسيس غرفة تجارية مصرية-عراقية مشتركة تتولى تسهيل انتقال حركة التبادل التجاري واقامة مشروعات مشتركة في كلا البلدين وزيادة مساهمة الشركات المصرية في اعمار العراق.وقع الاتفاقية عن الجانب المصري رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية خالد أبو اسماعيل وعن الجانب العراقي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية عبود الطفيلي.

وقال وزير التموين المصري الدكتور حسن خضر (الذي شهد حفل التوقيع بمقر الوزارة): «أن انشاء الغرفة يهدف إلى مساندة الشعب العراقي في هذه المرحلة الحاسمة لتحقيق التقدم والرفاهية للشعب العراقي، واستكمالاً للمبادرات التي قامت بها جهات أخرى في الحكومة أو منظمات الأعمال في مصر لدعم وتوسيع شبكة الاتصال بين البلدين».

واضاف «أن الاتحاد العام للغرف التجارية في شعبه المختلفة، التي تغطي مختلف المجموعات السلعية يعد المظلة الأكبر لمنظمات الأعمال، التي يمكن من خلالها دفع العمل التجاري والاقتصادي وتنميته».

وشدد خضر على أهمية دفع العمل العربي المشترك في مختلف مجالات التبادل التجاري والاستثمار المشترك وتبادل الخبرات الفنية والتقنية، فضلاً عن تحقيق الاستقرار والرخاء في العراق وتقديم العون العربي له.

وقال رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية خالد أبو اسماعيل أن الغرفة التجارية المشتركة ستقدم كل العون للتجار المصريين المتعاملين مع السوق العراقية، من خلال المقر الخاص بها في بغداد، كما ستقدم تسهيلات للتجار العراقيين المتعاملين مع السوق المصرية من خلال مقر الغرفة في القاهرة، مع العمل على تذليل العقبات التي تحد من انسياب السلع والبضائع بين البلدين.

وأضاف أن «الغرفة ستزود رجال الأعمال في البلدين بالمناقصات والمشروعات المطروحة للاستثمار في مصر والعراق، وتأسيس مشروعات مشتركة وتسوية وفض المنازعات التجارية التي قد تنشأ في المستقبل من خلال لجنة يتم تشكيلها لهذا الغرض، واجراء البحوث السوقية واصدار الأدلة والنشرات عن السلع المتداولة في السوقين».

بدوره، قال رئيس الاتحاد العام للغرفة التجارية العراقية عبود الطفيلي: «أن القطاع الخاص العراقي يلعب الدور الأكبر الآن في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، على الرغم من الظروف التي يمر بها الشعب العراقي حالياً»، مؤكداً أن الفرصة متاحة أمام التجار والمنتجين المصريين لزيادة معاملاتهم مع السوق العراقية، خاصة أن التاجر والمستهلك العراقي يفضل البضائع والسلع المصرية مقارنة بالأجنبية ما دامت شروطا الجودة والسعر المناسب توافرت فيها.

٣ مليارات جنيه استثمارات جديدة في قطاع العقارات المصري

- نرحب بأي تعاون مع المجموعات الكويتية الموجودة في مصر
- مصر تحتكر ٦٠٪ من الإستثمارات الكويتية
- الخرافي والمطوع فتحا الباب للاستثمار الكويتي الخاص والحكومي للدخول إلى مصر

كشف رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات البابطين خالد البابطين عن عزم المجموعة ضخ نحو ثلاثة مليارات جنيه في قطاع العقارات في مصر والإسكندرية خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال البابطين بمناسبة حضوره لإعلان اتفاقية شراكة بين إحدى شركاته NCS وشركة أوتوديسك العالمية لتوزيع منتجاتها في مصر: إن المجموعة ستبدأ في تنفيذ عدة مشروعات عملاقة الأول في مدينة ٦ أكتوبر على مساحة مليون و٥٨٠ ألف متر مربع وذلك بإنشاء مدينة رويال سيتي المتكاملة والتي تضم مجموعة كبيرة من الشقق الفندقية الفاخرة وعددا من الفيلات إضافة إلى ناد ومستشفى ومدارس خاصة وملاعب رياضية، مشيراً إلى أن هذا النوع من الإسكان موجه للصفوة وتصل تكلفته إلى ما يقرب من ٢ مليارى جنيه موزعة على مراحل عدة.

وأضاف أن المشروع الثاني في قطاع العقارات سيكون في المنطقة القريبة من نادي الشمس في مدينة نصر بجوار الكلية الحربية وهو مشروع متكامل أيضاً يضم العديد من الشقق الفندقية الفاخرة إضافة إلى مول تجاري ضخم وأبراج سكنية عملاقة، مشيراً إلى أنه من المواقع المميزة والقريبة من مطار القاهرة وتكلفته تصل إلى ١٦٠ مليون دولار ويستغرق ٣ سنوات حتى الإنتهاء منه.

الإسكندرية

وأشار البابطين إلى أن الإستثمارات الكويتية لم تحتكرها القاهرة، حيث وضعت المجموعة - البابطين - في خطتها الإستثمار العقاري في الإسكندرية وتم الإتفاق مع محافظها عبد السلام المحجوب على إقامة عدة مشروعات عقارية الأول في منطقة "محرم بك" وهو للإسكان المتوسط والثاني في منطقة المعمورة وهو من الإسكان الفاخر، منبها إلى أن الإستثمارات العربية تلقى العناية والإهتمام من محافظ الإسكندرية بشكل خاص.

وأكد خالد البابطين في الوقت نفسه ان الإستثمارات الكويتية في مصر تأتي في المرتبة الأولى وهي موجودة وممتدة منذ زمن طويل وتحظى بمؤازرة الحكومة المصرية.

ولفت إلى أن المناخ الإستثماري في مصر الآن تغير إلى الأحسن وأصبح يمتلك قدرة أكبر على جذب الإستثمارات ومرونة واضحة، موضحاً أن القانون رقم ٨ في الإستثمار الداخلي يعد الأكثر ايجابية والأفضل لحل مشاكل المستثمرين.

تمويل عقاري

وعن الآثار المتوقعة لقانون التمويل العقاري، قال البابطين إن خلق مؤسسات مالية جديدة يدعم القطاع، الذي تخدمه أو الموجهة إليه كما يحدث حالياً في قطاع العقارات في أميركا وبريطانيا، وخروج قانون التمويل العقاري إلى حيز التنفيذ سينشط قطاع العقارات المصري، واعتبرها خطوة رائدة تشجع القطاع المصرفي أيضاً على الدخول في استثمار مربح إضافة إلى أنه يخدم شريحة كبيرة من المجتمع المصري.

الخرافي والمطوع

وبالنسبة للاستثمارات الأخرى لمجموعة البابطين في مصر، قال رئيس مجلس إدارتها أنها موجودة في مصر منذ سنوات بعيدة ودخلت قطاعات متنوعة مثل السياحة والفندقة في شرم الشيخ والغردقة بخلاف استصلاح الأراضي والعقارات وأيضاً قطاع التكنولوجيا، إلا أنه أشار إلى صعوبة وضع تقديرات اجمالية لها.

ونبه إلى أن المجموعات الكويتية الإستثمارية في مصر وأهمها الخرافي والمطوع، ثبتت القطاع الخاص الكويتي والحكومي للاستثمار في مصر، مشيرة إلى أن هذه المجموعات موجودة وتعمل في مصر منذ ٥٠ سنة.

وحول امكانية التعاون بين هذه المجموعات الإستثمارية، قال خالد البابطين أن لكل مجموعة استثمارية بشكل عام وجوداً مختلفاً ولكل مشروع ظروفه الخاصة، إلا أننا نرحب بأي تعاون مع مستثمرين كويتيين.

وبالنسبة لتقديره لحجم الاستثمار الكويتي في مصر مقارنة بالدول العربية، قال أن مصر لديها امكانات كبيرة سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو القدرة الشرائية وهو ما زاد قيمة الإستثمار الكويتي فيها - على حد تقديره - إلى ٦٠٪ مقارنة بالدول العربية الأخرى.

قبل بلوغه مستوى ما قبل الحرب

خط أنابيب شمال العراق يحتاج إلى شهور لإصلاحه

العراق أوقف الضخ في خط أنابيب كركوك

قالت مصادر بصناعة الشحن أن العراق أوقف ضخ النفط على امتداد خط أنابيب كركوك الشمالي للنفط الخام والممتد إلى تركيا على الرغم من أن صهاريج التخزين في مرفأ جيهان التركي لم تمتلىء بعد وذلك في أعقاب بيع ستة ملايين برميل في وقت سابق من الشهر الجاري. وقال وكلاء للشحن في جيهان لرويترز أنه لم يتضح سبب توقف ضخ النفط على امتداد الخط الذي يبلغ طوله أكثر من ٩٠٠ كيلو متر والذي بلغ معدل تدفق النفط فيه في الأيام الأخيرة ٣٠٠ ألف برميل يومياً.

ولم يتضح كذلك متى توقف الضخ على الرغم من أن أحد المصادر قال أن ذلك حدث قبل ثلاثة أيام. وكانت مؤسسة تسويق النفط العراقية أعادت فتح الخط هذا الشهر بعد أن تكب بسلسلة من عمليات التخريب. وقد وكلاء الشحن أن ما تبقى في صهاريج التخزين بمرفأ جيهان نحو ثلاثة ملايين برميل بينما تبلغ السعة التخزينية نحو عشرة ملايين برميل.

ويترقب تجار النفط توقيت فتح الباب مرة أخرى أما مبيعات النفط العراقية من مرفأ جيهان.

وكان المسؤول الأمريكي عن صناعة النفط في الإدارة المدنية بالعراق قال أن اصلاح خط أنابيب تصدير النفط بشمال العراق يحتاج إلى شهور من العمل قبل بلوغه مستوى ما قبل الحرب.

ويمتد الخط من حقول كركوك الشمالية إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط وكان ينقل ٨٠٠ ألف برميل يومياً قبل الغزو الأمريكي للعراق في مارس الماضي لكنه أغلق بسبب ما لحق به من أضرار في القصف الأمريكي وعمليات التخريب. وقال المسؤول الأمريكي مايك ستنسون لرويتزر أن الخط ما زال يتطلب أعمالا رئيسية لإصلاح ما لحق به من أضرار من القصف الأمريكي عند نقطة عبور على نهر دجلة إلى الجنوب الغربي من كركوك.

وأضاف إن أعمال الإصلاح ستستغرق بضعة شهور قبل امكان استئناف تشغيل الخط.

وتابع ستنسون المدير السابق بشركة كونوكو الأمريكية إن من المحتمل أن تصل طاقة الخط إلى ١,١ مليون برميل يومياً إذا تحسن الوضع الأمني وتم تحقيق تقدم في إصلاح منشآت بحقول كركوك وإبدال مقاطع متآكلة من الخط ومحطات ضخ أصيبت بأضرار في حروب سابقة في منطقة إلى الشمال.

لكنه أضاف إن ذلك قد يستغرق عاماً على الأقل.

وقال إن تدفق النفط يتباين عاماً على الأقل.

وقال إن تدفق النفط يتباين حسب الطلب المحلي من مصفاة بيجي المرتبطة بالخط وانتاج حقول كركوك والأوضاع الأمنية.

كما قال إن استثمارات مطلوبة أيضاً لتركيب محطات ضخ إلى الجنوب لتغذية مرفأ خور العمانية. وقال ستنسون إن الولايات المتحدة توصي باستخدام صيغة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لجذب الإستثمارات إلى قطاع النفط بصفة عامة مثلما هو الحال في النرويج ودول آسيوية.

وأضاف " لا توجد رصاصة سحرية. وما نود أن نرى الحكومة تتبناه هو برنامج يتيح الحوافز الملائمة لأقوى الشركات حتى تأتي باستثماراتها." وتابع إن الإنتاج اليومي في العراق يتراوح بين ٢,٤ و ٥,٢ مليون برميل يومياً يصدر ٧,١ مليون منها للخارج.

وكانت الطاقة الإنتاجية قبل الحرب نحو ٨,٢ مليون برميل يومياً كما كانت الصادرات تبلغ ٢,٢ مليون برميل في اليوم.

إنتاجه موجه إلى شركة "بترونت" الهندية

أمير قطر دشن أكبر خط إنتاج للغاز في العالم

دشنت قطر مصنعاً لمعالجة الغاز الطبيعي المسال يقع ضمن المدينة الصناعية برأس لفان التي بدأت تصدر منها أولى شحنات تصدير الغاز المسال إلى الهند.

وافتتح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خط الإنتاج الثالث لشركة رأس غاز في المدينة الصناعية برأس لفان الذي تطلب انجازه ٢,٣ مليار دولار بما فيها المنشآت في الهند.

وقال وزير الطاقة القطري عبد الله العطية أن طاقة انتاج الخط الثالث تبلغ ٤,٧ ملايين طن من الغاز المسال سنوياً مضيفاً أن انتاجه موجه إلى شركة "بترونت" الهندية.

وأكد كاتب الدولة الهندي للنفط والغاز الطبيعي ب . ك شاتور قادي رئيس الشركة أن حكومته تسعى إلى استغلال الغاز الطبيعي غير الملوث للاستجابة إلى طلب داخلي متزايد على المحروقات.

وأضاف أنه يتوقع أن يرتفع استهلاك الغاز المسال في الهند من ٨ بالمئة حالياً إلى ٢٥ بالمئة سنة ٢٠٢٥ .

واستثمرت قطر ١,٣ مليار دولار في المشروع الذي دخل حيز الإنتاج في فبراير في حين استثمرت الهند ٦٠٠ مليون دولار لإقامة منشات في داهيج في ولاية غوجارات (شمال غرب) و٢٠٠ مليون دولار لإقامة خط أنابيب غاز. وخصص ٢٠٠ مليون دولار أخرى لإقتناء ناقلات غاز.

وانجز الخط الثالث قبل شهرين من الموعد المحدد أصلاً وتسلمت الهند ثلاث شحنات بلغ حجم كل واحدة منها ١٣٨ ألف متر مكعب من الغاز المسال وينتظر أن تتسلم ٣٤ شحنة أخرى حتى نهاية السنة.

وأبرمت بترونت في يوليو ١٩٩٩ صفقة مع رأس لفان تشمل شحنات سنوية يبلغ حجمها ٧,٥ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال وذلك لفترة ٢٥ سنة. وستشحن هذه الكميات إلى ولايتي غوجارات (شمال غرب) وكيرلا (جنوب).

وينتج الغاز الطبيعي المسال انطلاقاً من موارد القسم القطري من حقل الشمال " نورث فيلد" أكبر حقل الشمال " نورث فيلد" أكبر حقل للغاز في العالم الذي تتقاسمه قطر مع ايران.

وقطر الدولة النفطية الصغيرة، تملك ثالث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي وتسعى إلى الترويج له لجعله عاملاً مساعداً على التنمية ولتصبح أول مصدر للغاز في العالم.

برسم موحد بنسبة ٥ بالمائة

العراق اعاد الرسوم الجمركية مع انتعاش حركة الاستيراد

اعاد العراق فرض رسوم جمركية الا ان من المستبعد أن يؤدي الرسم الموحد المتواضع بنسبة خمسة في المائة إلى التخفيف من اقبال العراقيين على السلع المستوردة من سيارات وأجهزة كهربائية وملابس.

وتصطف مئات الشاحنات الصغرية البيضاء في ميناء أم قصر أكبر موانئ العراق فيما يمثل أحد مظاهر طوفان السلع المستوردة التي انهالت على العراق بعد الحرب التي أسقطت حكم صدام حسين.

وتأمل الإدارة التي يقودها الامريكيون في العراق أن تؤدي الرسوم الجمركية الجديدة التي توجه الواردات من خلال نقاط الدخول الرسمية حتى يتسنى تسجيلها لتحقيق بعض النظام والانضباط إلى السوق.

وقال بيتر بينجام مستشار الموانى والشؤون البحرين بسلطة التحالف المؤقتة لرويترز «سيساعد ذلك الموانىء على تنظيم العمل وتدوين احصاءات»، وأعفت السلطات المواد الغذائية والأودية والمعدات الطبية والكتب والملابس من الرسم الجمركي الجديد وكذلك الامدادات الإنسانية التي تستوردها وكالات المساعدات والسلع التي سيعاد تصديرها.

وكان ميناء أم قصر أول هدف رئيسي في الحرب البرية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق في العام الماضي ولكنه أصبح الآن يعج بالحركة.

ورست في الميناء سفينة حبوب استرالية في انتظار تفريغ حمولتها، وتقوم ناقلة من دبي بنقل الركاب والسيارات والمزيد من الأجهزة الكهربائية بينما يتأهب قطار بضائع للانطلاق شمالاً ويدور الباحثون عن عمل في حركة دائبة حول البوابات على أمل أن يطلبهم أحد للعمل.

وتتراص مئات الحاويات على أرض الميناء بينما تقف رافعتان صينيتان يمكن لكل منهما تفريغ ٢٥ شاحنة في اليوم، ويفتقر ميناء أم قصر لمعدات الشحن والتفريغ اللازمة لنقل الحاويات بهذه الاعداد عبر الميناء مما يؤدي إلى حدوث اختناق.

وقال حسن زاير مدير الجمارك بالميناء أن رسم الخمسة في المائة لن يردع المستوردين لانه لا يقارن بالرسوم الباهظة التي كانت مفروضة في عهد صدام.

وأضاف «في تلك الأيام كان الرسم الجمركي ٢٠٠ في المائة على السيارات و١٠٠ في المائة على الحلوى و٧٥ في المائة على أجهزة التكييف و٥٠ في المائة على الملابس و٣٠ في المائة على أجهزة التلفزيون»، ومنذ فترة طويلة ظفى ميناء أم قصر على ميناء البصرة القديم على ممر شط العرب والذي دمر خلال الحرب العراقية الايرانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ وما زال في حالة مزرية.

كما أنه أكبر ميناء أبو فلوس الذي أصبح نقطة حدودية رسمية ومن ميناء خور الزبير على شط العرب.

وقال مسؤول أن حركة الشحن والتفريغ بالميناء في العام الماضي بلغت سبعة ملايين طن ومن المتوقع أن ترتفع إلى عشرة ملايين هذا العام.

وانهت شركة مقاولات تركية تطهير ميناء أم قصر من ٢٩ سفينة غرقت خلال الحرب مع ايران مما سيسمح بتعميق الميناء إلى ١٢.٥ متر لاستيعاب سفن تصل حمولتها إلى ٦٠ الف طن.

ويجري الآن تقطيع زورقي قطر يكتسيان بالصدأ أحدهما تغمره المياه لبيعهما كخردة بمقتضى خطة تشرف عليها وكالة تابعة للامم المتحدة.

وقد زودت شركة بكتل الامريكية الميناء بالكهرباء والاضاءة والمياه.

وما زالت السرقات تمثل مشكلة إلا أنه تمت السيطرة على عمليات السلب الواسعة التي أعقبت الحرب.

ويوجد بالميناء ٢٥٠ حارساً أمنياً عراقياً مسلحين ببنادق هجومية لحماية السياج الخارجي الذي يبلغ طوله ١١ كيلو مترا يدعمهم ٤٠ حارساً توظفهم شركة غربية للخدمات الأمنية.

ويقوم مشاة البحرية الملكية بتدريب شرطة عراقية جديدة للدوريات النهرية على استخدام زوارق دورية صغيرة وزوارق مطاطية على اعتراض المهربين وغيرهم من المجرمين.

وتساعد شركة ستيفدورنج سيرفيسيز أوف امريكا في ادارة الميناء بعقد يسري حتى يونيو من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ولها ست خبراء يعملون إلى جانب العراقيين.

وقال بينجام أن المسؤولين العراقيين عن ادارة ميناء أم قصر أدركوا أنهم يفتقرون للخبرة اللازمة لادارة الميناء بالوسائل الحديثة بسبب العزلة الدولية التي فرضت على العراق خلال ١٢ عاماً من العقوبات الدولية.

قيمتها ١,١ مليار دولار

فلور الأمريكية وأميك البريطانية فازتا بعقود في العراق

أرست الحكومة الأمريكية عقوداً تصل قيمتها إلى ١,١ مليار دولار لتنفذ مشروعات في قطاعي المياه والصرف الصحي في العراق على شركة مشتركة كونتها شركة فلور الامريكية وشركة اميك البريطانية لتصبح الأخيرة أكبر متعاقد في العراق من خارج الولايات المتحدة.

وقالت وزارة الدفاع الأمريكية أن الشركة المشتركة ستتولى اقامة نظم للمياه والصرف الصحي واصلاحها وادارتها.

وارتفعت اسهم الشركتين الامريكية والبريطانية بفضل هذا الاعلان وزاد سهم اميك اثنين في المئة بينما ارتفع سهم فلور ٠,٨ في المائة في نيويورك.

وتمثل هذه العقود الجانب الأكبر من عقود المياه والصرف الصحي التي أعلنت وزارة الدفاع انها قد تصل إلى ١,٥ مليار دولار.

وربما يسهم هذا العقد في تخفيف بعض المخاوف بين الشركات البريطانية من أن تتجاهلها الولايات المتحدة، وفازت شركتا بكتل وهاليبرتون الامريكيتان بعقود قيمتها مليارات الدولارات في العراق في أعقاب الغزو الامريكي مما أدى إلى اتهامات بمحاباة الشركتين.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري فازت شركتا فلور واميك بعقد قيمته ٥٠٠ مليون دولار لمشروعات كهربائية في العراق.

وقال ممثل لشركة أميك أن الشركة المشتركة تسعى للحصول على تعاقدين اخرين في العراق الأول في قطاع النقل والثاني يتعلق بالقضاء والأمن تصل قيمتها إلى ١,٢ مليار دولار.

قدمت استئنافاً لقرارها

مايكروسوفت تسعى لاتفاق مع المفوضية الأوروبية

اعلن المدير العام لشركة مايكروسوفت فرنسا كريستوف اولنيت أن الشركة «تبقى منفتحة على امكانية التوصل إلى اتفاق بالتفاوض مع المفوضية الاوروبية» مشيراً في الوقت نفسه إلى أن العملية ستكون طويلة.

وذكر اولنيت بان مايكروسوفت ستقدم طلب استئناف لقرار المفوضية، موضحاً أن المحكمة الابتدائية في لوكسمبورغ ستصدر حكمها في مرحلة أولى بشأن طلب تعليق هذا القرار الذي تقدم به محامو المجموعة الامريكية.

واعتبرت مايكروسوفت ان هذا الاجراء القضائي قد يدوم أربعة أو خمسة أعوام.

وفرضت المفوضية الاوروبية على شركة مايكروسوفت دفع غرامة قياسية تبلغ قيمتها ٤٩٧ مليون دولار لانتهاكها قواعد المنافسة في السوق الأوروبية، مطالبة عملاق البرامج المعلوماتية بتعديل ممارساته التي تعتبر منافية للمنافسة الحرة.

وأعلن المدير العام لمايكروسوفت فرنسا «أن محكمة العدل الاوروبية ستبحث في كيفية ضمان تنمية المنافسة والدينامية لصناعة (المعلوماتية) مع احترام مصلحة المستهلك وامكانية زيادة مايكروسوفت لمعلوماتها في الوقت نفسه».

وأوضح أولنيت الذي أكد أن مايكروسوفت كانت قدمت إلى المفوض الاوروبي لشؤون المنافسة ماريو مونتي مقترحات تستجيب تماماً لمطالبة بشأن برامج المعلوماتية «ويندوز ميديا» وقابلية التشغيل الداخلي للأجهزة المزودة، «ان مستقبل منتجاتنا هو الذي لم نجد له صيغة مرضية».

وقال أيضاً «لكن الحوار يجب أن يتواصل لأن هذه القضية تثير، ابعد من استراتيجية مايكروسوفت، رهانات اجتماعية مثل الأمن أو استخدام الجميع للأدوات المعلوماتية».

وقال باختصار «من حق المستهلك أن يحصل على منتجات تضمن له استخداماً سهلاً وشفافاً لحاسوبه».

أميركا تمنح عقدين بقيمة ١,١ مليار دولار إلى شركات بريطانية وأميركية في العراق

واشنطن (سان فرانسيسكو) -رويترز- ذكرت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) انها منحت عقدين رئيسيين في العراق إلى شركات اميركية وبريطانية لاعادة بناء قطاعي المياه والكهرباء.

وأوضح الجيش أن شركة فلوراميك التي تملك شركة فلور كورب الأميركية للانشاءات حصة ٥١ في المئة من اسهمها وشركة أميك البريطانية حصة ٤٩ في المئة فازت بعقد قيمته ٥٠٠ مليون دولار لمشروعات الكهرباء في العراق.

ومنحت شركة واشنطن انترناسونال بلاك اند فيتش وهي مشروع مشترك تملك شركة واشنطن غروب انترناشونال حصة ٩٠ في المئة منه وبلاك اند فيتش العشرة في المئة الباقية عقد يبلغ حده الأقصى ٦٠٠ مليون دولار لاعادة بناء قطاع المياه في العراق.

ورحبت فلور ومقرها كاليفورنيا والتي خسرت عقداً نفطياً رئيسياً في العراق في يناير بفوزها بهذا العقد.

وقال جيري هولواي الناطق باسم فلور «نحن سعداء لسماع نبأ اختيارنا لمواصلة العمل في مجال الكهرباء في العراق ونعتقد أننا نشكل فريقاً جيداً مع اميك من اجل تحقيق اسهام في اصلاح ليس فقط الكهرباء بل حياة الناس أيضاً».

وعمل المشروع المشترك بين فلاور واميك الذي تأسس في ابريل الماضي بالفعل في مشروعات كهرباء في العراق لكن هذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها على عقد من عقود اعمار العراق.

والعقود التي منحت يوم الخميس هي الأولى ضمن دفعة جديدة من عقود الانشاءات تبلغ قيمتها خمسة مليارات دولار ممولة من ١٨,٦ مليار دولار اقرها الكونغرس الاميركي لاعادة بناء البنية الأساسية في العراق.

ويوم الأربعاء منحت سبع عقود اميركية أخري لشركات اميركية وبريطانية لمراقبة وادارة أعمال الاعمار في العراق في خطوة رحبت بها وزارة التجارة البريطانية.

ولدى فلور وواشنطن غروب اعمال كبيرة قائمة في العراق بالفعل إلى جانب شركة هاليبرتون للخدمات النفطية ومقرها تكساس وشركة بكتل الخاصة ومقرها سان فرانسيسكو.

وفي يناير كانت فلور وواشنطن غروب ضمن عشر شركات تفوز بعقود مع سلاح المهندسين في الجيش الاميركي بحد أقصى ١,٥ مليار دولار لكل منها لدعم عمليات الجيش الأميركي في بؤر الصراع من العراق إلى افغانستان.